السنة السابعة والثمانون – عدد 4640 — 29 رجب 1419 (19 نوفمبر 1998)

ISSN 0851 - 1195

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

النشرة العامة

ثمن النسخة : 10 دراهم

بيان النشرات	تعريفة الاشتراك		
	في المغرب		في الخارج
	ستة أشهر	سنة	
النشرة العامة	250 درهما	400 درهم	فيما يخص النشرات الموجهة إلى الخارج عن الطريق العادي أو عن طريق الجو أو البريد الدولي السريع ، تضاف إلى مبالغ التعريفة المنصوص عليها بمنته مصاريف الإرسال كما هي محددة في النظام البريدي الجاري به العمل.
نشرة مداولات مجلس النواب	–	200 درهم	
نشرة مداولات مجلس المستشارين	–	200 درهم	
نشرة الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية	250 درهما	300 درهم	
نشرة الترجمة الرسمية	150 درهما	200 درهم	

يطلب الاشتراك من المطبعة الرسمية
الرباط ـ شالة

الهاتف : 76.54.13 - 76.50.25 - 76.50.24

الحساب رقم 4314
المفتوح بالخزينة العامة للمملكة بالرباط

تدرج في النشرة العامة القوانين والنصوص التنظيمية ونصوص الأوفاق الدولية الموضوعة باللغة العربية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين أو النصوص التنظيمية الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية

فهرست

صفحة

نصوص عامة

بنك المغرب. ـ التقرير عن السنة المالية 1997.

تقرير مرفوع إلى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب السيد محمد السقاط عن السنة المالية 1997 3123

الوديع المركزي. ـ تأهيل الوسطاء الماليين لمسك حسابات السندات.

قرار لوزير الاقتصاد والمالية رقم 1968.98 صادر في 23 من جمادى الآخرة 1419 (15 أكتوبر 1998) بتأهيل الوسطاء الماليين لمسك حسابات السندات 3221

صفحة

نصوص خاصة

الصندوق الوطني للقرض الفلاحي. ـ إنشاء شركة استثمار ذات رأس مال قابل للتغيير.

مرسوم رقم 2.98.954 صادر في 12 من رجب 1419 (2 نوفمبر 1998) بالإذن للصندوق الوطني للقرض الفلاحي في إنشاء شركة استثمار ذات رأس مال قابل للتغيير تسمى «الشركة الخضراء التابعة للصندوق الوطني للقرض الفلاحي» 3222

تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص.

مرسوم رقم 2.98.956 صادر في 12 من رجب 1419 (2 نوفمبر 1998) في شأن البيع المباشر للمؤسسة الفندقية المسماة « Transatlantique » بالدار البيضاء 3222

مرسوم رقم 2.98.958 صادر في 12 من رجب 1419 (2 نوفمبر 1998) بتحويل المؤسسة الفندقية المسماة «تينسولين» بزاكورة عن طريق البيع المباشر... 3223

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

صفحة

عمالة الاسماعيلية. ـ تفويت قطع أرضية.

مرسوم رقم 2.98.968 صادر في 13 من رجب 1419 (3 نوفمبر 1998) بالموافقة على مقرر المجلس الجماعي لمكناسة ـ الزيتون (عمالة الإسماعيلية) القاضي بتفويت هذه الجماعة قطعا أرضية من الأملاك الجماعية الخاصة لفائدة بعض الأفراد والشركات..... 3224

اعتماد شركة «عقار الوفاء» للقيام بعمليات القرض العقاري والقرض الخاص بالبناء.

قرار لوزير الاقتصاد والمالية رقم 1754.98 صادر في 11 من جمادى الأولى 1419 (3 سبتمبر 1998) باعتماد الشركة المسماة «عقار الوفاء» للقيام بعمليات القرض العقاري والقرض الخاص بالبناء..... 3225

تفويض الإمضاء.

قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني رقم 1919.98 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء..... 3226

قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني رقم 1920.98 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء..... 3226

قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني رقم 1921.98 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء..... 3226

قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني رقم 1922.98 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء..... 3227

قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني رقم 1923.98 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء..... 3227

قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني رقم 1924.98 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء..... 3227

صفحة

قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني رقم 1925.98 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء..... 3228

قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني رقم 1926.98 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء..... 3228

قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني رقم 1927.98 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء..... 3229

قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني رقم 1928.98 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء..... 3229

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1892.98 صادر في 2 جمادى الآخرة 1419 (24 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء..... 3230

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1893.98 صادر في 2 جمادى الآخرة 1419 (24 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء..... 3230

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1894.98 صادر في 2 جمادى الآخرة 1419 (24 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء..... 3230

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1895.98 صادر في 2 جمادى الآخرة 1419 (24 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء..... 3231

قرار لوزير الصحة رقم 1966.98 صادر في 20 من جمادى الآخرة 1419 (12 أكتوبر 1998) بتغيير وتتميم القرار رقم 877.98 الصادر في 19 من ذي القعدة 1418 (18 مارس 1998) بتفويض الإمضاء..... 3231

قرار لوزير الصحة رقم 1967.98 صادر في 20 من جمادى الآخرة 1419 (12 أكتوبر 1998) بتغيير القرار رقم 809.98 الصادر في 10 ذي الحجة 1418 (8 أبريل 1998) بتفويض الإمضاء..... 3231

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تقرير

مرفوع إلى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب السيد محمد السقاط عن السنة المالية 1997

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتكم، طبقا للفصل 64 من الظهير الشريف المؤرخ في 23 ذي الحجة 1378، الموافق لـ30 يونيو 1959 والذي أحدث بموجبه بنك المغرب، التقرير الخاص بسنة 1997 ، وهي السنة المالية التاسعة والثلاثون التي مرت على تأسيس معهد الإصدار.

المحيط الدولي

لقد استمر الاقتصاد العالمي في التحسن خلال سنة 1997 على الرغم من الأزمة المالية التي عانت منها دول جنوب شرق آسيا ابتداء من النصف الثاني من السنة وكذا من استمرار المصاعب التي يمر بها الاقتصاد الياباني. وبالفعل، ففي ظروف تتسم بتضخم جد منخفض، تدعمت وتيرة النمو بكيفية إجمالية، بحيث بلغت من جديد 4,1% ، على الخصوص بالولايات المتحدة التي ساعد ارتفاع النشاط الاقتصادي بها على المزيد من تقوية الدولار. وقد أدى ارتفاع هذه العملة إلى تحسين القدرة التنافسية للصادرات بأوروبا وأسهم بالتالي في توطيد الانتعاشة الاقتصادية بأهم دول هذه القارة وكذا في التقليص من التفاوت الحاصل على مستوى الدورة الاقتصادية فيما بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد تقلص الفوارق فيما بين أسعار الفائدة وكذا المجهودات المبذولة من طرف دول الاتحاد الأوروبي قصد التقيد بمعايير التقارب، على توطيد استقرار أسعار الصرف ضمن النظام النقدي الأوروبي. ومن جهة أخرى، مكن كل من ارتفاع مردودية المقاولات والحفاظ على أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة الذي تم تحقيقه بفضل الامتناع عن تضييق السياسات النقدية خلال معظم السنة، من تحفيز النشاط على مستوى أهم البورصات الغربية. وفي الواقع، لم تتأثر هذه الأخيرة إلا قليلا من الانعكاسات المترتبة على الاضطرابات التي عانت منها الأسواق المالية بآسيا. أما فيما يتعلق بالاقتصاديات الانتقالية، فإنها سجلت ارتفاعا في إنتاجها، كما تحسنت الوضعية الاقتصادية على وجه العموم بالدول النامية رغم تباطؤ وتيرة النشاط بإفريقيا وبالخصوص بجنوب شرق آسيا.

لقد بلغ النمو في العالم المصنع نسبة 3% وكان أشد قوة بالولايات المتحدة، حيث وصل إلى 3,8% بفضل حيوية الاستثمار الخاص، التي اقترنت بارتفاع في الإنتاجية وكذا بزيادة في الاستهلاك نتيجة خلق العديد من مناصب الشغل. وبالمثل، انتقل النمو من 1,7%إلى 2,6% بالاتحاد الأوروبي نظرا لقوة الطلب الداخلي بالمملكة المتحدة ولارتفاع الصادرات، خصوصا بألمانيا وفرنسا. ذلك أن الاستهلاك بقي منخفضا بهذين البلدين نظرا لمستوى البطالة وللضغوط التي تواجهها الميزانيات العمومية بينما لم ينتعش الاستثمار إلا عند نهاية السنة. وتباطأ النشاط الاقتصادي باليابان بشكل ملحوظ، حيث انتقلت وتيرة ارتفاعه في ظرف سنة من 3,9% إلى 0,9% بسبب ضعف الطلب الداخلي وصعوبات القطاعين البنكي والمالي. إلا أن ارتفاع الإنتاج بالدول المتقدمة لم يؤد إلى انخفاض ملموس في معدل البطالة، ما عدا بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة، حيث بلغ على التوالي 4,9% و 5,6%. وعلى النقيض من ذلك، تدهورت وضعية التشغيل خصوصا بألمانيا وفرنسا، بحيث عانى من البطالة أكثر من 11% من السكان النشيطين بالاتحاد الأوروبي. وفي اليابان، لم ترتفع نسبتها إلا بشكل طفيف، إذ ظلت تقدر بمعدل 3,4%.

وضمن البلدان النامية، تضررت تلك المتواجدة بجنوب شرق آسيا، ابتداء من الستة أشهر الثانية، من وقع الأزمة المالية التي انطلقت من طيلاندا ثم انتشرت بسرعة لتشمل باقي اقتصاديات المنطقة، التي تراجع فيها النمو بشكل ملموس من سنة لأخرى. وعلى النقيض من ذلك، تم من جديد تحقيق نمو مطرد في الصين بوتيرة تناهز 8,8%. ولقد تدعم ارتفاع الإنتاج بكيفية ملحوظة في أمريكا اللاتينية، بحيث بلغ 5%، بالأساس على إثر النمو المرتفع الحاصل بالأرجنتين وتوطيد الانتعاشة في المكسيك. وبالشرق الأوسط، لم يتباطأ النمو إلا في بعض البلدان بينما بقي مستقرا نسبيا في الاقتصاديات الأخرى، إذ انخفضت نسبته في المجموع من 5% إلى 4,4%. وبالعكس من ذلك، تباين تطور النمو في إفريقيا إلا أنه عرف في المجمل توجها نحو الانخفاض في أغلبية أهم دول هذه القارة، حيث لم يتعد في المتوسط 3,2%. وبعد عدة سنوات من التراجع، سجلت الاقتصاديات الانتقالية زيادة في إنتاجها الداخلي الإجمالي بنسبة 1,7% على إثر المجهودات المبذولة في إطار إعادة الهيكلة والرامية إلى دمج هذه الاقتصاديات ضمن النظام الاقتصادي والمالي العالمي. غير أنها بقيت تعاني، على وجه الخصوص، من المستوى العالي لعجز الميزانيات العمومية وكذا من عبء المديونية الخارجية وحجم البطالة.

لقد أسهمت حيوية الاقتصاد بالولايات المتحدة وكذا ارتفاع الدولار في تقوية المبادلات التجارية فيما بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مما أدى إلى زيادة في حجم التجارة العالمية بنسبة 9,6% بدلا من 6,2% سنة 1996. ذلك أن صادرات الدول الصناعية تنامت بنسبة 10,3% وارداتها بما قدره 9,2%. واقترن هذا التطور باتساع في الفوائض التجارية بالاتحاد الأوروبي واليابان وعلى النقيض من ذلك بازدياد طفيف في عجز الولايات المتحدة. كما سجلت الدول النامية من جديد ارتفاعا في حجم مبادلاتها، وذلك بنسبة تناهز 10,8% فيما يتعلق بالصادرات و10,2% على مستوى الواردات. غير أن المعاملات الدولية المتعلقة بالسلع، والتي بلغت قيمتها حوالي 5400 مليار دولار، لم تتنام إلا بنسبة 3,1% ويعزى ذلك جزئيا إلى ما كان لارتفاع الدولار من تأثير على احتساب قيمة المبادلات التجارية. كما تعود هذه الزيادة الضعيفة نسبيا إلى التدني الملحوظ لأسعار المواد المصنعة وكذا المواد الأولية، وخصوصا منها البترول ومعظم المنتجات الفلاحية.

والواقع أن هذا التطور الذي عرفته الأثمان العالمية قد ساعد على التحكم في التضخم الذي ظل مكسبا لأغلبية البلدان. ففي الاقتصاديات المصنعة، انتقل ارتفاع أسعار الاستهلاك إلى 2,1% تقريبا بعد أن تباطأ سواء في الاتحاد الأوروبي أو في الولايات المتحدة التي بلغ فيها أدنى مستوى له خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وبالمثل، سجلت الدول النامية وكذا تلك التي هي في طور التحول نحو اقتصاد السوق تراجعا في معدل تضخمها الذي انتقل على التوالي إلى 8,5% و 28% تقريبا، وهي دول استمر جلها في تطبيق برامج تقويمية. وبصفة عامة، ترجع النتائج المحصل عليها في الدول الصناعية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إلى المستوى المعتدل للزيادات في الأجور وإلى انخفاض أسعار المواد الأولية وكذا إلى تحسن الإنتاجية الذي تم إحرازه في ظروف تتميز باحتدام في المنافسة. وتُنسب أيضا إلى مواصلة المجهودات المبذولة منذ بداية التسعينات بهدف التخفيف من اختلالات الميزانيات العمومية. وبما أن عودة التضخم أصبحت غير واردة في المدى القريب، فإنه لم يتم بصفة عامة تشديد السياسات النقدية، مما أسهم في استقرار نسبي لأسعار الفائدة المتعلقة بالأمد القصير، خصوصا بالولايات المتحدة. وفي الاتحاد الأوروبي، بقيت أسعار الفائدة للمدى القصير عند مستوى منخفض إذ لم يتم رفعها إلا قليلا في شهر أكتوبر، أولا في ألمانيا ثم بعد ذلك في فرنسا. كما عمدت إيطاليا وإسبانيا، من جهتهما، إلى التخفيض من معدلاتهما حتى تتمكنا من احترام المعايير المطلوبة للانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي سنة 1999. وقد ساعدت المجهودات المبذولة قصد تحقيق تقارب في النتائج الاقتصادية على الحد من التباينات داخل النظام النقدي الأوروبي وكذا على تجنب عودة الاضطرابات ضمن هذا النظام.

وبالفعل اتسمت أسواق الصرف سنة 1997 باستقرار نسبي للعملات الأوروبية، التي انحصرت تغيراتها بالتالي ضمن هوامش جد ضيقة لم تتعد 1% بالنسبة لأسعارها المحورية. ومكنت من تعزيز هذا التقارب في أسعار الصرف المصداقية المتزايدة التي يتمتع بها مسلسل بناء الاتحاد الاقتصادي والنقدي، ذلك أن وضوح الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء في الاتحاد تجسد في الإعلان عن قرار تحديد أسعار الصرف خلال شهر مايو 1998، وبكيفية لا رجعة فيها، فيما بين عملات الدول التي ستشارك في الأورو ابتداء من فاتح يناير 1999. وفي ذات الوقت، تواصل خلال سنة 1997 ارتفاع قيمة الدولار الذي استفاد، على وجه الخصوص، من حيوية نموالاقتصاد بأمريكا وكذا من الفارق الذي ظل يلاحظ على مستوى أسعار الفائدة لصالح الولايات المتحدة. وهكذا ارتفع الدولار بقوة إزاء عملات النظام النقدي الأوروبي، بالأخص تجاه المارك مسجلا في المتوسط زيادة قدرها 15% تقريبا. ولقد انخفض هذا الأخير بالنسبة لباقي العملات الأوروبية، وخصوصا منها الفرنك الفرنسي. ومن جهته، ارتفع الجنيه الاسترليني بشكل ملموس، مستفيدا من تدني العملة الألمانية ومن النتائج الجيدة لاقتصاد المملكة المتحدة، ولم تنضم هذه العملة بعد إلى النظام النقدي الأوروبي.

إذا كان توجه الدولار نحو الارتفاع منذ أواسط سنة 1995 قد ساعد على النمو في أوروبا، فإنه على النقيض من ذلك أثر سلبيا على القدرة التنافسية لاقتصاديات جنوب شرق آسيا نظرا، إلى حد ما، لارتباط عملاتها بالعملة الأمريكية. ولقد ازداد هذا التطور قوة نتيجة لما صاحبه من انخفاض في أسعار صرف الين الياباني واليوان الصيني. كما أنه استلزم القيام بتعديلات واسعة المدى على صعيد أسواق صرفها. ولقد زادت الاضطرابات المالية التي حدثت بآسيا من حدة تدني العملة اليابانية نظرا لزوال ثقة المستثمرين وللتطور غير الملائم الذي طرأ على الحالة الاقتصادية باليابان. وهكذا، أنهى الين السنة بتراجع-تعبئته 12% تجاه الدولار، بحيث نزل إلى أدنى مستوى له منذ أكثر من خمس سنوات.

لقد أدى تقلص الفوارق الحاصل على مستوى أسواق الصرف إلى تغيرات ملحوظة في الأرصدة الجارية الخارجية. وهكذا ارتفعت فوائض الأداءات الجارية للاتحاد الأوروبي وبالأخص لليابان بحيث وصلت على التوالي إلى 116 مليار و 94 مليار دولار. وبالعكس من ذلك، اتسع من جديد عجز الولايات المتحدة إذ بلغ 166 مليار دولار على إثر ارتفاع طفيف في العجز التجاري وانخفاض في الرصيد الموجب للعمليات غير المنظورة. كما تفاقم أيضا الرصيد السالب للدول النامية ليصل إلى 82 مليار دولار. ذلك أن الوضعية المدينة لدول أمريكا اللاتينية تضررت من جراء تنامي وارداتها، الناتج بدوره عن ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي بالمنطقة. وعلى النقيض من ذلك، انخفضت الأرصدة السالبة التي أفرزتها الحسابات الجارية لدول جنوب شرق آسيا، وذلك بسبب تقلص الطلب والانعكاسات المترتبة على التخفيضات القوية لعملات هذه الدول. أما فيما يتعلق بالاقتصاديات الانتقالية، فإنها سجلت من جديد تزايدا في عجزها الجاري الذي بلغ 26 مليار دولار.

لقد أدى تحسن الأرصدة الجارية الخارجية لأغلبية البلدان التي تفرز فوائض إلى الرفع من السيولات بالأسواق الدولية للرساميل سنة 1997. وهكذا، تنامت القروض البنكية أساسا لصالح الدول المصنعة، وذلك نظرا لأهمية حجم اندماجات واقتناءات المقاولات وكذا للتوقعات الاقتصادية الملائمة فيما يتعلق بهذه الدول. كما ازدادت الأموال التي استفادت منها الاقتصاديات الانتقالية أو التي هي في طور النمو، باستثناء تلك المتواجدة بجنوب شرق آسيا، حيث نتج عن الأزمة التي عرفتها هذه الاقتصاديات تقلص شديد في حجم الرساميل الخصوصية التي تتلقاها.

وفي ظروف تتسم بمستوى ضعيف للتضخم وبانخفاض لهوامش الوساطة البنكية، أدت وفرة الأموال الممكن إقراضها إلى تراجع في أسعار الفائدة المتعلقة بالأمد الطويل. وخلال معظم السنة، أدى هذا التطور، الذي تزامن مع تحسن في الحالة الاقتصادية سواء بالولايات المتحدة أو بأوروبا، إلى ازدهار بكبريات البورصات الغربية، حيث وصلت فوائض القيمة إلى مستويات استثنائية. وبالعكس من ذلك، ترتب على الأزمة المالية بآسيا انهيار شامل لأسواق القيم بالمنطقة، نظرا للارتياب الذي اعترى المستثمرين وجعلهم يوجهون توظيفاتهم المالية نحو أسواق السندات الأمريكية والأوروبية لكونها تعتبر أكثر أمنا.

والواقع أن دول جنوب شرق آسيا تضررت من أزمة لم يسبق لها مثيل ترتبت عليها مخاوف من انتقال العدوى إلى باقي العالم وذلك عقب عدة سنوات من النمو السريع الذي نتج عن حيوية الاستثمار والتجارة الخارجية بهذه الدول والذي تدعم بفضل الرساميل الهامة التي تلقتها. ولقد تأثرت صادراتها من تدني قدرتها التنافسية في حين ظلت وارداتها ترتفع، مما أدى إلى تردي موازين أداءاتها الجارية خلال النصف الأول من السنة وإلى انهيار مستوى تشغيل الطاقات الإنتاجية الأمرالذي انعكس سلبيا على حسابات المقاولات التي وجدت نفسها، من جهة أخرى، معرضة أكثر مما مضى لمخاطر الصرف نظرا لعبء استدانتها القصيرة الأجل بالعملة الصعبة. ولقد ازدادت حدة وقع هذه العوامل على اقتصاديات المنطقة بسبب هشاشة مؤسساتها المالية، خصوصا على إثر فقد ثقة المودعين في المصارف. ذلك أن أصول هذه الأخيرة تأثرت من الحجم المفرط لما كانت قد منحته من قروض وكذا من أهمية تسليفاتها المتعذرة الاسترداد أو التي من الممكن أن تعرف نقصا ملحوظا في قيمتها.

لقد أدت المخاطر التي تشكلها تقلبات الرساميل على استقرار النظام المالي الدولي إلى الشروع في اتخاذ بعض المبادرات ترمي، على وجه الخصوص، إلى تعزيز متانة البنيات البنكية وإلى تجنب ما قد يصيبها من اختلالات. وتهدف هذه المبادرات إلى التأكد من فعالية الرقابة الاحترازية المطبقة في محيط يشهد تحولات سريعة ويتسم بمخاطر جديدة مترتبة على الابتكارات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، من المنتظر أن تعرف أسواق الرساميل منعطفا على إثر مصادقة العديد من الدول على الاتفاقية المتعلقة بتحرير الخدمات المالية التي تم إبرامها في دجنبر 1997 تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة.

ولقد أعرب صندوق النقد الدولي عن دعمه لهذه التوجهات. كما أنه أعلن، من جهة أخرى، خلال اجتماع اللجنة المؤقتة لمجلس المحافظين المنعقد بشهر أبريل 1997 ، عن نيته في توسيع مهامه حتى تشمل الرقابة على

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حركات الرساميل، وذلك نظرا للعواقب التي قد تترتب على تقلبات الرساميل في أسواق مالية تعرف اندماجا متزايدا. إلا أن توسيع صلاحيات الصندوق لكي تمتد أيضا إلى مسلسل تحرير العمليات الرأسمالية، وما يستلزمه ذلك من تعديل لنظامه الأساسي، يجب أن يكون مقرونا بمقتضيات انتقالية تتسم بالمرونة لصالح الدول التي هي في طور تطبيق إصلاحات هيكلية.

ومن جهة أخرى، أحدث صندوق النقد الدولي نوعا جديدا من القروض على شكل تسهيلة احتياطية تكميلية، وذلك اعتبارا لأزمات السيولة التي شهدها هذا العقد ولمخاطر الضغوط المتزايدة التي يمكن أن يعرفها حساب رأس المال الخارجي واحتياطيات الصرف بالدول الأعضاء، بالخصوص على إثر الانسحاب المكثف للاستثمارات الأجنبية. وتهدف هذه التسهيلة، التي تم إحداثها في دجنبر 1997، إلى مساعدة الدول الراغبة في تدعيم برنامج إصلاح ميزان أداءاتها على الأمد القصير. وبالإضافة إلى ذلك، قررت الدول الأعضاء الزيادة بنسبة 45% في حصصها بالصندوق لكي تبلغ 212 مليار من حقوق السحب الخاصة، وذلك حتى تتمكن هذه المؤسسة من تعزيز وضعيتها المالية ومن أداء المبالغ المالية الهامة التي تمنحها. كما توصل مجلس محافظي الصندوق إلى اتفاق ينص على دفع منيحة استثنائية من حقوق السحب الخاصة قدرها 21,4 مليار سيتم توزيعها على جميع الأعضاء المنضمين إلى قسم حقوق السحب الخاصة حتى تتحقق مساواة فيما بين الدول فيما يتعلق بالمنيحات التراكمية وذلك حسب مستوى حصصها بالصندوق. كما يُتوخى منها تلبية حاجيات الأعضاء الجدد وكذا الدول التي لم تستفد من المنيحات الموزعة سابقا.

بيد أن المصاعب التي عانى منها مؤخرا عدد من دول آسيا، والتي جعلت دولا أخرى تتخوف من أن تنتقل إليها العدوى، أظهرت بجلاء شدة المخاطر التي تهدد الاقتصاديات ذات الهياكل غير المهيأة بما فيه الكفاية لمواجهة مسلسلات تحرير واندماج الأسواق. من الأكيد أنه لابد من مواصلة الإصلاحات الاقتصادية بالدول الناشئة وبتلك التي هي في طور النمو. غير أن ذلك يجب أن يبقى معززا بسياسات نقدية ومالية يقظة من أجل تحقيق نمو دائم يسمح بالاستفادة من المنافع الممكن أن تنتج عن العولمة ويقي الاقتصاد من الصدمات الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، من اللازم أن تضمن هذه السياسات شفافية حسابات القطاع المالي وأن تمكن من تعزيز الرقابة الاحترازية على حركات الرساميل وبالأخص تلك المتعلقة بالأمد القصير، وذلك بهدف تجنب حدوث الأزمات والحفاظ على ثقة الأسواق.

الاقتصاد الوطني

تميزت الوضعية الاقتصادية والمالية سنة 1997 بتطور مرض نوعا ما كما يتبين من خلال تحسن المعطيات الاقتصادية الأساسية الذي تجلى في ضبط التضخم وتعزيز جديد للموجودات الخارجية. وقد حققت فروع الأنشطة الاقتصادية باستثناء الفلاحة نتائج ملائمة رغم تقلص ملحوظ للمحصول الزراعي الذي أسفر عن تراجع الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. وبفضل تطور جيد للصادرات فإن أقوى معدلات النمو قد سجلت في فروع استخراج وتحويل الفوسفاط وفي فروع الصناعات التي تعمل في إطار القبول المؤقت. ومن جهة أخرى ساهم انتعاش الاستثمار، خاصة في قطاع البناء، في تقوية وتيرة النمو، في حين انخفض الاستهلاك على إثر تقلص المداخيل الفلاحية.

الناتج الداخلي الإجمالي

بعد انتعاشة بلغت نسبتها 12,1% سنة 1996 بفضل محصول فلاحي جيد، انخفض الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمعدل 2% سنة 1997. وباستثناء القطاع التجاري الذي تأثر بصفة مباشرة من تقلص الإنتاج الفلاحي، فقد سجلت كل فروع النشاط الاقتصادي معدلات نمو تفوق أو تماثل المعدلات التي عرفتها في العام الماضي. وسجلت هذه القطاعات في المجمل ارتفاعا نسبته 4,4% مقابل 2,5% سنة 1996.

وقد سجلت القيمة المضافة في القطاع الأولي هذه السنة تقلصا بمعدل 25,6% يرجع بالأساس إلى انخفاض بنسبة 62,7% سجله إنتاج الحبوب الرئيسية الثلاثة في حين بدت المنتوجات الفلاحية الأخرى أقل تضررا من الظروف المناخية. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت قيمة إنتاج قطاع الصيد البحري محتسبة بالأثمان القارة بوتيرة 15,7% . وبموازاة مع ذلك سجل القطاع الثانوي أقوى ارتفاع له منذ سنة 1990 بلغت نسبته 6% وساهمت فيه كل الفروع بمعدلات نمو تراوحت بين نسبة 3,1% في القطاع الصناعي و14,4% في القطاع المعدني. وفي المجمل، ساهمت القيمة المضافة للقطاع الثانوي بنسبة 31,2% في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي، عوض 28,8% سنة 1996. ومن جهة أخرى، سجلت الأنشطة الاقتصادية للقطاع الثالثي، بما فيها الخدمات غير القابلة للتسويق التي توفرها الإدارات العمومية، ارتفاعا بمعدل لم يفق 1,8% بسبب انخفاض بنسبة 3% في قطاع التجارة. وقد نمت الخدمات المرتبطة بالسياحة، بصفة خاصة، بمعدل 5,2% عوض 1,3% سنة 1996.

وفيما يتعلق بالناتج الداخلي الإجمالي محتسبا بالأسعار الجارية فقد بلغ 319,3 مليار درهم مسجلا بذلك شبه استقرار بعد ارتفاع بلغت نسبته 13,5% سنة 1996. إلا أن هذا التطور ينطوي على تقلص بأكثر من الخمس في القطاع الفلاحي ونمو بمعدل 4,8% للناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي. وفي هذه الظروف، بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح، الذي يشمل الدخل الخارجي الصافي، ما قيمته 330,5 مليار درهم أي ما يناهز مستواه في سنة 1996.

وبالمقابل، فإن الإنفاق الوطني الإجمالي، الذي قدر بمبلغ 331 مليار درهم، لم يتغير إلا بنسبة طفيفة بسبب انخفاض في الاستهلاك بينما تزايدت نفقات الاستثمار. وبالتالي استقر العجز في المواد والخدمات عند مستواه في العام الماضي أي بمبلغ 11,7 مليار درهم[1].

الاستهلاك

بعد ارتفاع بمعدل 11% سجل في 1996 بلغ الاستهلاك الوطني هذا العام 265,2 مليار درهم مسجلا بذلك انخفاضا بمعدل 1,2% نتج عن تقلص استهلاك الأسر بنسبة 3,3% ، خاصة في الوسط القروي. أما استهلاك الخدمات التي توفرها الإدارات العمومية فقد ارتفع بمعدل 7,4% عوض 8,8% سنة 1996.

الاستثمار والادخار

قدر التكوين الإجمالي للرسمال الثابت بالأسعار الجارية بمبلغ 66,1 مليار درهم وتزايد بنسبة 6,4% مقابل 2,8% سنة 1996. وارتفع معدل الاستثمار وباحتسابه على هذا الأساس من 19,4% إلى 20,7%. ويعزى هذا التحسن فيما يناهز الثلثين منه إلى الاستثمارات في المباني والأشغال العمومية التي تنامت في المجمل بمعدل 9,1% وشكلت حصتها ضمن التكوين الإجمالي للرسمال الثابت نسبة 48% . أما بند "المعدات والأدوات"، الذي يعكس تجديد التجهيزات والزيادة في طاقات الإنتاج، فقد أظهر

(1) يرجع للملحقات الإحصائية 1-1 إلى 1-9.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

انتعاشة بمعدل 4,3% بعد انخفاض بنسبة 2,9% في 1996. وباحتساب التغير السالب في المخزون والذي بلغ 196 مليون درهم وصل الاستثمار إلى 65,9 مليار درهم مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 4,3%.

وبموازاة ذلك، بلغ الادخار الوطني 65,4 مليار درهم وسجل ارتفاعا بمعدل 2,3% بعد نمو بنسبة 31% سجل سنة 1996. وبذلك ارتفع معدل الادخار إلى 19,8% مقابل 19,2% في العام الماضي. ويرجع هذا التعزيز بالأساس إلى الادخار العمومي، في حين عرف ادخار القطاع الخاص انخفاضا معتدلا. وقد تم بالتالي ضبط حاجيات الاقتصاد الوطني إلى التمويل الخارجي.

التطور المالي والنقدي

لقد تجلى هذا التطور من خلال الحساب الجاري لميزان الأداءات الذي أسفر عن عجز طفيف بلغ 884 مليون درهم أو ما يعادل 0,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. وتعزى هذه النتيجة إلى تقلص في العجز التجاري وإلى التخفيف من أعباء فوائد الدين الخارجي في حين سجل، على العكس من ذلك، انخفاض في التحويلات والمداخيل برسم الأسفار. ومن جهة أخرى عرفت الاستثمارات الخارجية نموا ملحوظا ارتبط بالأساس بعمليات الخوصصة. وقد مكنت هذه الاستثمارات من تغطية التدفق السالب للرساميل، الذي ترتب على تسديد الدين العام الخارجي، ومكنت كذلك من تعزيز احتياطيات الصرف بمبلغ يفوق 5 ملايير درهم لتصل هذه الاحتياطيات إلى ما يعادل أكثر من ستة أشهر ونصف من الواردات.

ويتبين تحسن الوضعية المالية كذلك من خلال النتائج التي أفرزتها حصيلة تنفيذ القانون المالي لسنة 96-1997. فقد تضاعف الفائض العادي من سنة مالية لأخرى على إثر تزايد في الموارد بمعدل يفوق نسبة ارتفاع النفقات وذلك بفضل تحسن في المردود الجبائي وفي مداخيل الخوصصة. وقد وظف هذا الفائض لتغطية ما يفوق ثلثي نفقات استثمار الدولة، التي قلصت بنسبة 13,7%. وفي المجموع، تم تخفيض عجز الميزانية نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي إلى 1,9% مقابل ما يقارب نسبة 5% في السنة المالية السابقة.

إلا أن وضعية المالية العمومية خلال النصف الثاني من سنة 1997 عرفت تطورا أقل تحسنا في إطار تنفيذ القانون المالي 97-1998. وقد أسفر هذا الاتجاه، بالإضافة إلى تسديد لمتأخرات الأداء بمبلغ ملحوظ، عن ارتفاع حاجة تمويل الخزينة مما جعلها تلجأ إلى مساعدات بنكية بحجم فاق المبلغ الذي كان متوقعا بالنسبة لسنة 1997.

ونتيجة لذلك، وبالإضافة إلى ارتفاع القروض البنكية المقدمة للاقتصاد بنسبة 6,7%، سجل القرض الداخلي من أصل نقدي تزايدا بمعدل 9,2%. وقد نتج عن هذا الارتفاع وكذا عن تزايد الموجودات الخارجية اتساع للكتلة النقدية بمعدل 9,2%. إلا أن إنشاء السيولات الجديدة ارتبط بارتفاع لحجم مبادلات السلع والخدمات بوتيرة معتدلة كما أنه ارتبط كذلك بتكوين متزايد للأصول المالية من طرف المدخرين. وقد ساعد هذا التطور على ضبط التضخم الذي عكسه على الخصوص تباطؤ وتيرة ارتفاع المقياس المتوسط لكلفة المعيشة التي لم تتعد 1% مقابل 3% في العام السابق. وإن تراجع التضخم الناتج عن الانخفاض الطفيف الذي سجلته أثمان المواد الغذائية وعن تباطؤ ارتفاع أسعار باقي السلع والخدمات، يعزى إلى اعتدال في الاستهلاك وكذا إلى انخفاض في تكاليف الإنتاج.

تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
(احتسبت التغيرات والأرصدة والمعدلات على أساس المبالغ بملايين الدرهم)[1]

المؤشرات (المبالغ بملايير الدرهم)	1995	1996	1997	التغيرات % 1996/1995	التغيرات % 1997/1998
الحسابات الوطنية					
- الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	113,2	126,9	124,3	12,1	2,0 -
- الناتج الداخلي الإجمالي الفلاحي	13,1	23,3	17,1	78,2	25,6 -
- الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي	100,1	103,6	107,0	3,5	3,3
- الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية	281,7	319,6	319,3	13,5	0,1 -
- الدخل الوطني الإجمالي المتاح	290,4	332,2	330,5	14,4	0,5 -
- الاستهلاك الوطني	241,7	268,3	265,2	11,0	1,2 -
- التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت	60,4	62,1	66,1	2,8	6,4
- الادخار الوطني الإجمالي	48,7	63,9	65,4	31,3	2,3
مقياس كلفة المعيشة (الأساس 100=1989)[2]	143,4	147,7	149,2	3,0	1,0
منها : - المواد الغذائية	153,9	155,0	153,3	0,7	1,1 -
- المواد غير الغذائية والخدمات	134,8	141,7	145,8	5,1	2,9
المبادلات الخارجية					
- الواردات (وائد النقل والتأمين)	72,9	72,0	74,9	1,2-	4,0
- الصادرات (معاينة للشحن)	40,2	41,4	44,7	2,8	8,0
- رصيد البضائع العامة	32,6-	30,6-	30,2-	6,2-	1,3 -
- الرصيد التجاري العام[3]	26,8-	24,6-	23,5-	8,3-	4,5 -
- رصيد "الأسفار"	8,6+	12,1+	10,8+	40,5	10,9 -
- رصيد التحويلات الجارية	19,8+	22,4+	21,0+	12,9	6,2 -
- رصيد الحساب الجاري	9,7-	0,8+	0,9-		
- رصيد الحساب الجاري/الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	(3,4-)	(0,2+)	(0,3-)		
- الخدمة الكلية للدين الخارجي العمومي	30,1	29,1	29,6	3,2-	1,5
المالية العمومية[4]					
-الرصيد العادي	8,3	6,2	12,3	25,3-	99,2
- نفقات الاستثمار	19,0	21,3	18,4	12,0	13,7 -
- عجز الميزانية	10,7-	15,1-	6,0-	41,1+	59,9 -
- عجز الميزانية/الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	(3,9-)	(5,0-)	(1,9-)		
النقد[5]					
- الكتلة النقدية	198,3	211,5	231,0	6,7	9,2
- الموجودات الخارجية الصافية	32,8	35,4	40,6	7,7	14,9
- القرض الداخلي من أصل نقدي	168,3	180,6	197,2	7,3	9,2

(1) يحتمل أن تختلف هذه المعطيات عن تلك التي يتم احتسابها على أساس المبالغ المعبر عنها بملايير الدرهم
(2) المتوسط السنوي.
(3) بما في ذلك رصيد المعاملات التي تتم في إطار نظام القبول المؤقت بدون أداء.
(4) تتعلق المعطيات الخاصة بالمالية العمومية بالسنة المالية التي تنتهي في شهر يوليوز من السنة المذكورة.
(5) تم الاعتماد فيما يخص النقد على سلسلة إحصائية جديدة (أنظر الجزء الخاص بالنقد).

الفلاحة وتربية المواشي والصيد البحري

بعد النتائج الممتازة التي سجلت خلال الموسم الفلاحي 95-1996 تأثر القطاع الفلاحي مجددا بظروف مناخية غير ملائمة مما أدى إلى انهيار القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي في ظرف سنة بما قدره 36%. وفي واقع الأمر عرف الموسم الفلاحي 96-1997 تعاقب فترات الجفاف والأمطار العاصفية. وقد سجلت هذه التساقطات خلال شهري دجنبر ويناير ثم في فصل الربيع وخلفت خسائر كبيرة على صعيد المساحات المزروعة، وذلك بالإضافة إلى التراجع العام للمردودات. وإذا كانت مزروعات الخريف وخاصة منها الحبوب قد تأثرت بفعل التوزيع الزمني غير المناسب للأمطار، فإن نتائج المزروعات المتأخرة وزراعة أشجار الفواكه كانت بخلاف ذلك مرضية في المجمل على إثر التساقطات المسجلة خلال فصل الربيع. وقد تجاوزت كميات الأمطار بما يفوق الربع الكميات المسجلة خلال سنة عادية ومكنت زيادة على ذلك من الرفع من احتياطيات المياه الجوفية ومن تفادي وقوع تراجع في مستوى خزانات السدود التي فاق معدل ملئها 80% عند نهاية شهر ماي 1997.

أما باقي النشاطات ضمن القطاع الأول فقد عرفت تطورا مرضيا. وهكذا تزايد عدد قطيع الماشية نتيجة للإجراءات المتخذة على صعيد العناية الصحية والمحافظة على القطيع وكذا بفضل توفر مواد العلف بشكل كاف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

كما أن نشاط الصيد البحري سجل هذه السنة انتعاشا على إثر ارتفاع الكميات المصطادة على مستوى كل من الصيد الساحلي وفي أعالي البحار وذلك بعد التراجع الملاحظ سنة 1996. غير أن نشاط هذا الفرع الأخير عرف انخفاضا في القيمة يعزى إلى تراجع الكميات فيما يتعلق بالأصناف ذات المردودية المرتفعة والذي يرجع جزئيا إلى زيادة فترة الراحة البيولوجية[1].

الفلاحة

واصلت السلطات العمومية تنفيذ التدابير المتخذة لدعم العالم القروي، وذلك بغية الحد من تأثيرات التقلبات التي يعرفها الإنتاج الفلاحي. وقد تمثلت أهم الإجراءات على الصعيد المالي في معالجة المديونية المرتفعة للفلاحين من خلال تعديل الشروط المتعلقة باستخلاص الديون المترتبة عليهم، وكذا في تيسير المعايير المحددة لمنح القروض لصغار الفلاحين وفي تمويل تجهيزات الري.

ومن جهة أخرى، وعلى إثر تحرير تجارة المواد الأساسية - الحبوب والسكر والحبوب الزيتية - في سنة 1996 فقد تم اتخاذ عدة تدابير من أجل دعم إنتاج القمح الطري. وهكذا حددت السلطات العمومية من جديد سعر اقتناء القمح الطري من الفلاحين ورفعته إلى 250 درهما للقنطار بدلا من 230 درهم في الموسم الفلاحي السابق وذلك نظرا لانخفاض المحصول مقارنة مع سنة 1996. ويعتبر تطبيق هذا السعر من طرف التعاونيات وتجار الحبوب شرطا للحصول على تعويض للتخزين بالنسبة للكميات التي تم اقتناؤها إلى غاية 31 أكتوبر 1997 وعلى هامش ربحي فيما يتعلق ببيع القمح الطري المخصص لإنتاج الدقيق المدعم. وبالفعل، بلغ السعر المتوسط للقمح الطري في السوق المحلية حوالي 259 درهم حسب المعطيات المتوفرة لدى مركز المعلومات الذي أنشأه المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني لمتابعة تطور السوق الداخلية والخارجية للحبوب على إثر تحرير تجارتها. أما بالنسبة لمحاصيل الزراعات السكرية والحبوب الزيتية فقد تم التفاوض بشأن الأسعار للإنتاج مباشرة ما بين الفلاحين ووحدات التحويل حيث تقرر تطبيق الأسعار المحددة في الموسم الفلاحي 95-1996.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتأت السلطات العمومية مواصلة العمل بالإجراءات الحمائية التي تستفيد منها هذه المنتوجات عند الاستيراد. وتتمثل هذه الإجراءات في تطبيق اقتطاع جباني على واردات القمح الطري على شكل رسوم جمركية تغير من جهة حسب تطور الأسعار في السوق العالمية بالنسبة لسعر أدنى عند الدخول يبلغ 260 درهما للقنطار، ومن جهة أخرى وفق حاجيات تزويد السوق الداخلية. ويخصص جزء من مداخيل هذه الرسوم الجمركية لكل من "صندوق التنمية الفلاحية" و "صندوق دعم أسعار بعض المنتوجات الغذائية".

وزيادة على هذه التدابير، أنجزت السلطات العمومية مشروع قانون إطار للتوجه العام يحدد الأهداف والوسائل من أجل تنمية القطاع الفلاحي بغية تطوير بنياته والرفع من فعاليته. كما تم اعتماد تدابير تحفيزية للتشجيع على إدماج خريجي المدارس الفلاحية وإشراكهم في عملية النهوض بالقطاع الفلاحي. ومن شأن هذه التدابير أن تسهم في الحد من تأثير التغيرات المناخية على إنتاجية هذا القطاع والتقليص من حجم التقلبات التي يعرفها الإنتاج الفلاحي والتي كانت جد هامة خلال السنوات الأخيرة خاصة فيما يتعلق بالحبوب.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية II-1 إلى II-15.

الحبوب والقطاني

إن محصول الحبوب الرئيسية الثلاث الذي وصل إلى مستوى قياسي قدره 97,5 مليون قنطار في سنة 1996 لم يتجاوز 36,4 مليون قنطار وسجل تراجعا نسبته 62,7% مقارنة مع الموسم الفلاحي السابق. وضمن هذا المجموع انخفض محصول القمح الطري بما يفوق 60%. وقد انعكس تقلص الإنتاج على نشاط التسويق الداخلي الذي انخفض خلال الفترة ما بين يونيو ودجنبر إلى 4,3 مليون قنطار تتكون في حدود 90% من القمح الطري. كما أدى انخفاض الإنتاج إلى اللجوء إلى الواردات التي من المتوقع أن تبلغ 31,4 مليون قنطار خلال الفترة الفاصلة بين الموسمين الفلاحيين، وذلك بناء على التقديرات المتعلقة باستهلاك القمح والتي تصل إلى 64 مليون قنطار.

وبخلاف ذلك، فقد كان محصول الذرة التي تشكل أهم صنف من مزروعات فصل الربيع جيدا وبلغ 3,7 مليون قنطار مسجلا زيادة قدرها 59,3% على إثر توسع المساحات المزروعة وارتفاع المردودات من 9,3 إلى 11 قنطارا للهكتار. أما إنتاج الأرز فقد ناهز 320.000 قنطار نتيجة لتحسن المردودات التي بلغت 37,3 قنطار للهكتار، وانخفض بمقدار 40% بالنسبة للمحصول الاستثنائي للسنة السابقة وبما قدره 21% مقارنة مع متوسط السنوات الخمس الأخيرة.

وتحدد الإنتاج الكلي للقطاني في 2,1 مليون قنطار، وسجل في ظرف سنة انخفاضا بما يفوق الخمس نتيجة بالأساس للتراجع القوي للمردودات فيما يتعلق بالأصناف الخريفية.

زراعة الخضر

سجلت زراعة الخضر الموسمية بالرغم من كثرة التساقطات المطرية خلال شهري دجنبر ويناير مردودات وإنتاجا ناهزا مستواهما في السنة السابقة ليصلا على التوالي إلى 17,7 طن في الهكتار في المتوسط و3,8 مليون طن.

وقدر إنتاج البواكير بـ 775.000 طن ولم يتغير بشكل ملموس بالرغم من الارتفاع البين لإنتاج الطماطم المغطاة على إثر توسع المساحات المخصصة لها بما يفوق 18%. ويرجع هذا التطور إلى انهيار محصول المزروعات غير المغطاة التي تضررت من الاضطرابات المناخية. وفي المجمل بلغ إنتاج الطماطم 490.000 طن وتجاوز بقليل المستوى المسجل في موسم 95-1996. وقد كان الشأن كذلك فيما يخص إنتاج البطاطس الذي لم يتجاوز 127.000 طن.

وقد شملت صادرات البواكير 257.000 طن مقابل 248.580 خلال الموسم السابق. وضمن هذا المجموع، بلغت الكميات المصدرة من الطماطم 165.660 طن، بزيادة قدرها 3,5%. غير أن ظروف التسويق في السوق الأوروبية كانت صعبة نتيجة وفرة العرض مما أدى إلى انخفاض الأسعار إلى ما دون المستوى المحدد لولوج هذه السوق. وعلى إثر ذلك، تم إخضاع الصادرات المغربية خلال فترات متعددة لرسوم جمركية إضافية. وعلى العكس من ذلك، لم تتجاوز الكميات المصدرة من البطاطس 50.530 طن مسجلة تراجعا قدره 8% بالنسبة للموسم السابق. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تعرضت أسعار الصادرات للضغوط الناتجة عن احتداد المنافسة في الأسواق الأوروبية.

أشجار الفواكه

إن إنتاج الحوامض خلال الموسم الفلاحي 96-1997 بلغ 1,2 مليون طن، مسجلا انخفاضا بمقدار 15% مقارنة مع الموسم المنصرم، وبنسبة 2,6% مع متوسط السنوات الخمس الأخيرة. ويعزى هذا التراجع إلى الظروف المناخية غير الملائمة وكذا إلى ظاهرة التقلب الدوري التي تميز المحاصيل. وقد هم هذا

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الانخفاض بشكل خاص إنتاج الأصناف المتأخرة من البرتقال الذي تقلص بما قدره 27%. وموازاة مع ذلك، تراجعت الصادرات من 625.000 إلى 514.000 طن على إثر انخفاض العرض وكذا بالنظر لارتفاع الفوارق عند فرز الثمار قبل التصدير. وقد ظل الاتحاد الأوروبي يشكل السوق الرئيسية غير أنه لم يستوعب سوى 379.000 طن، أي 74% من إجمالي الكميات المصدرة مقابل 79% في الفترة السابقة.

وبخلاف ذلك، تزايد إنتاج العنب بما قدره 35,5% وبلغ 261.600 طن، على إثر بلوغ أغراس جديدة طور الإنتاج وكذا بفضل الظروف المناخية التي كانت ملائمة لتطور زراعة الكروم.

أما محصول الزيتون في نهاية سنة 1997 فقد انخفض بنسبة 36,6% مقارنة مع المستوى الاستثنائي المحقق في الموسم الفلاحي السابق، غير أنه يفوق بما قدره 16,4% المعدل المتوسط للفترة الممتدة ما بين 1991 و 1995. وفي الواقع، فقد تزايدت المساحات المخصصة لأشجار الزيتون بمقدار 4% ووصلت إلى 500.000 هكتار، وذلك موازاة مع البرنامج الرامي إلى تشجيع هذه الزراعة من خلال توزيع الشتائل.

الزراعات الصناعية

ناهز إنتاج الشمندر 2,6 مليون طن وسجل تراجعا نسبته 5% على الرغم من توسع المساحات بما يقارب 11% في مجمل المناطق المخصصة لهذه الزراعة. كما عرف إنتاج قصب السكر انخفاضا بمقدار 17,3% وبلغ 744.000 طن، على إثر التقلص الهام للأراضي المزروعة. وقد تواصل عزوف الفلاحين إزاء هذه الزراعة بالرغم من تدابير التحفيز التي اتخذتها معامل السكر لفائدتهم على شكل منح للغرس وتسهيلات مالية لاقتناء معدات التجهيز.

أما إنتاج عباد الشمس الذي كان قد سجل انكماشا قويا خلال الفترة ما بين 1993 و 1995 نتيجة للجفاف فقد سجل بخلاف ذلك ارتفاعا للسنة الثانية على التوالي موازاة مع عملية حث الفلاحين على الرفع من مردودات هذه الزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مصانع الزيت تعهدت للمنتجين بشراء المحصول بأكمله بسعر أدنى مضمون، مما مكن من تمديد المساحات المزروعة التي بلغت 118.000 هكتار. ونتيجة لذلك، وبالنظر إلى تحسن المردودات بما يناهز 9% فقد ارتفع الإنتاج من 550.000 إلى 705.700 قنطار، غير أنه يقل عن مستوى السنوات الخمس التي سبقت فترات الجفاف الأخيرة كما أنه لا يغطي حاجيات الاستهلاك المحددة في 3 ملايين قنطار.

تربية المواشي

تضافر تأثير كل من تحسن وضعية المراعي بفضل التساقطات المطرية الهامة خلال فترات معينة من الموسم الفلاحي 96-1997 واستعمال مزروعات الحبوب المتضررة لتغذية الماشية مع التدابير المتخذة لتوسيع مزروعات الأعلاف الشيء الذي أدى إلى تحسن في نشاط تربية المواشي خاصة في المناطق المنتجة الرئيسية في كل من الغرب والشاوية والحوز. وقد تواصلت إجراءات السلطات العمومية الرامية إلى مساعدة المربين في المناطق المتضررة من الجفاف في الجنوب والشرق من خلال توفير أعلاف إضافية بأسعار مدعومة. كما استمرت الجهود من أجل توفير العناية الصحية وتطبيق برنامج تحسين السلالات الحيوانية، خاصة عن طريق انتقائها. ونتيجة لذلك، أضحى قطيع البقر مكونا في حدود 37,5% من سلالات منتقاة مقابل ما يناهز الخمس في بداية التسعينات.

وقد مكنت هذه العوامل من تعزيز التوجه نحو زيادة عدد القطيع الملاحظ منذ سنتين. وهكذا ارتفع عدد القطيع بنسبة 7,8% ليصل إلى 23,2 مليون رأس حسب الإحصاء المنجز ما بين شهري أكتوبر ونونبر 1997. كما أسفر هذا التطور عن تزايد إنتاج الحليب واللحوم.

وبالفعل، ارتفعت الكميات المتوفرة للاستهلاك من اللحوم الحمراء خلال سنة 1997 من 245.000 طن إلى 285.000 طن، أي بما نسبته 16,3% خاصة على إثر تزايد الذبائح من الغنم بمقدار 42,5%. ويعزى هذا التوسع جزئيا إلى الامتناع عن الذبح بمناسبة عيد الأضحى في السنة الماضية. وارتفع إنتاج الحليب كذلك بما قدره 10,5% ليصل إلى 950 مليون لتر مقابل حاجيات تقدر بما يفوق المليار لتر. وفيما يتعلق بإنتاج الدجاج الذي كان قد عرف توسعا قويا في سنة 1996 فقد استقر عند مستوى يناهز 230.000 طن بينما تزايد إنتاج البيض المعد للاستهلاك بنسبة 5%. وقد أدى ارتفاع العرض الإجمالي من اللحوم خلال سنة 1997 إلى انخفاض الأسعار بما قدره 5,2% بالنسبة للحم البقر و 2,4% فيما يخص الدجاج. وعرفت أسعار لحم الغنم توجها نحو الانخفاض باستثناء الفترات التي سبقت عيد الأضحى.

الصيد البحري

يعد التراجع المسجل في سنة 1996 تميز الإنتاج الإجمالي للصيد البحري في سنة 1997 بارتفاع نسبته 25,6% و بلغ 773.784 طن. وقد شمل هذا التحسن الذي هم بالأساس الأصناف التي تعيش في أعماق البحار وخاصة السردين كلا من الصيد الساحلي والصيد في أعالي البحار.

وقد مكنت التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية من أجل تحديث نشاط الصيد الساحلي بالإضافة إلى تزايد عدد رحلات الصيد بفضل الظروف المناخية الملائمة من رفع الكميات المصطادة إلى 661.656 طن بقيمة قدرها 1,8 مليار درهم، أي بتوسع بما نسبته على التوالي 26% و13,5%. غير أن انخفاض الاستهلاك الوطني من السمك الطري تواصل بمقدار 12,5% حيث بلغ الاستهلاك 148.201 طن، أي 22% من الكميات المصطادة عوض 32,3% في السنة السابقة. ويظل ضعف الاستهلاك المحلي مرتبطا جزئيا بقلة التجهيزات الخاصة بمعدات النقل والتبريد لتغطية حاجيات المناطق الداخلية، سيما وأن النصيب الأوفر من الكميات الموجهة للاستهلاك تأتي هذه السنة من الموانىء الواقعة في جنوب البلاد. كما تقلصت الحصة المخصصة لمعامل التصبير وتحددت في 21,4% مقابل 26,4%، على إثر تباطؤ وتيرة تزايد الكميات المسلمة للمعامل البالغة 2,3%. وبالإضافة إلى ذلك، تراجعت صادرات السمك المصبر بشكل طفيف بينما ظل الطلب المحلي على هذه المنتجات محدودا. ونتيجة لذلك، تم توجيه ما يعادل 54% من إنتاج الصيد الساحلي لصنع المشتقات عوض 40,7% في السنة الماضية، وبلغت الكميات المسلمة لهذه الصناعات 357.285 طن مسجلة زيادة سنوية قدرها 67,2%.

ومن جهة أخرى، فإن الكميات المصطادة في أعالي البحار والموجهة بأكملها للأسواق الخارجية عرفت توسعا بمقدار 23% ووصلت إلى 112.128 طن. ويعزى هذا الارتفاع إلى تنامي الكميات من الأصناف التي تعيش في الأعماق البالغة 34.157 مقابل 8.240 طن في السنة الفارطة، بينما تراجع بخلاف ذلك صيد الرخويات الذي يشكل أهم نشاط ضمن الصيد في أعالي البحار وكذا الأكثر مردودية بما نسبته 6% وتحدد في 68.127 طن وذلك على إثر تمديد فترات الراحة البيولوجية من شهرين إلى أربعة أشهر.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبالموازاة مع تراجع الإنتاج فإن الصادرات من القشريات والرخويات بلغت 91.487 طن وتقلصت بنسبة 7%. ونتيجة لهذا الانخفاض ظلت الكميات الإجمالية المسلمة للخارج دون تغيير يذكر في حدود 200.304 طن، وجلبت إيرادات ظلت تناهز 6,5 مليار درهم.

وتتجلى أهمية قطاع الصيد البحري بالإضافة إلى ذلك من خلال عدد مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة التي يوفرها والتي تناهز 400.000 منصب غير أن إنتاجية اليد العاملة في قطاعات الصيد البحري والصناعات المرتبطة تظل ضعيفة، مما حدا بالسلطات العمومية إلى إعداد برنامج لتكوين العاملين في هذا القطاع الذين سوف يستفيدون من جهة أخرى من نظام للتأمين والتغطية الاجتماعية تم إحداثه من لدن المكتب الوطني للصيد بتعاون مع الكنفدرالية الوطنية للصيد الساحلي. كما تم توقيع اتفاقية بين وزارة الصيد البحري ووكالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال من أجل تشجيع نشاط الصيد البحري في هذه المنطقة.

المعـــادن والطاقـــة

المعـــادن

استفاد القطاع المعدني هذه السنة من تعزيز الطلب العالمي على الفوسفاط ومشتقاته، بعد الانتعاش الطفيف الذي طرأ خلال سنة 1996. وقد سجل بالفعل المقياس الخاص بالإنتاج المعدني نموا قارب 9% يعزى إلى تزايد بنسبة 11% في استخراج الفوسفاط فيما لم يعرف استخراج المعادن الأخرى أي تقدم في المجمل[1]. إن هذا التحسن الذي انعكس على الكميات المصدرة، واكبه ارتفاع جديد لأسعار الفوسفاط الخام وارتفاع قيمة الدولار، العملة الرئيسية للتعامل. ولهذا فإن العائدات الإجمالية المجلوبة من صادرات المعادن الخام ازدادت بما يفوق 28% لتصل إلى 5,5 مليار درهم.

الفـوسفـــاط

أدت ضرورة إعادة تكوين المخزون العالمي للحبوب إلى تقوية الطلب الدولي على المنتوجات الفوسفاطية خلال سنة 1997 ومكنت المغرب من تدعيم مبيعاته الخارجية سواء فيما يتعلق بالفوسفاط الخام أو بالنسبة لمشتقاته. إن هذا التطور الذي تزامن مع تزايد احتياجات وحدات التحويل المحلية تمخض عنه في ظرف سنة ارتفاع إنتاج الفوسفاط الخام من 20,8 إلى 23,1 مليون طن.

وقد بلغت الصادرات من المعدن 11,7 مليون طن وزادت بالتالي، بما يفوق 15% من سنة لأخرى، ولو أن هذه الزيادة نتجت في الواقع، جزئيا، عن الانسحاب التدريجي للولايات المتحدة من أسواق الفوسفاط الخام. إن مبيعات المكتب الشريف للفوسفاط التي وجهت في حدود حوالي 55% إلى كل من المكسيك والولايات المتحدة واسبانيا وكذلك إلى فرنسا، مثلت 40% من السوق العالمي وجلبت إيرادات بلغت 4,1 مليار درهم، أي بتوسع قارب 37%.

عززت أيضا الطلبيات الخارجية على المنتوجات المحولة نشاط تصنيع المعدن الذي انتعش بنسبة 6,8%من سنة لأخرى ليشمل 11,3 مليون طن. وهذا التطور الذي أدى إلى تشغيل أمثل للقدرات الإنتاجية الموجودة، سمح بالرفع بما يناهز 4% من إنتاج الحامض الفوسفوري الذي بلغ 2,7 مليون طن صدر منه ما يقارب الثلثين. أما الجزء المتبقى الذي سجل انخفاضا من سنة لأخرى فقد استعمل لإنتاج الأسمدة الذي حدد في مليوني طن صدرت كلها تقريبا بأسعار ظلت مربحة.

وفي المجموع، استطاع المغرب خلال سنة 1997 توطيد حصته في السوق لمبيعاته الإجمالية حيث تم رفعها من 28% إلى 30% ليصبح بذلك أول مصدر للفوسفاط والمنتوجات المستخرجة منه.

وفي المستقبل سيعرف تحويل الفوسفاط بعض النمو بعد بدء التشغيل لمصنعين جديدين، تبلغ طاقتهما الإنتاجية الإجمالية 450.000 طن من الحامض الفسفوري تسوق كلها في إطار اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الزبناء الأجانب، وبالأخص مع الهند.

المعادن الأخرى

سجل إنتاج المعادن الأخرى، حسب مقياس خاص، زيادة قدرها 1,8% من سنة لأخرى. إن إنتاج المعادن الفلزية قد نما ومن جديد بوتيرة قاربت 2,3% على إثر التحسن الذي طرأ على استغلال الزنك والرصاص والذي عوض تراجع استخراج الحديد والنحاس. ومن جهة أخرى، حققت عملية تحويل معدن الفضة ارتفاعا هاما إذ تم استخلاص 261 طن من الفضة الخالصة بدلا من أقل من 200 طن سنة من قبل. أما فيما يخص المعادن غير الفلزية، فإن مقياس الإنتاج أبان عن استقرار للسنة الثانية على التوالي رغم انتعاش نشاط استخراج البارتين والفليورين.

جلبت مبيعات المعادن الأخرى التي صدرت كلها تقريبا، إيرادات ارتفعت بما يزيد عن 8% حيث ناهز مبلغها 1,4 مليار درهم، تأتى بنسبة 40% من إرساليات الزنك. وكان هذا المنتوج هو الوحيد الذي استفاد بالفعل من تعزيز الطلب الشيء الذي أدى إلى الزيادة في كل من الأثمان والكميات. وقد ساهم ارتفاع قيمة الدولار أيضا في هذه النتائج ومكن من تعويض جزئي لانخفاض المداخيل المتأتية من المعادن الأخرى.

الطـــاقـــة

قدر إنتاج الطاقة من أصل محلي بـ 0,7 مليون من الأطنان المعادلة للنفط، وانخفض في ظرف سنة بنسبة 6,4% . ولهذا، فإنه لم يغط سوى 8% من الطلب الإجمالي للطاقة الذي وصل إلى 8,4 مليون من الأطنان المعادلة للنفط بعد تزايد طفيف بمعدل 1%. ولذلك، فقد ارتفعت واردات المنتجات الطاقية إلى 8,7 مليون من الأطنان المعادلة للنفط، بكلفة إجمالية قدرها 12,3 مليار درهم ، أي بزيادة نسبتها 10,2% من سنة لأخرى. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع حجم الكميات المستوردة من المنتوجات النفطية وإلى غلائها نظرا لارتفاع سعر الدولار، إذ أن أثمان البوميل في الأسواق الدولية انخفضت بنسبة 6% في المعدل خلال سنة 1997.

إنتاج الطاقة

في الميدان النفطي، ارتفع إنتاج معملي التكرير إلى 5,3 ملايين طن وسجل نموا بنسبة 4,4% وذلك لتلبية كل من ارتفاع استهلاك الأسر والمعامل وكذلك متطلبات تكوين المخزون الاحتياطي من طرف شركات التوزيع. وعلى العكس من ذلك، فإن طلب المحطات الحرارية الذي يقتصر على زيت الفيول، ظل مستقرا وذلك راجع إلى كل من تحسن إنتاج الكهرباء من أصل مائي واستعمال الفحم من طرف محطات الكهرباء بمركب الجرف الأصفر. إن هذه

(1) يرجع للملحقين الإحصائيين III-1 و III-2.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الأخيرة التي بلغت ذروة عطائها بعد بدء تشغيلها خلال 1994 قد ساهمت هذه السنة بما يفوق النصف من الطاقة الكهربائية من أصل حراري. أما فيما يخص إنتاج الفحم الموجه كله إلى المكتب الوطني للكهرباء، فإنه استمر في الانخفاض نظرا للتوقف التدريجي لنشاط منجم جرادة حيث أن الاستخراج لم يتجاوز 376.000 طن، مسجلا انهيارا فاق الربع بالنسبة لمستواه في السنة السابقة.

وفي المجموع قدر إنتاج الكهرباء سواء من أصل حراري أو أصل مائي بـ 11,5 مليار كيلواط في الساعة، مسجلا ارتفاعا بلغ 6,4% بدل 4,3% في السنة السابقة[1].

الاستهلاك النهائي للطاقة

أما فيما يرجع لاستهلاك الطاقة من طرف الأسر والمعامل فقد حدد في 8,3 مليون من الأطنان المعادلة للنفط، وسجل ارتفاعا بنسبة 1,6% فقط من سنة لأخرى. ويكمن هذا التطور الذي ينطوي على زيادة في الطلب على الكهرباء والمنتجات النفطية بنسبة 5% و 2,3% على التوالي، في انخفاض أثمان الكهرباء ذات الجهد العالي، وزيت الفيول بنسبة 6% و1,8% في المتوسط الذي استفاد منه القطاع الصناعي. ونتيجة لذلك، تقلص وبشكل كبير استعمال الفحم من طرف الوحدات الصناعية ذات الاستهلاك المرتفع، كمعامل الأسمنت على الخصوص، مما أدى إلى تراجع واردات الفحم بنسبة 2,3%.

بالآلاف الأطنان المعادلة للنفط	1996			1997		
	الكميات	التغيرات بالنسبة المئوية	التركيب بالنسبة المئوية	الكميات	التغيرات بالنسبة المئوية	التركيب بالنسبة المئوية
الاستهلاك النهائي للطاقة*	**8.151**	**6,1**	**100**	**8.283**	**1,6**	**100**
المنتجات النفطية	4.960	0,2	60,8	5.075	2,3	61,3
(منها : زيت الغاز)	(2.482)	(1,2)	(30,5)	(2.456)	(1 -)	(29,7)
الكهرباء	2.662	3,1	32,7	2.796	5,0	33,7
الفحم	529	310	6,5	412	22,1-	5,0

(*) احتسب الاستهلاك النهائي للطاقة على أساس المعطيات الصادرة عن وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء، وبناء على معامل تحويلي يبلغ 0,26 طن معادل للنفط لكل 1000 كيلواط في الساعة بالنسبة للكهرباء، و 0,66 للطن فيما يتعلق بالفحم.

ارتفع استهلاك المنتوجات البترولية في هذه الظروف، إلى 5,1 مليون طن، ومثل ما يفوق 61% من استهلاك الطاقة. وباستثناء طلب زيت الغاز الذي تأثر بانخفاض النشاط في القطاع الفلاحي وبارتفاع أثمان البيع الداخلية بنسبة 8% في المتوسط، فإن الطلب على المنتوجات البترولية قد اتسع. أما فيما يخص استهلاك الكهرباء الذي ناهز 10,8 مليار كيلواط في الساعة، فإن حصته سجلت ارتفاعا طفيفا لتصل إلى 33,7% من الطلب الكلي.

تواصلت الإجراءات الهادفة إلى تنمية قطاع الطاقة بشكل مكثف خلال سنة 1997. فبرنامج توسيع تزويد العالم القروي بالكهرباء قد هم 1044 مركزا جديدا بدلا من 557 في السنة الماضية. وزيادة على ذلك، عززت طاقات إنتاج الكهرباء إثر بدء التشغيل في أواخر السنة للمعمل الكهرمائي بطاقة قدرها 240 ميغاواط الذي شيد على سد الوحدة. وإضافة إلى ذلك، فإن الدور المتزايد المخول للقطاع الخاص لتزويد البلاد بالمنتوجات الطاقية، أسفر عن منح حق استغلال المحطة الحرارية للجرف الأصفر إلى مستثمرين أجانب مقابل مضاعفة القدرة الإنتاجية لهذا المركب خلال السنوات الثلاث المقبلة

(1) يرجع للملحقات الإحصائية III-3 إلى III-6.

والتي تبلغ حاليا 660 ميغاواط. إن هذا النهج الجديد قد أوخذ به أيضا لإنجاز محطة بطنجة تبلغ قوتها 400 ميغاواط وكذلك حوض لتوليد الطاقة الكهربائية بواسطة الرياح بتطوان طاقته 50 ميغاواط. وبالإضافة إلى ذلك فقد امتد هذا النموذج إلى توزيع الكهرباء في بعض المدن الكبرى. وموازاة مع ذلك، تقرر في نهاية السنة تبادل التيار الكهربائي بين المغرب واسبانيا وذلك بغية استغلال ملائم للشبكة الرابطة بين البلدين.

وفي قطاع النفط، فإن مسلسل خوصصة صناعة التكرير قد تم بعد تفويت الوحدتين إلى مجموعة أجنبية تعتزم تنمية قدرات التكرير الموجودة وذلك في المدى المتوسط. أما فيما يخص التنقيب عن حقول النفط، فإنه عرف انتعاشا بمشاركة مقاولات دولية وهم حوضي الغرب والصويرة وكذلك عرض الساحل الأطلسي.

الصناعة والبناء

ظل توجه الظرفية الاقتصادية ملائما خلال سنة 1997، سواء فيما يخص الصناعات التحويلية أو بالنسبة لقطاع البناء. وهكذا نمت القيمة المضافة للأنشطة الصناعية، بما فيها القطاع غير المنظم، بمقدار 3,1% بالأسعار الثابتة، كما كان الشأن في سنة 1996. وساهمت بنسبة 18,3% في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي، بدلا من 17,4% سنة من قبل. وبالمثل، فإن استئناف نشاط البناء والأشغال العمومية الملاحظ سنة 1996 تعزز هذه السنة، حيث ازدادت القيمة المضافة لهذا القطاع بما قدره 7,9% بالأثمان الثابتة.

الصناعات التحويلية

كان قطاع الصناعات المعملية متكونا في سنة 1996، من 6.282 مؤسسة، وفرت أزيد من 463.000 منصب شغل حسب معطيات البحث السنوي الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة. ويتم ترويج أكثر من ربع الإنتاج الصناعي في الأسواق الخارجية، إذ يمثل ما يربو عن 57% من الصادرات الإجمالية بما فيها التي تتم في إطار نظام القبول المؤقت. ونجمت الصادرات بالخصوص عن الصناعة التحويلية للفوسفاط والنسيج واللباس، وكذلك الصناعات الغذائية.

ويبرز مقياس الإنتاج الصناعي، الذي يتخذ 1992 كمرجع أساسي، تقدما بمقدار 4,1% بدلا من 3,2% في السنة السابقة[1]. وباستثناء نشاط فروع منتجات الصناعات الفلاحية الذي اتسم بشبه ركود، فإن نمو القطاعات الأخرى سجل على العموم وتيرات أكثر ارتفاعا بالنسبة للسنة السالفة، كما يتبين ذلك من الجدول التالي :

مجموعات الفروع الصناعية	الترجيح	تغيرات معدلات مقاييس الإنتاج الصناعي (%)		
		1995	1996	1997
الصناعات الغذائية، المشروبات والتبغ	249	0,8	3,2	0,1-
صناعة النسيج، الملابس والجلد	223	4,6	3,0	5,7
صناعات كيماوية وشبه كيماوية	218	4,0	3,0	7,0
صناعة ميكانيكية ومعدنية وكهربائية وإلكترونية	180	2,7	1,4	4,6
الخشب ومواد البناء	129	5,4	6,0	4,2
صناعات تحويلية أخرى	1	4,7-	2,2-	1,4
مجموع الصناعات التحويلية	**1.000**	**3,3**	**3,2**	**4,1**

(1) يرجع للملحق الإحصائي IV-1.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ

يهم إنتاج الصناعات الغذائية السوق الداخلي أساسا فيما يخص المواد الغذائية الأساسية، بينما تكوّن الصادرات من منتجات الفواكه والخضر والسمك الموضب والمصبر نسبة أربعة أخماس. ولم يسجل نشاط هذه الصناعات أي تقدم يذكر خلال سنة 1997، بعدما ارتفع بما قدره 3,2% في السنة الماضية. غير أن هذا الركود ينطوي على تطورات متباينة حسب الفروع. وهكذا توسع مقياس إنتاج السكر بنسبة 3,2%، بينما ارتفعت مقاييس المواد الذهنية وتصبير السمك بما قدره 1,5%. وعلى النقيض من ذلك تقلص نشاط الفروع الأخرى بنسبة تتراوح بين 1,9% فيما يخص إنتاج المصبرات النباتية و17,1% بالنسبة لمواد العلف.

سجل إنتاج السكر المكرر ارتفاعا طفيفا و تحدد في 928.000 طن ، وكلف من جديد استيراد 586.500 طن من السكر الخام، أي بزيادة قدرها 14% نظرا لعدم كفاية الإنتاج المحلي بالنسبة للحاجيات.

ولم يتحسن مقياس الزيوت المكررة إلا بنسبة 1% بدلا من 8,5% سنة 1996، نظرا لركود الطلب الحاصل جزئيا عن ارتفاع إنتاج زيت الزيتون. وبالمثل ارتفع مقياس نشاط معامل الحليب بما قدره 1,8% عوض 2,9% سنة 1996، بسبب نمو الاستهلاك الذاتي، موازاة مع الزيادة في الإنتاج الوطني للحليب.

وفيما يخص معامل مصبرات السمك، فإنها عالجت كميات في تزايد طفيف بسبب ضآلة الطلب. أما الطلب الخارجي، الآتي خاصة من الاتحاد الأوروبي فإنه تراجع هذه السنة، حيث تحدد في 60.500 طن.

وانخفض إنتاج فرع المشروبات والتبغ بنسبة 2,8% بدلا من تحسن قدره 5,7% في السنة السابقة، على إثر تراجع الاستهلاك في الوسط القروي. وتقلصت صناعة التبغ بنسبة 0,6%، وتم تسويق منتوجها بأثمان تصاعدية بعد الزيادات في الأسعار المقررة خلال سنتي 1996 و 1997.

صناعة النسيج واللباس والجلد

إن إنتاج قطاع النسيج والجلد، الذي يعتمد نشاطه على التصدير بما يفوق 60%، ازداد إجمالا بنسبة 5,7% بدلا من 3% سنة 1996. ويرجع هذا التطور خصوصا إلى الزيادة في صناعة الملابس الداخلية بما قدره 10,2%، تعزى من جهتها إلى دينامية الصادرات التي توسعت بنسبة مماثلة. أما صناعة الملابس الجاهزة التي يتجه نشاطها إلى الخارج بصفة شبه شمولية فإنها نمت بما قدره 7% بعد ارتفاع الطلب على البضائع المنجزة باستعمال المواد المستوردة بدون أداء.

كما سجلت صناعة الجلد، التي تحسنت بما قدره 10% سنة 1996، ارتفاعا أكثر تواضعا يساوي 3,6%، بسبب تراجع صناعة الدباغة أساسا، بنسبة 10%. وعرفت الأنشطة الأخرى على العكس من ذلك تحسنا في الظرفية، خاصة صناعة الأحذية التي نمت بمعدل 8%. وقد انتعش نشاط هذه الصناعة، التي يصدر أكثر من ثلثيها، بفضل تزايد مبيعاتها إلى الخارج والتي تعززت بأكثر من الربع بالنسبة للسنة السابقة.

الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية

تشكل الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية، التي تشتمل على فروع تحويل المطاط والمواد البلاستيكية وكذلك صناعة الورق والورق المقوى، أكثر من خمس المقياس العام للإنتاج الصناعي. وسجلت جل الأنشطة لهذه المجموعة نتائج مرضية سنة 1997، بحيث توسع مقياسها الإجمالي بنسبة 7% بدلا من 3% سنة من قبل.

وتحسن إنتاج الحامض الفسفوري بمقدار 4%، حيث تحدد في 2,7 مليون طن، بفضل ارتفاع الصادرات بنسبة 8,7% والتي بلغت 1,8 مليون طن، نتج عنها مدخول قدره 5,7 مليار درهم، أي بتصاعد نسبته 24,5% ، نتيجة ارتفاع الأثمان وتعزيز قيمة الدولار. وعلى العكس من ذلك، تقلص إنتاج الأسمدة والمبيدات بمقدار 3,6%، بعدما نما بنسبة 28,5% سنة 1996، وذلك راجع لانخفاض الطلب سواء منه الوارد من القطاع الفلاحي أو من الخارج.

وحل محل التوجه الإيجابي المسجل من قبل في صناعة المواد المطاطية والبلاستيكية شبه ركود ناتج عن تطور مضاد لإنتاج العجلات المطاطية الذي ازداد بنسبة 4,8% ولمصنوعات المواد البلاستيكية التي تراجعت بما قدره 1,8%.

وعززت صناعة الورق والورق المقوى، من جهتها، التقدم الملاحظ منذ أربع سنوات، بزيادة جديدة تساوي 8,3% ناتجة بالأساس عن توسع بنسبة 22,9% في أنشطة الطباعة والنشر. أما إنتاج عجين الورق فإنه عرف شبه ركود رغم التزايد في الطلب الداخلي والخارجي، نظرا للمستوى العالي للمخزونات.

الصناعات الميكانيكية والتعدينية والكهربائية والإلكترونية

حقق مقياس الإنتاج لهذه المجموعة من الأنشطة تقدما بنسبة 4,6% بدلا من 1,4% سنة 1996، بفضل تحسن الظرفية في أغلب الفروع.

وهكذا استفادت الصناعات المعدنية الأساسية من انتعاش بين، حيث تحسن نشاطها بما قدره 12,6% . ويعزى هذا التطور في آن واحد إلى الزيادة بأكثر من الثلث في تحويلات المعادن غير الحديدية وإلى نمو نشاط إنتاج الفولاذ بما يناهز 5%، نجم عن توسيع المبيعات لقطاع البناء. وارتفع كذلك إنتاج الآلات ومعدات التجهيز بنسبة 6,1% بعدما عرف انخفاضا ملموسا سنة 1996. ويرجع هذا التحسن إلى زيادة طلبيات العتاد الصناعي غير المتخصص والذي يمثل أكثر من 40% من إنتاج هذا الفرع.

وبالمثل، ازداد صنع السلع المعدنية بنسبة 2,1%، بعد الركود المسجل السنة الفارطة، على إثر نمو إنتاج الأثاث المعدني بما قدره 22,9%. واتسم نشاط التلفيفات المعدنية، على العكس من ذلك، بتراجع يساوي 2,2%، بسبب فتور طلبيات قطاع التصبير.

وفيما يخص عتاد النقل، فإن النمو المسجل سنة من قبل تباطأ هذه السنة بسبب تدني وتيرة تركيب السيارات الخصوصية والسيارات النفعية الخفيفة، تحت تأثير منافسة استيراد السيارات الجديدة التي ارتفع عددها بما يناهز 60%. وعرف سوق الدراجات العادية والنارية نموا لم يعرف له مثيل من قبل تجلى في ارتفاع يعادل 71%، وذلك بفضل الحملات لإنعاش المبيعات وعرض نماذج جديدة.

وأخيرا، لم يرتفع مقياس فرع العتاد الكهربائي والإلكتروني إلا بنسبة 2%. وفي الواقع فإن انخفاض إنتاج الخيوط والأسلاك الكهربائية وكذلك معدات الإنارة بنسبة 9,6% و6% على التوالي قد تم تعويضه بتحسن نشاط فرع الأجهزة الكهربائية والمعدات الإلكترونية.

الخشب ومواد البناء

وفيما يخص مواد البناء، فإن نشاطها تحسن بمقدار 5%. وإذا كان صنع الأسمنت قد نما بنسبة 10% حيث تحدد في 7,2 مليون طن، فإن إنتاج المواد الأساسية الأخرى، على النقيض من ذلك، تقلص، خاصة صناعة المكتلات بنسبة 1,6%، وكذلك المواد المتكونة من الأمينت التي تراجعت بمقدار 8,3%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما صناعة الخشب فإنها سجلت انخفاضا طفيفا بمقدار 0,4%، ناتج عن تراجع في إنتاج الصفائح والألواح وكذلك هياكل ونجارة البناء وأدوات التلفيف. وخلافا لذلك، نمت صناعة الأثاث والأفرشة بنسبة 13,5% مقارنة مع السنة السابقة.

البناء والأشغال العمومية

تواصل تحسن الظرفية في قطاع البناء والأشغال العمومية، بحيث نمت قيمته المضافة بنسبة 7,9%، بالأثمان الثابتة، تلت التقدم بمقدار 5,3% الذي سجلته في السنة الفارطة.

أما الاستثمار، كعنصر في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، فإنه عرف تقدما بلغ 12% بالأثمان الجارية. ويرجع هذا التطور جزئيا إلى الاستمرار في إنجاز برنامج تشييد السكن الاقتصادي الذي انطلق العمل به منذ سنة 1996. وفيما يخص سنة 1997، فإن عدد رخص البناء هم أزيد من 11 مليون متر مربع و80.735 سكن. وتقارب هذه الأرقام تلك التي عرفتها السنة السابقة، إن استُثنيت الرخص المتعلقة بالسكن الاقتصادي.

وفي مجال الأشغال العمومية، فإن الاستثمارات المقدر مبلغها بحوالي 12,7 مليار درهم، ازدادت بنسبة 5,1% مقارنة مع سنة 1996. وتتعلق المنشآت الرئيسية بالبنيات التحتية للمواصلات، خاصة توسيع الشبكة الوطنية للطرق السيارة من جهة، ومتابعة تشييد السدود للري وللتزويد بالماء الصالح للشرب، من جهة أخرى.

السياحة

تقلص في المجمل نمو السياحة العالمية خلال سنة 1997، حيث أن عدد السياح الذي بلغ 617 مليون نسمة لم ينم إلا بنسبة 3,8% عوض 5,5% سنة 1996. كما أن المداخيل التي قدرت بنسبة 448 مليار دولار لم ترتفع إلا بوتيرة لا تتعدى 3%، في حين أن معدل تطورها السنوي خلال السنتين الأخيرتين كان يناهز 7,8%. رغم ذلك، وباستثناء آسيا حيث سجل انخفاض لا مثيل له بسبب الأزمة المالية التي عرفتها المنطقة، فالمقاصد الأخرى قد حققت عكس ذلك نتائج بيّنة. فقد ظلت دول أوروبا تجذب أكبر عدد من السياح، حيث استقبلت 362 مليون نسمة مما أدر عليها أكثر من 225 مليار دولار مستفيدة بذلك من ارتفاعات تناهز 3,6% و 2% على التوالي. وبالرغم من أن فرنسا بقيت تحتل الصف الأول ضمن البلدان السياحية من حيث عدد الزوار، فإن إسبانيا قد تمكنت هي الأخرى من استقطاب عدد مهم من السياح لم تعرفه من قبل ناهز 43,4 مليون نسمة، الشيء الذي مكنها من احتلال الرتبة الثالثة بين الدول المضيفة. غير أن الولايات المتحدة حققت من جديد أعلى مبلغ من حيث الدخل، إذ قدرت مداخيلها بحوالي 75 مليار دولار. وفي القارة الإفريقية، عرف النشاط السياحي تقدما ملموسا على العموم، نظرا لارتفاع عدد السياح بنسبة 7,4% ونمو المداخيل بحوالي 4,5%.

وفيما يخص السياحة الوطنية، فقد تواصل خلال سنة 1997 التطور الإيجابي الذي ميز السنة الفارطة وذلك بعد التقلص الذي امتد طوال السنوات الثلاث السابقة. وهكذا فإن عدد الزائرين الذي وصل إلى مليونين تقريبا قد ارتفع بنسبة 9%. كما أن الارتياد الفندقي بالنسبة للسياحة الدولية والذي سجل ما يقارب 8,7 مليون ليلة مبيت قد ارتفع بنفس وتيرة السنة الفارطة، الشيء الذي يدل على استقرار مدة الإقامة المتوسطة. وفيما يعود للمداخيل السياحية، فقد تراجعت من 14,3 مليار من الدراهم إلى 13,7 مليار نظرا لانخفاض الأسعار الذي طبق من طرف مهنيي القطاع السياحي.

وقد دفعت هذه النتائج التي مازالت دون المستوى المتوخى بالسلطات العمومية إلى اتخاذ مبادرات جديدة لتحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي الوطني، همت على وجه الخصوص تهييء خطة شاملة مبرمجة حسب أهمية المجالات المقرر تنميتها، كما أن تحسين الإطار المؤسسي والتنظيمي سيستمر بغية تحديد أدوار مختلف الهيئات التي تعمل بالقطاع السياحي، وتقوية الموارد المخصصة لها.

ومن المنتظر أيضا اتخاذ تدابير أخرى فيما يخص إصلاح المهن المرتبطة بالسياحة وكذلك تخفيض كلفة النقل الجوي. كما أن الوضعية المالية للقطاع الفندقي من المتوقع أن تتحسن تدريجيا على إثر إعادة جدولة الديون التي بدمته. أما فيما يخص الاستثمارات فإن البحث على شراكة مع الأجانب سواء على صعيد رأس المال أو على مستوى التدبير الفندقي يندرج في إنعاش القطاع السياحي. وفي هذا الصدد تم عقد اتفاقيات مع مستثمرين أجانب إما لإنجاز مشاريع سياحية على الشواطىء أو لتنمية البنيات التحتية ببعض المناطق. وبالأخص سوف يستفيد شمال البلاد من مشروع تشييد الطريق الساحلية الرابطة بين طنجة والسعيدية على مسافة تناهز 560 كلم، الشيء الذي سيمكن من فك عزلة المنطقة وتنمية الاستثمارات على ساحلها. وفيما يتعلق بتحسين مستوى الخدمات المقدمة التي تعتبر ذات أهمية كبرى، بذلت من جهة أخرى جهود في ميدان التكوين المهني، في حين استمرت في عدة مدن عملية إعادة تصنيف المؤسسات الفندقية مع الحرص على تطبيق التعديلات المفروضة من طرف السلطات العمومية.

دخول السياح

بينما تقلص عدد سياح العبور لأول مرة منذ سنة 1991 بنسبة 19,5%، ارتفع عدد سياح الإقامة بنسبة 11,9% ليصل إلى 1.832.122 نسمة. وقد ظل الزوار الأوروبيون يحتلون المرتبة الأولى من حيث عددهم الذي وصل إلى 1,5 مليون نسمة، و يرجع هذا الارتفاع الذي بلغ 12,7% خاصة إلى الزوار الفرنسيين والإيطاليين الذين تزايد عددهم من سنة لأخرى بمعدل 18,1% و 33,9% بالتتابع. أما عدد الوافدين من بلجيكا وهولندا، وإن كان أقل أهمية فقد ارتفع بما يناهز الثلث. وعلى العكس من ذلك، تراجع عدد الوافدين من الأنجليز بحوالي 20% للسنة الثانية على التوالي[1].

وتظل الطائرة وسيلة النقل الأكثر استعمالا من طرف السياح الأجانب للالتحاق بالمغرب، حيث سجلت المطارات ما يناهز 1,2 مليون نسمة من الزوار أي نموا قدره 13,2%. وهكذا استقبل مطار مراكش 28% من هؤلاء الزوار وعرف بالتالي ارتفاعا يناهز37,3% ، بينما تقلص بنسبة ضئيلة عدد الوافدين عن طريق مطار أكادير.

المنشآت السياحية

لم يعرف عدد الفنادق المصنفة أي تغيرخلال سنة 1997، حيث استقر عند 543 مؤسسة وصل عدد أسرتها إلى 92.000 ، تتوفر مدينتا مراكش وأكادير بالتوالي على 20% و 24% منها.

في سنة 1997 وصل المبيت بالمؤسسات الفندقية المصنفة إلى 11 مليون ليلة، مسجلا ارتفاعا بمعدل 8,3% بالمقارنة مع السنة الفارطة. ويعتمد الارتياد الفندقي في حدود أربعة أخماس على السياحة الدولية وتقدر ليالي مبيت السياح المحليين بنسبة 2,3 مليون، مسجلة بذلك ارتفاعا سنويا يناهز 9,5%، الشيء الذي أدى إلى تزايد طفيف في معدل الارتياد الفندقي. غير أن هذا المعدل ظل ضعيفا رغم تخفيض الأثمان من طرف بعض الفنادق والحملات الإشهارية المقامة بالخارج والداخل بحيث لم يتعد إلا بقليل 36% في حين يسعى مهنيو القطاع إلى تحقيق نسبة تناهز في المتوسط 60%.

(1) يرجع للملحق الإحصائي ٧-١.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الأسعار والأجور والتشغيل

الأسعار

تميزت سنة 1997 بتقلص بين في التضخم تجلى في مؤشرات الأثمان سواء فيما يخص الاستهلاك أو على مستوى الإنتاج. وفعلا لم يتعد ارتفاع مقياس كلفة المعيشة نسبة 1%، بدلا من وتيرة سنوية معدلها 5% خلال السنوات الخمس الأخيرة. وعلاوة على ذلك، فإن أسعار الجملة والإنتاج الصناعي تراجعت بنسبة 1,3% و0,3% على التوالي[1].

ويندرج هذا التوجه الإجمالي ضمن التطور الذي ساد خلال السنوات العشرالأخيرة والذي تعزز سنة 1996 وخصوصا سنة 1997. ويرتبط هذا التوجه بضبط الطلب من خلال سياسات اقتصادية ومالية يقظة تضافرت، هذه السنة، مع المفعول الناجم عن تدن مهم في مدخول العالم القروي. وفيما يخص العرض، لم تحدث الضغوط التي كان من الممكن أن تترتب على انخفاض محصول الحبوب إذ تمت تغطية التموين إلى حد كبير بالاستيراد. وعلى مستوى الإنتاج الصناعي، سجلت الأسعار انخفاضا ضئيلا يرجع في آن واحد إلى استقرار كلفة اليد العاملة وانخفاض أثمان الطاقة وتراجع طفيف في ثمن المواد القابلة للتحويل المستوردة، الناتج بالخصوص عن تخفيض الرسوم الجمركية. ومن جهة أخرى ساعد كل من تعزيز المنافسة على إثر انفتاح أوسع للاقتصاد على الخارج، واستقرار القيمة الخارجية للدرهم على التحكم في التضخم.

مقياس كلفة المعيشة

سجل مقياس كلفة المعيشة تراجعا ابتداء من شهر فبراير إلى حدود شهر يوليوز. ولم يتوقف هذا الانخفاض إلا بكيفية عابرة في شهر أبريل، بسبب التصاعد الذي يطبع عادة أثمان الخضر الطرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوجه التصاعدي المسجل عادة منذ بداية شهر غشت بقي معتدلا، على العموم، حتى نهاية السنة.

وعلى المستوى الجهوي، فإن مقياس كلفة المعيشة، الذي تأثر غالبا بتطور أسعار المواد الغذائية، أبان عن تغيرات متباينة من مدينة إلى أخرى. غير أنه إذا سجّلت ارتفاعات تفوق قليلا المعدل الوطني في وجدة وطنجة والدار البيضاء فإن المقياس تقدم في جل المدن الأخرى المحصية بنسبة أدنى من 1% وتقلص قليلا في مراكش والعيون.

ويبين تحليل هذه الزيادة الضئيلة في الأسعار على صعيد كل صنف من المواد أنها تعزى في آن واحد إلى تراجع في سعر المواد الغذائية وإلى تباطؤ في أثمان السلع الأخرى التي تزايدت في المجمل بنسبة 2,9% بدلا من 5,1% سنة 1996.

مجموعات المنتجات	الترجيح %	تغيرات معدلات مقاييس كلفة المعيشة بالنسبة المئوية (أساس 100 سنة 1989)		
		1995	1996	1997
التغذية	**45,15**	**8,0**	**0,7**	**1,1-**
المواد غير الغذائية والخدمات	**54,85**	**4,5**	**5,1**	**2,9**
منها :				
الملبس	7,48	3,2	3,4	3,8
السكن	12,48	6,6	7,8	1,5
التجهيز المنزلي	5,31	2,8	3,6	2,6
العلاج الطبي	4,71	1,8	4,8	2,2
النقل والمواصلات	7,58	5,0	4,1	4,3
الترفيه والثقافة	4,74	4,1	6,2	4,4
سلع وخدمات أخرى	12,55	4,6	4,1	3,0
المقياس العام	**100**	**6,1**	**3,0**	**1,0**

(1) يرجع للملحقات الإحصائية 1-VI إلى 3-VI.

سجلت أثمان المواد الغذائية تراجعا بنسبة 1,1%، وذلك بعدما عرفت شبه ركود سنة 1996، بفضل زيادة عرض معظم مواد قطاع الفلاحة وتربية الماشية. وتقلصت خاصة أثمان الخضر الطرية بنسبة 8,4%، والقطاني بمقدار 15,2% ، والمواد الدهنية بمعدل 7,7%. وعلاوة على ذلك، بقي ثمن اللحوم هذه السنة مستقرا تقريبا بينما كان قد زاد بنسبة 7,3% سنة 1996. وبالعكس من ذلك، عرفت أسعار الأسماك الطرية والمصبرة غلاء ملحوظا.

ومن بين المكونات الأخرى لمقياس كلفة المعيشة والتي كانت مصدر ارتفاعه سجل مؤشر "السكن" زيادة قدرها 1,5% بدلا من 7,8% سنة 1996. ويعزى هذا التباطؤ إلى الزيادة الطفيفة في الأكرية وفي ضآلة التغير الملاحظ في "التدفئة والإنارة والماء". ونمت كذلك مقاييس الأبواب الأخرى بنسب أدنى مستوى في المجمل بالنسبة للسنة السالفة، تراوحت بين 2,2% و4,4%.

مقياس أسعار الجملة

تجلى الانفراج في الأثمان بصفة أكثر وضوحا على مستوى مقياس أسعار الجملة الذي سجل للمرة الأولى منذ إنشائه سنة 1977، انخفاضا بمعدل سنوي يساوي 1,3%، نتج عن تراجع قدره 5,2% في أثمان المواد الفلاحية، بالإضافة إلى زيادة في الأسعار داخل القطاع الصناعي لم تتجاوز 1,4%.

واصل مقياس أسعار الجملة التوجه التراجعي الملاحظ خلال الستة أشهر الأخيرة لسنة 1996، إذ انخفض فعلا طوال النصف الأول من السنة، باستثناء الزيادة العابرة لشهرماي والتي تعزى إلى ارتفاع أثمنة مواد تربية المواشي والصيد البحري. وخلال النصف الثاني من السنة أخذ المقياس يرتفع، مع تسارع ضئيل بين شهري شتنبر ونونبر ينسب بالأساس إلى أسعار الخضر ومن جديد إلى أثمان منتوجات الصيد البحري.

مجموعات المنتجات	الترجيح %	تغيرات معدلات مقاييس أسعار الجملة بالنسبة المئوية (أساس 100 سنة 1977)		
		1995	1996	1997
منتجات القطاع الفلاحي(*)	**39,6**	**11,5**	**5,5**	**5,2-**
منها :				
- الحبوب والقطاني	8,0	13,2	3,7-	1,6-
- منتجات تربية المواشي	9,2	2,9	2,9	2,2-
المنتجات الصناعية والطاقة	**60,4**	**3,4**	**3,7**	**1,4**
منها :				
- الطاقة	6,2	10,0	10,5	1,2
- المواد الغذائية	25,0	0,8	3,7	0,2-
- الملبس والنسيج	7,3	1,0	0,9	0,6
- الصناعات التعدينية	10,4	2,5	0,7	6,0
- الصناعات الخفيفة الأخرى	11,5	6,0	3,0	0,1
المقياس العام	**100**	**6,5**	**4,4**	**1,3-**

(*) بما فيها منتجات الغابات وتربية المواشي والصيد البحري.

وهكذا أبدى مقياس أثمان القطاع الفلاحي، للمرة الأولى منذ عشر سنوات، تغيرا سنويا في تراجع وصل إلى 5,2% ساهمت فيه تقريبا كل أنواع المواد. وسجلت أسعار المواد الزيتية والخضر والفواكه، خاصة، تدنيا مهما. أما المنتوجات السمكية والغابوية فإن أثمانها قد ارتفعت، لكن بنسب تقل أو تعادل مستويات السنة الفارطة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومن جهته زاد الرقم الاستدلالي لأثمان منتجات القطاع الصناعي بمقدار 1,4% سنة 1997 بما فيه سعر الطاقة، بدلا من نسبة معدلها 3,5% خلال السنوات الخمس الأخيرة. وباستثناء أثمان منتجات الصناعات التعدينية، التي نما مقياسها بمقدار 6% نظرا للزيادات في أثمان معدات النقل، فإن كل مجموعات المنتجات الصناعية أظهرت ارتفاعا في الأثمان، بينما سجل سعر منتجات الصناعات الغذائية انخفاضا طفيفا.

مقياس أسعار الإنتاج الصناعي

الفروع الصناعية	الترجيح %	تغيرات معدلات مقاييس أسعار الإنتاج الصناعي بالنسبة المئوية (أساس 100 : يوليوز 1975 - يونيو 1976)		
		1995	1996	1997
- الصناعات الغذائية.....	46,0	0,6	2,4	0,5-
- الملبس والنسيج.....	13,5	6,1	2,1	0,4-
- صناعة التعدين.....	21,3	2,4	0,6-	0,7
-الصناعات الخفيفة الأخرى	19,2	8,1	0,8	1,0-
المقياس العام.....	100	3,4	1,3	0,3-

ونظرا لانخفاض تكلفة الإنتاج سجل الرقم الاستدلالي للصناعات التحويلية تراجعا يساوي 0,3% مؤكدا بذلك حركة التباطؤ الملاحظة خلال السنوات الثلاث السابقة.

ولوحظ هذا النقصان في الأثمان أساسا على مستوى فروع الصناعات الغذائية والجلد التي استفادت من انخفاض أسعار المواد الخام الفلاحية. وهم أيضا بعض الصناعات الخفيفة، خاصة منها صنع الورق والورق المقوى، وذلك نتيجة انخفاض أثمان المواد الأولية المستوردة.

الأجور

لم يعرف الحد الأدنى للأجور أي ارتفاع سنة 1997 وذلك بعد التحسن بنسبة 10% الذي استفاد منه خلال سنة 1996 بحيث ظل محددا بالصناعة والتجارة والمهن الحرة في 7,98 درهم للساعة - أي ما يناهز 1.660 درهم في الشهر- وفي 41,36 درهم في اليوم بالنسبة للقطاع الفلاحي. وفيما يخص رواتب موظفي الدولة والجماعات المحلية، فقد تم رفعها ابتداء من فاتح يوليوز، وذلك في نطاق تطبيق الشطر الثاني من الزيادة الشهرية المقررة خلال سنة 1996 والبالغة 160 درهم.

التشغيل

كشف الإحصاء الوطني المنجز بصفة مستمرة حول التشغيل في الوسط الحضري أن البطالة قد تراجعت نسبتها خلال سنة 1997 من 18,1% إلى 16,9% وهمت 845.000 شخص. وهكذا بالرغم من ضياع 72.000 منصب شغل الموفرة سابقا من طرف القطاع الفلاحي للسكان النشيطين الحضريين، قدرت الوظائف المنشأة بالفعل بمجموع 190.000 وهو رقم يفوق بقليل نمو السكان النشيطين خلال هذه السنة. وقد تم خلق مناصب الشغل الجديدة بالأساس في قطاع الخدمات، الخاص منه والعام، سيما لدى الجماعات المحلية. ويضم القطاع الصناعي أكثر من 26% من عدد السكان النشيطين الحضريين الذي قدر في آخر سنة 1997 بما يناهز 4,1 مليون نسمة. وقد ساهم بحوالي 22.000 منصب شغل إضافي، وهو ما يساوي معدل نمو قدره 2% فقط عوض تقدم تفوق نسبته 11% أحرز في التجارة والنقل وكذا في البناء والأشغال العمومية[1].

(1) يرجع للملحق الإحصائي VI-4.

ويتباين معدل البطالة بشكل ملموس حسب فئات الأعمار والمستوى التعليمي. فبينما لا يعادل إلا 6% بالنسبة للنشيطين الذين تتراوح أعمارهم من 35 إلى 44 سنة، فإنه بالمقابل يظهر مقلقا فيما يخص الفئات الأصغر سنا. ذلك أن البطالة يبلغ معدلها 24% ضمن الفئة المتراوح عمرها ما بين 25 و 34 سنة على الخصوص وتمس 400.000 شخص، يتوفر ثلثهم على شهادة تعليم ثانوي أو عال ويبلغ معدل البطالة ضمنهم ما يقارب 39%.

ولذا قامت السلطات العمومية بتطبيق برنامج الهدف منه استقطاب 20.000 من الشباب حاملي الشهادات كل سنة وذلك في إطار تداريب داخل المقاولات لفترات قد تصل إلى 18 شهرا. و يتكفل بمصاريف هذا التكوين مكتب التكوين المهني وتنمية الشغل، الذي يقوم بمنح المتمرنين مكافآت شهرية تتراوح ما بين 800 و 1.300 درهم. إلا أنه يجدر تعزيز هذه المقتضيات باتخاذ تدابير جديدة كفيلة بتحقيق اندماج فعال ومستديم ضمن القطاعين العام والخاص، ومع الحرص على توطيد الإجراءات التي تدعم إنشاء المقاولات الفردية.

التجارة الخارجية

سجلت المعاملات التجارية مع الخارج خلال سنة 1997 ارتفاعا بمعدل 9% من حيث القيمة وباحتساب مبادلات السلع في إطار نظام القبول المؤقت بدون أداء. وشكل مجموع الواردات والصادرات، الذي وصل إلى 157,7 مليار درهم، زهاء نصف الناتج الداخلي الإجمالي مما يدل على أهمية الطلب على المواد المستوردة، سواء تعلق الأمر بحاجيات الاستهلاك أو القطاعات المنتجة، كما يعكس مدى انفتاح الاقتصاد الوطني على باقي العالم. غير أن ارتفاع قيمة المبادلات خلال سنة 1997 يرجع أيضا إلى تحسن سعر الدولار، باعتباره عملة الأداء لأكبر نصيب من المعاملات التجارية مع الخارج. وقد أدى ارتفاع الدولار على وجه الخصوص إلى تزايد بين في الإيرادات المتأتية من صادرات الفوسفاط ومشتقاته، التي ظلت أسعارها ثابتة فضلا عن ذلك. ومن جهة أخرى، ساهمت تغيرات أسعار الصرف، على مستوى الواردات وكذا الصادرات، في تخفيف آثار التراجع المحسوس للأسعار العالمية لعديد من المنتجات، سواء في أسواق المواد الأولية أو المواد المصنعة خصوصا عقب الأزمة التي حدثت في البلدان الآسيوية. إلا أن هذا التطور واكبه في المجمل توسع الكميات المتبادلة لاسيما المصدرة منها.

إن الواردات، التي بلغت في المجموع 90,6 مليار درهم، قد ارتفعت بنسبة 7% على إثر زيادة في كلفة استيراد المواد النفطية بمعدل 11,8% و 6,3% فيما يتعلق بالمقتنيات الأخرى التي سجلت انخفاضا طفيفا في السنة الماضية. ونتج هذا التطور عن تزايد مقتنيات المواد الخام وأنصاف المنتجات ومعدات التجهيز بسبب انتعاش معظم قطاعات الصناعة الوطنية بما في ذلك فروع التحويل المحلي للمواد المرسلة من طرف شركاء أجانب قبل إعادة تصديرها. ومن جهتها، استمرت مشتريات مواد الاستهلاك المصنعة في تزايد بوتيرة عالية نسبيا نتيجة ارتفاع الواردات لفائدة القطاع الصناعي.

وفيما يتعلق بالصادرات، فقد وصلت إلى أزيد من 67 مليار درهم وسجلت نموا بمعدل 11,9%. ويعزى هذا التطور في حدود تسعة أعشار إلى الصادرات المنجزة في إطار نظام القبول المؤقت بدون أداء، التي توسعت هذه السنة بنسبة الخمس بعد شبه الركود الملاحظ في 1996، وكذلك إلى نمو مطرد لمبيعات الفوسفاط ومشتقاته، بمعدل 20,7%. وبخلاف ذلك، لم ترتفع الصادرات الأخرى في المجمل إلا بنسبة 3,4%. وإذا كان هذا التطور ناجما بصفة مطلقة عن ركود مبيعات المواد الغذائية، التي تأثرت بتقلص العرض القابل للتصدير سواء للمنتوجات الفلاحية أو لمواد الصيد البحري، فإن صادرات المنتجات المصنعة لم تتزايد إلا قليلا، مع تطورات متباينة حسب الفروع.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إن توسع القيمة المضافة لأشغال التحويل بأكثر من 13,4%، والبالغة 6,8 مليار درهم، قد ساهم في تراجع العجز التجاري الإجمالي، من 24,6 إلى 23,4 مليار درهم، وفي تحسن معدل التغطية، الذي انتقل من 70,9% إلى 74,2% . وعلى صعيد آخر، استقر الرصيد السالب للبضائع العامة عند مبلغ يفوق بقليل 30 مليار درهم[1].

الواردات

بلغت المقتنيات من الخارج في المجموع 74,9 مليار وتنامت بمعدل 4% بعد انخفاضها بنسبة 1,2% في 1996، وهذا مع استثناء السلع المستوردة بدون أداء والموجهة للتصدير بعد تحويلها التي وصلت قيمتها إلى 15,7 مليار درهم .

وقد ترتب على التطورات التي مست مختلف أصناف المنتجات، تغير طفيف في تركيبة الواردات. وهكذا، فإن حصتي مواد الطاقة وأمتعة الاستهلاك قد تعززتا قليلا، حيث وصلتا إلى 16,5% و14,2% على التوالي، في حين تراجع وضع المواد الغذائية إلى 13,6%. وفيما يتعلق بالحصص النسبية للمنتجات الأخرى، فقد ظلت شبه مستقرة، في 11% بالنسبة للمواد الأولية، و21% فيما يرجع لمعدات التجهيز، و23,7% فيما يخص أصناف المنتجات، التي مازالت تحتل مكانة رئيسية بين المشتريات من الخارج.

تركيبة الواردات حسب أصناف المنتجات	1996		1997	
	القيمة (بملايين الدراهم)	الحصة بالنسبة المئوية	القيمة (بملايين الدراهم)	الحصة بالنسبة المئوية
أصناف المنتجات.....	16.840	23,4	17.746	23,7
مواد التجهيز.....	15.376	21,4	15.812	21,1
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.....	11.222	15,6	10.149	13,6
مواد الطاقة والتزييت.....	11.199	15,6	12.338	16,5
أمتعة الاستهلاك.....	9.581	13,3	10.639	14,2
المواد الخام.....	7.745	10,7	8.184	10,9
المجموع.....	71.963	100	74.868	100

المواد الغذائية والمشروبات والتبغ

انخفضت واردات المواد الغذائية للسنة الثانية على التوالي، إذ بلغت 10,1 مليار درهم، مسجلة بذلك تراجعا بمعدل 9,6% خصوصا على إثر تقلص المقتنيات من الحبوب، التي تمت علاوة على ذلك بأسعار أدنى من أثمان سنة 1996. وقد وصلت هذه المشتريات إلى 27,6 مليون قنطار، بقيمة بلغت 4,5 مليار درهم، في انخفاض بنسبة 12,4%. أما واردات المواد الأخرى من هذا الركن التي بلغت في المجموع 5,7 مليار، فقد تقلصت في المجمل بمعدل 7,3% وذلك نتيجة تراجع ملحوظ للأسعار على العموم. إلا أن هذا التطور ينطوي أيضا على زيادات مهمة، سواء من حيث الكمية أو القيمة لمشتريات السكر والحليب والشاي والقهوة.

منتجات الطاقة ومواد التزييت

بلغت التكاليف برسم مواد الطاقة قيمة 12,3 مليار درهم ومثلت بذلك ما يقابل 28% من إيرادات الصادرات. وقد سجلت ارتفاعا بمعدل 10,2% يعزى إلى العبء الثقيل لفاتورة المواد البترولية. وبالفعل استلزمت هذه الأخيرة تكلفة ناهزت 11 مليار درهم، مسجلة زيادة بنسبة 11,8% نتيجة ارتفاع الكميات المستوردة وكذا بسبب تحسن قيمة الدولار الذي أبطل مفعول انخفاض أسعار البترول الخام.

المواد الخام

وصلت الواردات من المواد الخام، التي ارتفعت بنسبة 5,7% ، إلى 8,2 مليار درهم، 70% منها يعزى إلى استيراد المواد من أصل حيواني ونباتي. ومن بين هذه الأخيرة، عرفت الأخشاب وخيوط النسيج زيادات جد ملحوظة، بينما تقلصت في المجمل مشتريات الزيوت الغذائية.

أما واردات المواد من أصل معدني، التي احتسبت بمبلغ 2,5 مليار درهم، فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 1,7%. يرجع هذا التطور بالأخص إلى الكبريت الذي أوجب وحده كلفة بلغت 1,4 مليار درهم، بحيث ارتفعت الكميات بما يناهز 14% لسد حاجيات الصناعة التحويلية للفوسفاط.

أنصاف المنتجات

كلفت مشتريات أنصاف المنتجات 17,7 مليار درهم، في ارتفاع بمعدل 5,4% من جراء زيادة مقتنيات الأسلاك الكهربائية، والمواد من الحديد والصلب والمواد البلاستيكية. وبخلاف ذلك، أدى الموسم الفلاحي غير المرضي إلى الانخفاض بأكثر من الثلث لطلبيات الأسمدة.

مواد التجهيز

تحذد مبلغ مقتنيات مواد التجهيز الفلاحي في 647,6 مليون درهم وتقلص زيادة على ذلك بما يناهز الثلث. وبالعكس، فإن مشتريات المعدات المرصودة للصناعة التي وصلت إلى 15,2 مليار درهم قد ارتفعت بنسبة 5,2% ومست التغيرات الهامة كلا من السيارات الصناعية ووسائل النقل الجوي والآلات والأجهزة المختلفة.

أمتعة الاستهلاك

بلغت الواردات من أمتعة الاستهلاك 10,6 مليار درهم وتوسعت بمعدل 11%. وقد ساهمت أغلبية المواد في هذا التطور لاسيما السيارات السياحية وقطع الغيار وأجهزة الالتقاط الإذاعي والتلفزي وكذا الأدوية. وارتفعت أيضا، لكن بوتيرة أقل، مشتريات الأثواب الموجهة بالأساس إلى صناعات الملابس من أجل التصدير.

الصادرات

وصلت قيمة مجموع الصادرات في سنة 1997 إلى ما يزيد على 67 مليار درهم، من بينها 22,5 مليار برسم إعادة تصدير السلع من طرف صناعات التحويل التي تعمل في إطار نظام القبول المؤقت بدون أداء. وتقتصر الإيرادات المتأتية من هذا الصنف من الصادرات على القيمة المضافة إلى الواردات، بما قدره 6,8 مليار درهم، ولا تزال محصورة بالأساس على الملابس الجاهزة والداخلية.

أما صادرات البضائع التي تمت في إطار النظام العام، فقد بلغت قيمتها الإجمالية 44,7 مليار درهم، في ارتفاع بمعدل 8% بالنسبة للسنة الماضية حيث لم تتزايد إلا بنسبة 2,8% . ونتجت هذه الزيادة الجديدة، التي شملت جل أصناف المنتجات ، باستثناء المواد الغذائية، بالأخص عن نمو مبيعات الفوسفاط ومشتقاته. وبلغت لوحدها إيرادات مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط 13,2 مليار درهم، مسجلة توسعا بمعدل 20,7% من سنة لأخرى، على إثر ارتفاع الكميات المصدرة وكذا تحسن الأسعار العالمية وارتفاع الدولار، عملة الأداء.

ظلت حصة المواد الغذائية أهم ركن ضمن مجموع الصادرات، بالرغم من تراجعها من 31,6% إلى 29,3% . غير أن حصتي المواد الخام وأنصاف المنتجات قد تعززتا حيث انتقلتا إلى 17,3% و26,4% على التوالي، بينما انخفضت نسبة المواد منتهية الصنع لتستقر في 25,2%.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية I-VII إلى 7-VII.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تركيبة الصادرات حسب أصناف المنتجات	1996		1997	
	القيمة (بملايين الدراهم)	الحصة بالنسبة المئوية	القيمة (بملايين الدراهم)	الحصة بالنسبة المئوية
المواد الغذائية	13.079	31,6	13.078	29,3
أنصاف المنتجات	10.630	25,7	11.780	26,4
أمتعة الاستهلاك	9.517	23,0	9.849	22,0
المواد الخام	6.122	14,8	7.732	17,3
أمتعة التجهيز	1.335	3,2	1.421	3,2
مواد الطاقة والتزييت	673	1,7	792	1,8
المجموع	41.356	100	44.652	100

المواد الغذائية

استقرت صادرات المواد الغذائية في مبلغ 13 مليار درهم تقريبا، وتأتى ما يقارب النصف منها من مواد الصيد البحري. بلغت الإيرادات المترتبة على هذه الأخيرة قرابة 6,5 مليار، إذ أن نمو مبيعات السمك الطري والمعلب، التي انتقلت في المجموع من 2,3 مليار إلى 2,6 مليار، قد عوض عن نزول قيمة صادرات الرخويات من 4,1 إلى 3,8 مليار درهم. وبالإضافة إلى ذلك عرفت مبيعات البواكير، التي تُكوّن الطماطم أزيد من نصفها، نموا بمعدل 16,7% لتبلغ 1,5 مليار تقريبا، بينما عانت صادرات الحوامض من الظروف المناخية غير الملائمة، مما أدى إلى تراجع إيراداتها من 2,7 إلى 2,4 مليار درهم.

المواد الخام

جلبت مبيعات المواد الخام في المجموع ما مبلغه 7,7 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا تعدى الربع من سنة لأخرى.

بلغت إيرادات المواد المعدنية 5,9 مليار درهم ومثلت ما يفوق ثلاثة أرباع صادرات المواد الخام. فسجلت مبيعات الفوسفاط، التي وصلت إلى 4,1 مليار درهم، توسعا بنسبة 36,5% ليس فقط على إثر زيادة الكميات بنسبة 15,5% بل وأيضا بسبب تعزيز الأسعار الخارجية بالإضافة إلى ارتفاع الدولار. وسجلت أيضا صادرات المعادن الأخرى في المجمل تزايدا بمعدل 3,6%، يعزى خاصة إلى نمو مبيعات الزنك، التي انتعشت بفضل تحسن الأثمان بأزيد من الثلث، مما عوض عن الانخفاض المسجل على صعيد المواد المعدنية الأخرى.

وعرفت صادرات المواد الأولية من أصل حيواني ونباتي زيادة بنسبة 18,3%، وحققت قيمة وصلت إلى 1,9 مليار درهم. وهم هذا التطور المكونات الرئيسية، منها زيت الزيتون وعجين الورق وكذا الفلين التي بلغت إيراداته حوالي ضعف مستواها المسجل خلال السنة الفارطة.

أنصاف المنتجات

إن الصادرات من أنصاف المنتجات، التي لم يطرأ عليها تغير يذكر في السنة الماضية، قد ارتفعت بمعدل 10,8% سنة 1997، بحيث وصلت إلى 11,8 مليار درهم بفضل الزيادة الملحوظة لمبيعات مشتقات الفوسفاط . جلبت هذه المبيعات 9,1 مليار درهم وارتفعت بما قدره 1,2 مليار أو بنسبة 14,6% بسبب ارتفاع ناهز الربع للإيرادات المتأتية من الحامض الفوسفوري على الخصوص، بينما استقرت تقريبا قيمة إرساليات الأسمدة. من بين المواد الأخرى، سجلت الصادرات من الرصاص والفضة توسعا بيّنا بلغ 43,4%. وبالعكس، انخفضت بحدة إرساليات المواد من أصل فلاحي، وبالأخص الجلد وخيوط القطن، مما أدى إلى تقلص الإيرادات المقابلة.

المواد منتهية الصنع

بعدما استقرت في السنة الماضية، لم ترتفع الصادرات من المواد منتهية الصنع إلا بوتيرة بطيئة سنة 1997، أي 3,9% . وقد بلغت في المجموع 11,3 مليار درهم، منها 9,8 مليار برسم أمتعة الاستهلاك. تتكون هذه الأخيرة في حدود أكثر من ثلاثة أرباع من مواد النسيج، التي بلغت 7,4 مليار درهم، وتزايدت بنسبة 2,1% فقط. إن مثل هذا التطور يشمل انخفاض إرساليات الملابس الجاهزة الذي تم بالرغم من ذلك تعويضه إلى حد كبير بارتفاع مبيعات الملابس الداخلية وبتوسع مهم لصادرات الأحذية، بنسبة 16,8%.

وفيما يتعلق بالصادرات من مواد التجهيز، التي لا تمثل مع ذلك إلا 12,6% من ركن المواد منتهية الصنع فقد جلبت 1,4 مليار درهم وهو مبلغ في ارتفاع طفيف ترتب على نمو طلبيات السيارات الصناعية والأسلاك الكهربائية وكذا العجلات المطاطية.

الميزان التجاري حسب أصناف المنتجات

الأرصدة (بملايين الدراهم)	1995	1996	1997
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	+ 764	+ 1.857	+ 2.929
الطاقة ومواد التزييت	- 9.167	- 10.526	- 11.546
المواد الخام	- 3.422	- 1.623	- 452
أنصاف المنتجات	- 7.410	- 6.210	- 5.966
معدات التجهيز	- 14.946	- 14.041	- 14.391
أمتعة الاستهلاك	+ 1.552	- 64	- 790
المجموع	- 32.629	- 30.607	- 30.216

إن تحليل المعاملات التجارية حسب المجموعات من المواد يبرز من سنة لأخرى تدهور عجز ميزاني كل من الطاقة ومواد التجهيز الذين يظلان الأشد اختلالا. ويُظهر هذا التحليل أيضا التفاقم المحسوس للنتيجة السلبية المسجلة لأول مرة سنة 1996 على صعيد أمتعة الاستهلاك. و بالفعل، ارتفعت المشتريات من هذا القبيل بنسبة 11%، بينما لم تتزايد الصادرات إلا بمعدل 3,4%، دون الأخذ بعين الاعتبار للمبيعات المنجزة في إطار نظام القبول المؤقت بدون أداء. وبعد إدماج الرصيد الإيجابي المسجل برسم هذه المبادلات، فإن ميزان المواد المصنعة للاستهلاك يظل مع ذلك جد فائض، بقيمة وصلت من جديد إلى 5,9 مليار درهم. أما الرصيد السلبي للمبادلات من المواد الخام وأنصاف المنتجات، فقد تقلص خصوصا على إثر نمو صادرات الفوسفاط ومشتقاته. وفي الأخير، أفرز ميزان المواد الغذائية فائضا تعزز، زيادة على ذلك، بفضل انخفاض أسعار الاستيراد لكثير من المواد الفلاحية، لاسيما القمح.

التوزيع الجغرافي للمبادلات

لم يتغير التوزيع الجغرافي للمبادلات من سنة لأخرى، بالرغم من أن العجز التجاري قد انخفض شيئا ما إزاء الاتحاد الأوروبي الذي لا يزال المتعامل الرئيسي للمغرب. إن الواردات من البلدان الأوروبية الخمسة عشر قد مثلت بالفعل ، بمبلغ 39 مليار درهم، أزيد من 52% من المشتريات الإجمالية، بينما كونت الصادرات إلى هذه البلدان، والبالغة 27,1 مليار درهم، 60,6% من مجموع المبيعات إلى الخارج. وقد عرفت المبادلات مع القارة الأمريكية نفس الاتجاه بسبب ارتفاع طفيف للمبيعات. وعكس ذلك، توسع من جديد الرصيد السلبي إزاء البلدان العربية نتيجة تزايد مشتريات البترول. ولم تفرز فوائض مرتفعة سوى المبادلات مع الهند واليابان، وهما أهم الأسواق لمبيعاتنا من الحامض الفوسفوري ومواد الصيد البحري على التوالي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

العلاقات المالية مع الخارج

ميزان الأداءات

شهد الحساب الخارجي بصفة عامة تطورا مرضيا خلال سنة 1997. ذلك أن ميزان الأداءات الجارية لم يفرز هذه السنة إلا عجزا ضئيلا، يمثل 0,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بعد أن أبان عن فائض طفيف في 1996 على إثر ما تم إدخاله من تعديلات إحصائية [1]. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت العمليات المالية والرسمالية عن فائض مهم مكن مرة أخرى من تدعيم مبلغ احتياطيات الصرف [2].

وتعزى نتيجة الحساب الجاري هاته إلى انخفاض العجز التجاري ومبلغ فوائد الدين الخارجي. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم مما عرفته من تدن، خلفت من جديد المداخيل المتأتية من السياحة ومن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج فوائض هامة على مستوى البنود المتعلقة بها بحيث لم يتعد عجز الحساب الجاري 884 مليون درهم. ولقد تمت تغطية هذا الرصيد بفضل التدفقات الصافية من الرساميل التي استفادت منها البلاد والتي بلغت حوالي 4,5 مليار درهم تأتت أساسا من المداخيل برسم الاستثمارات الخصوصية الأجنبية، في حين أسفرت تسديدات الدين العمومي عن نفقات صافية بما قدره 8,8 مليار درهم. ونظرا لهذه التطورات، ارتفعت احتياطيات الصرف في نهاية الأمر بما قدره 5,3 مليار درهم لتصل إلى 40,6 مليار، وهو مبلغ يعادل 6 أشهر ونصف من الواردات، عوض أقل من 6 أشهر سنة 1996.

الأرصدة بملايين الدراهم	1995*	1996*	1997
أ- العمليات الجارية	- 9.693	+ 760	- 884
السلع	- 21.198	- 19.123	- 17.759
منها : البضائع العامة	- 27.081	- 25.160	- 24.684
الخدمات	+ 2.924	+ 8.904	+ 7.027
منها : الأسفار	+ 8.646	+ 12.146	+ 10.824
المداخيل	- 11.254	- 11.406	- 11.145
التحويلات الجارية	+ 19.835	+ 22.385	+ 20.993
ب- الحساب الرأسمالي والمالي	- 1.963	+ 130	- 4.450
الحساب الرأسمالي	- 49	+ 639	- 44
العمليات المالية	- 1.914	- 509	+ 4.494
- القطاع الخاص	+ 895	+ 2.347	+ 12.747
- القطاع العمومي	- 2.841	- 2.954	- 8.826
- العمليات أخرى	+ 32	+ 98	+ 573
ج- الفارق الإحصائي	+3.267	+ 1.654	+ 1.704
الرصيد النهائي	-8.389	+2.544	+ 5.270

(*) أرقام مصححة.

العمليات الجارية

السلع

لقد انخفض بكيفية طفيفة الرصيد السالب لمبادلات البضائع التي تمت في إطار النظام العام بحيث انتقل من 25,2 إلى 24,7 مليار درهم. ذلك أن المشتريات من الخارج المسلمة بميناء الشحن بلغت 69,1 مليار درهم مسجلة تزايدا قدره 4% تمت تغطيته، بل وأكثر، بفضل تنامي الصادرات بنسبة 7,5% بحيث بلغت 44,4 مليار درهم.

ولقد تخفف العجز التجاري الإجمالي بشكل بين، إذ انتقل إلى 17,8 مليار درهم في نظير 19,1 مليار سنة من قبل بعد الأخذ بعين الاعتبار لارتفاع بنسبة 13,4% للقيمة المضافة برسم نظام القبول المؤقت بدون أداء التي وصل مبلغها إلى 6,8 مليار درهم.

الخدمات

وعلى النقيض من ذلك، تدنى بكيفية ملحوظة الفائض الناجم عن الخدمات بحيث تراجع من 8,9 إلى 7 مليار درهم. ويعود هذا التطور بالأساس إلى انخفاض فائض ركن الأسفار، الذي تم تقديره بمبلغ 10,8 مليار درهم بدلا من 12,1 مليار سنة 1996. ذلك أن المداخيل المتأتية من السياحة احتسبت بما قدره 13,8 مليار درهم مسجلة انخفاضا بنسبة 6,4%، في حين انتقلت منيحات السفر للقاطنين من 2,6 إلى 3 ملايير درهم. كما أن بند الخدمات المسداة للإدارات العمومية أو من طرفها خلف عجزا قدره 1,8 مليار درهم، نتج عن مدفوعات وصلت إلى 4,4 مليار وعن مداخيل مبلغها 2,6 مليار، من ضمنها 1,5 مليار تم الحصول عليها في إطار أتاوي الصيد البحري. أما فيما يتعلق بالرصيد السالب الناجم عن مصاريف النقل والتأمين فإنه لم يشهد أي تغير يذكر، وبقي يناهز 1,6 مليار درهم.

المداخيل

لقد انخفض قليلا مبلغ المدفوعات الصافية المدرجة بهذا الركن بحيث تحدد في 11,1 مليار درهم. ذلك أن تسديدات فوائد الدين الخارجي العمومي، التي تكون القسط الأوفر من النفقات، قد تدنت إلا أنها بقيت رغم ذلك تمثل بما قدره 11,1 مليار درهم حوالي 10% من المداخيل الجارية الخارجية. وبالموازاة مع ذلك، ارتفعت بنسبة 3,6% المداخيل المتأتية من التوظيفات المالية التي تم القيام بها في الخارج، بحيث بلغت 1,6 مليار درهم.

التحويلات الجارية

تعتبر العمليات المتعلقة بالتحويلات أهم ركن يفرز فائضا بالحساب الجاري، ولقد أسفرت عن فائض قدره 21 مليار درهم في نظير 22,4 مليار سنة 1996، مسجلة بذلك تدنيا بنسبة 6,2% عقب الارتفاع الذي تم تسجيله في مختتم السنة الماضية والذي بلغ 12,9%.

ويعود هذا التطور إلى التحويلات الخصوصية التي خلفت فائضا قدره 20,5 مليار درهم، بدلا من 22 مليار سنة 1996، أساسا على إثر تدني مبلغ الأموال المحولة من طرف المغاربة المقيمين بالخارج التي ناهزت 18 مليار درهم في نظير 18,8 مليار سنة 1996. وفي نفس الوقت، أسفرت التحويلات العمومية، المتمثلة في القسط الأوفر منها على وجه الخصوص في المعاشات المسددة للخارج والهبات، عن نتيجة موجبة قدرها 0,5 مليار درهم تقارب تلك المسجلة في السنة الماضية.

غير أن الفائض الإجمالي للتحويلات، على الرغم مما عرفه من انخفاض، مكن من تغطية تكاد تكون كاملة للعجز الناجم عن باقي العمليات الجارية لميزان الأداءات والذي ارتفع إلى 28,9 مليار درهم.

الحساب الرسمالي والمالي

لقد بلغت الأموال المتلقاة ما قدره 25,7 مليار درهم مسجلة هذه السنة توسعا بنسبة الربع، في حين تحددت المدفوعات في 21,2 مليار، مما أسفر عن فائض يناهز 4,5 مليار درهم عوض 130 مليون فقط سنة من قبل.

---

(1) في إطار المجهودات الرامية إلى تقليص الفارق الإحصائي الملاحظ على صعيد ميزان الأداءات، قام مكتب الصرف بعدد من التحريات لدى النظام البنكي والمتعاملين الاقتصاديين بهدف معرفة مصدر هذا الفارق. وقد أمكن بذلك تصحيح المعطيات المتعلقة بالمداخيل من العملة الأجنبية المحصل عليها في شكل أوراق مالية والمحتسبة أساسا على مستوى الأسفار والتحويلات الجارية. وساعد ذلك أيضا على مراجعة طريقة تقييم وتقييد مصاريف النقل والتأمين عند الاستيراد كما مكنت هذه الأبحاث مكتب الصرف من أن يدرج ضمن الأبواب المناسبة بميزان الأداءات ما تبقى من التقييدات المتعلقة بالوضعيات المدينة للحسابات الأجنبية بالدرهم القابل للتحويل، التي كانت تحتسب فيما مضى ضمن بند "العمليات الأخرى". ولقد همت هذه التعديلات سنتي 1995 و1996 وتم أخذها بعين الاعتبار عند إعداد ميزان الأداءات لسنة 1997.

(2) يرجع للملحق الإحصائي VIII-1.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وكما كان الشأن سنة 1996، يعزى هذا التحسن إلى الارتفاع الملحوظ في التدفقات الصافية للرساميل الخصوصية التي انتقلت من 2,3 إلى 12,7 مليار درهم. ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى الاستثمارات الأجنبية التي تمت على وجه الخصوص في إطار عمليات الخوصصة وبقدر أقل إلى الفائض الذي خلفته القروض التجارية. ذلك أن المداخيل برسم السلفات والاستثمارات الخاصة تدعمت بشكل جد بين، إذ ارتفعت إجمالا من 4,9 إلى 12,3 مليار درهم. وهكذا، بلغت الاستثمارات المباشرة لوحدها 10,2 مليار درهم بدلا من 2,2 مليار سنة 1996. وعلى النقيض من ذلك، تقلصت استثمارات الحافظة بأكثر من النصف بحيث لم يتعد مبلغها 0,6 مليار درهم. ولقد وجهت أهم المبالغ المستثمرة نحو قطاع تكرير البترول بما قدره 3,6 مليار درهم، وكذا فروع المعادن والطاقة التي تلقت 2,8 مليار درهم والأنشطة البنكية التي استفادت من 2,1 مليار كما استثمر ملياران من الدراهم في الصناعة والسياحة.

أما فيما يتعلق بالعمليات المالية للقطاع العمومي فإنها خلفت رصيدا سالبا قدره 8,8 مليار درهم يفوق بشكل ملموس مستواه في السنة الفارطة. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض اللجوءات إلى التمويل الخارجي، من 14,2 إلى 9,6 مليار درهم، وذلك سواء برسم التسليفات التي تدنت من 8,4 إلى 6,2 مليار درهم، أو فيما يخص القروض التجارية التي تحددت في 3,4 مليار درهم بدلا من 5,8 مليار سنة 1996. ولقد منحت السلفات بالأساس من لدن البنك الإفريقي للتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار والبنك العالمي، الذي ناهزت مدفوعاته 1,3 مليار درهم بدلا من 3,3 مليار سنة 1996. كما أن ارتفاع العجز الناجم عن حركات رساميل القطاع العام يعود أيضا إلى توسع مبلغ التسديدات إلى الخارج التي انتقلت من 17,2 إلى 18,4 مليار درهم. وفي النهاية، بقيت خدمة الدين الخارجي للقطاع العام، بما في ذلك الفوائد ورأس المال، تناهز 29 مليار درهم، أي ما يمثل من جديد أكثر من ربع المداخيل الجارية.

تنظيم العلاقات التجارية والمالية مع الخارج

في إطار مواصلة انفتاح الاقتصاد الوطني على باقي العالم، طُبِّقت سنة 1997 تدابير جديدة تهدف إلى تحرير العمليات المنجزة مع الخارج سواء في ميدان التجارة أو فيما يتعلق بالخدمات والتحويلات.

فعلى الصعيد التجاري أحدثت السلطات العمومية بكل من طنجة والناظور منطقة حرة للتصدير معززة بذلك مجموع المقتضيات الرامية إلى تحفيز المبيعات للخارج. كما أنها أبرمت اتفاقيات ترمي إلى إقامة مناطق للتبادل الحر، خصوصا مع مصر والمجموعة الأوروبية للتبادل الحر. ومن جهة أخرى، تم تعديل الرسوم الجمركية المطبقة على استيرادات المواد الغذائية الأساسية بغية أخذ تطور الأسعار العالمية ومستويات الإنتاج الوطني بعين الاعتبار.

كما اتخذت تدابير جديدة أكثر مرونة فيما يخص تنظيم العمليات المتعلقة بالخدمات والتحويلات. وهكذا، تمت الزيادة في المنيحة السياحية السنوية بالعملة الصعبة المخصصة للأشخاص الذاتيين المغاربة والأجانب القاطنين بالمغرب وكذا للمغاربة المقيمين بالخارج، بحيث رفع مبلغها من 5.000 إلى 10.000 درهم. وبالمثل، لم تعد شركات الصيد بأعالي البحار ملزمة بالحصول على إذن من لدن مكتب الصرف لكي تسدد المصاريف المرتبطة بعمليات المساعدة التقنية والتدبير في إطار عقود مبرمة مع مقاولات أجنبية. وفي الأخير، أصبح بإمكان الأجانب المقيمين بالمغرب أن يحولوا إلى الخارج كل ما ادخروه من مداخيل بدلا من 50% فيما مضى.

سوق الصرف

في يناير 1997 أذنت السلطات النقدية للوسطاء المقبولين بإنجاز العمليات الآنية المتعلقة ببيع وشراء العملات الأجنبية مقابل عملات أخرى، وذلك ليس فقط فيما بينهم كما كان الشأن سابقا، بل وأيضا مع بنك المغرب ومع الأبناك الأجنبية. وكان هذا الإجراء يهدف على وجه الخصوص إلى تدعيم سيولة السوق الداخلية القائمة بين البنوك وبالتالي إلى التقليل من لجوء القطاع البنكي إلى البنك المركزي كما كان الغرض منه تحسين الظروف التي تنفذ في إطارها الأوامر الصادرة عن الزبناء. وبالفعل، فإن المبلغ اليومي للعمليات الآنية المتعلقة بتحويل عملات أجنبية إلى أخرى والتي تم القيام بها مع المؤسسات الأجنبية وصل في المتوسط إلى حوالي 193 مليون درهم مسجلا بذلك نموا مطردا. ولقد كان للدولار والفرنك الفرنسي والمارك الألماني النصيب الأوفر ضمن هذه العمليات.

وفي ذات الوقت، ظلت العمليات المنجزة فيما بين البنوك بالعملة الأجنبية مقابل الدرهم شبه مستقرة عند مستواها المسجل منذ انطلاقة السوق في يونيو 1996، أي ما يعادل يوميا 104 مليون درهم في المتوسط. ولقد تقلصت بنسبة 75% العمليات من هذا القبيل التي جرت مع البنك المركزي، بحيث وصل معدلها اليومي إلى 12,6 مليون درهم. ومن جهة أخرى، سجلت عمليات الصرف الآجلة المتعلقة بتحويل العملة الأجنبية مقابل الدرهم ارتفاعا ملموسا، إذ انتقل مبلغها الشهري المتوسط من 93 إلى 415 مليون درهم، ولقد أنجزت في إطار عقود تبلغ مدتها شهرين في المتوسط. ويعزى هذا التطور إلى نمو المشتريات لأجل، التي تمت تقريبا بأكملها من طرف المستوردين بهدف تغطية مخاطر الصرف، في حين بقيت عند مستوى متواضع نسبيا المبيعات الآجلة التي قام بها المصدرون.

وفي الأخير، ظلت وضعيات الصرف لمؤسسات الائتمان، الطويلة منها والقصيرة، أدنى بكثير، في المجمل، من النسب المسموح بها.

تسعير العملات

لقد اتسمت أسواق الصرف الدولية هذه السنة بارتفاع هام للدولار والجنيه الاسترليني إزاء معظم العملات. وداخل نظام الصرف الأوروبي، تدنت قيمة المارك الألماني إزاء باقي العملات الأوروبية، وبالخصوص الفرنك الفرنسي. وفي المغرب، كان لهذه التغيرات وقع متباين المدى على أسعار الصرف الثنائية للدرهم خففت من حدتها آلية التسعير التي ترتكز على سلة من العملات. وباعتبار المعدل السنوي، انخفضت قيمة العملة الوطنية بنسبة 8,6% و 13,4% على التوالي تجاه الدولار والجنيه الإسترليني. وعلى النقيض من ذلك، ارتفعت بحوالي 4% أمام الفرنك الفرنسي، وبأكثر من 5% إزاء المارك الألماني وبنسبة 6% بالمقارنة مع البسيطة الإسبانية و1% فقط تجاه الليرة الإيطالية. كما أن الدرهم تدعم بما قدره 2% بالنسبة للين[1].

ومع ذلك، ظل سعر الصرف الفعلي للدرهم مستقرا في المجموع من سنة لأخرى على أساس القيمة الاسمية، في حين تدنى بنسبة 0,8% باعتبار القيمة الحقيقية على إثر انخفاض معدل التضخم سنة 1997.

المالية العمومية

إن تحقيق الهدف الذي رسمته السلطات العمومية لتقويم وضعية المالية العمومية، بعد التدهور الملاحظ سنة 1995، قد تم التوصل إليه على ضوء حصيلة تنفيذ قانون المالية 96-1997 . فبالفعل تم الحد من توسع تحملات التسيير بينما خفضت نفقات التجهيز. وبالمقابل أمكن تدعيم الموارد العادية، بفضل الرفع من المردودية الجبائية وتوسيع الوعاء الضريبي وكذا التعجيل في تنفيذ برنامج الخوصصة.

---

(1) يرجع للملحق الإحصائي IX-1.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

غير أن تحسن المالية العمومية خلال السنة المالية 96-1997 بدا هشا فخلال تحضير الميزانية العمومية الجديدة ثابرت السلطات العمومية على دعمها للقطاع الخاص بالحفاظ على استقرار النظام الضريبي سيما وأن التوقعات الاقتصادية لم تكن في مستواها السابق، كما كثفت من تدخلات الدولة في المجال الاجتماعي وكذا لفائدة مناطق البلاد اللامحظوظة. اتسع بذلك عجز الميزانية العمومية المرتقب لسنة 97-1998 وظهر تنفيذ الميزانية أصعب من الماضي. وقد أكدت حصيلة الستة أشهر الأولى على تنفيذ قانون المالية هذا الاتجاه الذي لم يفتأ أن أثر على وضعية تكاليف وموارد الميزانية العمومية خلال سنة 1997.

تنفيذ قانون المالية 96-1997

ظهرت وضعية المالية العمومية عند متم السنة المالية 96-1997 مطابقة للأهداف حيث تعدت الموارد المبالغ المرتقبة دون زيادة مع ذلك في الضغط الجبائي. وقد أتاحت الخوصصة، علاوة على ذلك، مداخيل هامة للخزينة. فبلغ تقدم الموارد في المجمل 12% مقابل زيادة جد أقل في حدود 3,7% في التحملات العادية للدولة. وهكذا تضاعف مبلغ الفائض العادي للميزانية ليغطي قسطا وافرا من الاستثمارات العمومية. فانخفض بالتالي عجز الميزانية بأكثر من النصف وتراجع من 15 إلى 6 ملايير درهم تقريبا، أي من 5% إلى 1,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. غير أنه وصل إلى 3,3% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 5,6% سابقا إذا استثني عائد الخوصصة.

ولضمان تغطية عجزها تمكنت الخزينة من جديد من الحصول على موارد هامة في السوق الداخلية مكنتها من مواجهة تزايد التدفقات السالبة للأموال الخارجية ومن تقليص لجوئها إلى بنك المغرب في حدود 3 ملايير عوض زيادة فاقت 7 ملايير عند نهاية السنة المالية 95-1996 (1).

الموارد العادية للخزينة

تزايدت موارد الخزينة، بعدما سجلت شبه ركود في السنة الماضية، بما قدره 8,5 مليار درهم أو 12% لتصل إلى 79,7 مليار. تنامت الموارد الجارية بمبلغ 5,6 مليار أو ما يفوق 8%، فيما انتقلت عوائد الخوصصة من 1,7 مليار إلى ما يناهز 4,6 مليار لتقترب من المبلغ المتوقع لها.

إن الضغط الجبائي الذي يمثل نسبة استيفاء الضرائب على الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية المطابق للسنة المالية، قد بلغ 21,3%. ولم يعرف أي تغير يذكر بحيث ظل عند مستوى يناهز 26% إذا ما استثني القطاع الفلاحي الذي مازال معفيا من الضرائب.

إن الموارد الجبائية، التي بلغت 67,9 مليار درهم قد سجلت زيادة سنوية نسبتها 7,7% بفضل توسع المداخيل المتأتية من أهم الضرائب. فيما يخص الضرائب المباشرة، سجل محصول الضريبة على الشركات توسعا بمقدار 1,1 مليار أو 17% تقريبا، فيما أتاحت الضريبة العامة على دخل الأشخاص الذاتيين مبلغا ارتفع بما يقارب 11%. فتدعمت بالتالي حصة الجبايات المباشرة لتتحول من 28,8% إلى 29,6%. أما فيما يخص المكوس غير المباشرة فإنها مازالت تُدر، بمجموع 32,4 مليار الذي تزايد بنسبة 7,4%، ما يمثل 48% من المداخيل الجبائية. وقد ساهمت الضريبة على القيمة المضافة في هذا المبلغ بما يفوق 18 مليار والرسوم الداخلية على الاستهلاك بمقدار 14,3 مليار جلبت 8,8 مليار منه من الاقتطاعات المفروضة على المنتوجات النفطية.

ومن جهة أخرى، فإن المداخيل الجمركية، التي كانت متوقعة في انخفاض على إثر التخفيفات التعريفية، قد تنامت بنسبة 3,4% من سنة إلى أخرى، جزئيا بفضل تبني رسم أدنى حسب القيمة عند الاستيراد نسبته 2,5% سنة 1996. غير أن حصة الرسوم الجمركية تدنت من جديد لتصل إلى 17,6% عوض 18,3% سابقا.

ونتج في الأخير ارتفاع موارد الخزينة خلال هذه السنة كذلك من المداخيل غير الجبائية التي سجلت زيادة ملحوظة وصلت إلى 44,8% أو 3,7 مليار خصوصا بفضل عائدات خوصصة شركتي تكرير النفط. أما فيما يخص عائدات مؤسسات الاحتكار فقد سجلت تزايدا بنسبة 16% ووفرت 3,5 مليار، في حين تزايدت بما يفوق 9% الموارد الأخرى البالغة 3,7 مليار والمستمد قسطها الأوفر من الأتاوي على الصيد.

نفقات الخزينة

وبالموازاة مع تعزيز الموارد، أبانت نفقات الخزينة برسم السنة المالية إجمالا عن تدن طفيف، بالأساس من جراء الانخفاض بنسبة 13,7% في إصدارات ميزانية التجهيز التي حصرت في 18,4 مليار. كما تراجعت دعوم المقاصة من 3,8 إلى 3,2 مليار بينما سجلت تحملات الدين العمومي الداخلي والخارجي انخفاضا قدره مليار واحد. فبلغت مع ذلك أكثر من 33 مليار درهم. غير أن تحملات رأس مال الدين الخارجي قد تثاقلت بنسبة 10,8% من جراء التسديدات السابقة للأوان التي قامت بها الخزينة والتي ساهمت في نفس الوقت، في تخفيض أداءات الفوائد على السلفات الخارجية بمبلغ 637 مليون درهم.

وعلى العكس من ذلك تنامت نفقات التسيير بمقدار 3,4 مليار أو 7,7% ووصل مبلغها إلى 47,2 مليار. ويعزى هذا التطور إلى إحداث مناصب الشغل وإلى رفع الأجور الممنوح في إطار الحوار الاجتماعي والذي زاد في نفقات الموظفين بمبلغ 2,5 مليار أو 8% حيث وصلت إلى 34,2 مليار أي ما يعادل 10,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. وموازاة مع ذلك ارتفعت نفقات التسيير الأخرى بنسبة 6,9%.

وفي المجموع وصلت التحملات المالية للخزينة إلى 101,8 مليار ممثلة كما في السنة الماضية 32% تقريبا من الناتج الداخلي الإجمالي.

توجهات قانون المالية لسنة 97-1998

عكس قانون المالية الجديد مقارنة مع قانون السنة الماضية ضرورة تقوية تدخلات الدولة في الميدان الاجتماعي، وقد أدى هذا الإجراء إلى الرفع من ميزانيتي التسيير والاستثمار معا ليتزايد بالتالي المبلغ الأقصى للتكاليف بنسبة 8,2% من ميزانية إلى أخرى على الرغم من استقرار خدمة الدين العمومي.

وبالمقابل لجأت السلطات العمومية إلى تعزيز مردود الضرائب التي قدرت مداخيلها في ارتفاع قدره 13,6% وذلك دون الزيادة في الضرائب.

وبالفعل لا يتضمن قانون المالية أي زيادة في نسب الضرائب بل بالعكس تبنى تخفيفات لفائدة بعض القطاعات. كما تواكبت المجهودات الرامية إلى توسيع الوعاء الجبائي وإلى محاربة التملص الضريبي. غير أنه، وللتخفيف من صرامة القانون في هذا المجال، سنح للمقاولات بتسوية تصريحاتها الضريبية غير المتقادمة المتعلقة بالضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة. وفيما يخص عائدات الخوصصة فقد سجلت مبلغا تقديريا أضعف حدد في 4 ملايير درهم فيما حصرت المبالغ القصوى للاقتراضات الطويلة الأمد في 15 مليار عوض 14,3 مليار في السنة المالية السابقة. فتزايد مجموع موارد قانون المالية بنسبة 7%.

(1) يرجع للملحقين الإحصائيين X-1 و X-2.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما النفقات التوقعية، فقد حددت المتعلقة منها بالميزانية العامة في 106,7 مليار وقد كان لاعتبار انعكاسات الشطر الثاني من الزيادات في الأجور الممنوحة سنة 1996 وخلق ما يزيد عن 12.000 منصب شغل، وقع توسعي على ميزانية التسيير. وتأتى كذلك هذا التوسع من تثاقل التحملات المشتركة التي تضم الدعوم الممنوحة من طرف الدولة ومن تصفية جزء من متأخرات الخزينة المسجلة ضمن المخصصات الاحتياطية.

أما فيما يخص ميزانية التجهيز فقد تميزت بزيادات الاعتمادات قصد تدعيم البنيات التحتية للجهات الأقل تقدما وتكثيف المبادرات لفائدة القطاعات الاجتماعية وذلك بعد التقليصات التي لوحظت في ميزانية 96-1997. أما تحملات الدين وعلى الرغم من استقرارها، فقد استحوذت على أزيد من 30% من اعتمادات الميزانية العامة[1].

بملايير الدراهم	المبالغ القصوى لتكاليف قانون المالية		موارد قانون المالية		أرصدة قانون المالية	
	1997-96	1998-97	1997-96	1998-97	1997-96	1998-97
- الميزانية العامة	98,3	106,7	88,5	94,8	- 9,8	- 11,9
. التسيير	50,6	57,6				
. الدين العمومي	32,6	32,5				
. التجهيز	15,1	16,6				
- الميزانيات الملحقة	1,4	1,2	1,4	1,2	-	-
- الحسابات الخصوصية للخزينة	17,4	18,8	16,9	18,3	- 0,5	- 0,5
قانون المالية	117,1	126,7	106,8	114,3	- 10,3	- 12,4

وفي هذه الحال اتسع مكشوف قانون المالية ليصل إلى 12,4 مليار ويعادل 3% من الناتج الداخلي الإجمالي. ولسوف يتطلب تمويله لجوءا متزايدا إلى موارد الصندوق خصوصا لدى النظام البنكي نظرا لنتائج الستة أشهر الأولى للسنة المالية.

وقد أبان تنفيذ قانون المالية 97-1998 عند متم الستة أشهر الأولى، علاوة على ذلك وعكس ما كان مرتقبا، عن تباطؤ وصل إلى النصف، في وتيرة تصاعد الموارد الجبائية التي تراجعت من ميزانية إلى أخرى من 10,2% إلى 5,5% كما أظهر تأخرا في تطبيق برنامج الخوصصة في الوقت الذي تنامت فيه تكاليف التسيير بنسبة 12,2%. ونظرا لركود الادخار العمومي الذي نتج عن هذا التطور، انخفضت إصدارات ميزانية التجهيز، باستثناء عمليات الحسابات الخصوصية، قياسا مع مستواها خلال الستة أشهر الأولى من السنة الفارطة. وصاحب هذا التطور مع ذلك تسريع أداءات متأخرات الدولة التي وصلت إلى مبلغ 2,8 مليار درهم ما بين يوليوز ودجنبر 1997.

وبالتالي، توسع بحدة عجز صندوق الخزينة لينتقل من 4,6 إلى 8,5 مليار درهم خلال الستة أشهر الأولى لميزانية 97-1998. وقد حتمت تغطيته لجوءاً أوسع إلى التمويل البنكي لأن السيولات الخارجية الصافية كانت سلبية والأموال المعبأة في السوق المالية الداخلية غير كافية. وبالفعل، وصل في المجمل اللجوء إلى البنوك وإلى البنك المركزي ما يقارب 6,7 مليار درهم خلال هذه الفترة.

(1) يرجع للملحقين الإحصائيين 3-X و4-X.

تمويل عجز الخزينة خلال سنة 1997

إن حصيلة المالية العمومية لسنة 1997 والناتجة عن التأثير المزدوج لإنجازات الميزانيتين الأخيرتين، إن ظهرت مرضية فيما يتعلق بتقليص العجز العمومي الذي خفض بما يفوق 30% بالأساس بفضل التصحيح المحصل عليه خلال ميزانية 96-1997، فإنها تثير على العكس من ذلك، انشغالا فيما يخص آفاق التطور في النصف الثاني من السنة المالية التي تنتهي في يونيو 1998 نظرا لحجم التمويل ذي الأصل البنكي المطلوب من طرف الخزينة العمومية. وفي الواقع يعزى هذا التطور نسبيا إلى تسديدات متأخرات الدولة التي ارتفعت سنة 1997 إلى 4,6 مليار مقابل 600 مليون سنة من قبل ليبلغ بذلك عجز الصندوق إلى 9,2 مليار.

ويبين الجدول التالي تطور وضعية الخزينة خلال السنتين الأخيرتين.

بملايين الدراهم	سنة 1996	سنة 1997	التغيرات %
- المداخيل العادية	75.077	81.944	9,1
منها عائد الخوصصة	2.378	4.941	107,8
- التكاليف العادية	68.491	69.567	1,6
منها فوائد الدين العمومي	17.656	16.976	3,9-
- الادخار العمومي	6.586+	12.377+	87,9
- تكاليف التجهيز[1]	17.048	19.634	15,2
- عجز الميزانية	10.462-	7.257-	30,6-
استيفاء بعض الديون (الحسابات الخصوصية)	438	2.630	
تغير متأخرات الأداءات	595-	4.595-	
عجز الصندوق	10.619-	9.222-	13,2 -
التمويل الصافي	10.619	9.222	13,2 -
. التمويل الخارجي	3.080-	8.398-	172,7
- السحوبات	7.164	3.192	55,4 -
- التسديدات	10.244-	11.590-	13,1
. التمويل الداخلي	13.699	17.620	28,6
- سوق الرساميل	7.020	6.572	6,4 -
- التمويل البنكي	2.025	5.284	160,9
- الودائع ذات الطابع النقدي[2]	1.243	41	96,7 -
- الودائع الأخرى لدى الخزينة العمومية	3.411	5.723	67,8

(1) بما فيها عجز الحسابات الخصوصية.
(2) ودائع الخواص والمقاولات لدى الخزينة ومصلحة الشيكات البريدية.

التمويل الخارجي

لم يتجاوز مقابل قيمة التسهيلات التي توصلت بها الخزينة من الخارج سنة 1997 مبلغ 3,2 مليار درهم عوض 7,2 مليار السنة الفارطة بالأساس من جراء انخفاض القروض المرتبطة باستيراد الحبوب وكذا القروض التي تتم تعبئتها بسرعة والممنوحة من طرف البنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية. وبالمقابل، ارتفعت التسديدات إلى 11,6 مليار درهم على إثر الاسترداد المسبق لجزء من الدين العمومي الثقيل الكلفة. وقد اتسع الفرق السالب بين التسديدات والتدفقات المسجل منذ نهاية مرحلة إعادة الجدولة سنة 1992، ليصل إلى 8,4 مليار درهم.

التمويل الداخلي

وعلى إثر هذا التفاقم وكذا على إثر تسديدات الدولة بمبلغ هام لمؤخرات الأداء تزايدت حاجيات الخزينة إلى الموارد الداخلية. وهكذا أتاحت تعبئة الادخار لدى القطاع الخاص للخزينة جمع مبلغ إضافي لم يزل هاما وصل إلى 6,6 مليار درهم. غير أن التدفقات الصافية المتأتاة من الاقتراضات من

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

العموم ظهرت سالبة لا فيما يتعلق بالإصدارات الدائمة لسندات ستة أشهر التي وصل رصيدها إلى 1,4 مليار، ولا فيما يخص الاقتراضات الوطنية. وقد أسفرت الاكتتابات الجديدة برسم الاقتراضات الوطنية والمسجلة بمبلغ 1,5 مليار عوض 3,4 مليار السنة الماضية واعتبارا للتسديدات ، عن دفوعات صافية بمبلغ 1,8 مليار درهم.

وبالمقابل استفادت الخزينة من اكتتابات هامة من لدن المستثمرين المؤسسيين، جنيت فقط من سوق المزايدات، بمقدار صاف وصل إلى 11,3 مليار درهم.

وقد أدت الحاجة إلى السيولة بالخزينة، ابتداء من شهر يوليوز، إلى توسيع اللجوء إلى النظام البنكي، الذي ارتفعت مساهمته في نهاية سنة 1997، إلى 5,3 مليار عوض مليارين تقريبا سنة 1996. فتزايدت، بالفعل، ديون البنوك بمقدار 3,8 مليار على إثر الاكتتابات بالتراضي أو في سوق المزايدات بينما رفع بنك المغرب من تسهيلاتها للخزينة بمبلغ 1,5 مليار في إطار التسبيقات القانونية للدولة. وفي المجموع غطى التمويل البنكي ما يفوق 57% من عجز الصندوق عوض 19% سنة من قبل.

ولقد ترتبت على هذه النتائج ضغوط على تطور وضعية الخزينة في غضون النصف الثاني من السنة المالية 97-1998. وسوف يتم تنفيذ قانون المالية في ظروف أقل سهولة من السابق، سيما في حالة تسارع نفقات التجهيز واعتبارا للتأخر الذي طرأ على إنجاز برنامج الخوصصة. وقد يؤدي التفاقم في عجز الميزانية الذي من الممكن أن ينتج عن ذلك إما إلى تراكم جديد لمتأخرات الأداء أو إلى تضاعف اللجوء إلى التمويل البنكي. وسوف تضيق إمكانية تصرف الخزينة في هذا المجال، خلال الأشهر المتبقية من سنة 1998، لما يفرضه التزام مراعاة الهدف النقدي بالنسبة للمديونية العمومية.

الدين العمومي المباشر

إن جسامة حاجيات تمويل العجز العمومي قد أدت بالخزينة إلى رفع لجوءها إلى موارد الاقتراض الداخلية منها والخارجية. وهكذا ارتفع الجاري الإجمالي للدين العمومي المباشر إلى 264,5 مليار درهم عند نهاية 1997 ممثلا عند هذا الحد 82,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. غير أن هذه النسبة سجلت تراجعا منذ سنة 1993 بحيث كانت قد وصلت إلى 92%. إن ضخامة تسديدات رأس مال الدين الخارجي المنجزة بعد انتهاء دورة إعادة الجدولة والتي تزامنت مع انخفاض مبلغ الاقتراضات الجديدة ومع تدبير فعال للدين الخارجي قد أتاحت تخفيض جاري هذا الدين بحيث تراجع من 15 إلى 18 مليار دولار تقريبا. وهكذا فإن حجم الدين الخارجي المباشر الذي قدر بالدرهم بمبلغ 130 مليار سنة 1997، قد تراجع نصيبه في مجموع الدين العمومي من 62,9% سنة 1993 إلى 49,1%. وقد أبرم جل الدين الخارجي للمدى المتوسط والطويل وبما يفوق النصف في إطار التعاون الثنائي. وساهمت المؤسسات الدولية بنسبة 31% فيما شاركت أموال الأسواق المالية العالمية بما تبقى.

وفي الوقت نفسه تنامى كثيرا الدين الداخلي للدولة وارتفع إلى 134,5 مليار بما في ذلك تسبيقات معهد الإصدار. وبالتالي تدعمت حصته لتمثل في نهاية 1997 أكثر من نصف الدين العمومي عوض 37,5% في 1993. وقد اقترن هذا التطور بتوسع في الاقتراضات في السوق المالية سمح به تطور الإصدارات لدى العموم خلال السنوات الأخيرة وكذا في سوق المزايدات. وقد مثلت تعهدات الخزينة إزاء القطاع غير البنكي سنة 1997 ما ينا هز 43% من الدين العمومي الداخلي.

ويتجلى كذلك المستوى المرتفع لمديونية الدولة من خلال ثقل التحملات بما فيها الفوائد والرأسمال. فقد تسببت تكاليف فوائد الدين العمومي في استنفاق 17 مليار درهم سنة 1997، أي ما يعادل 20,7% من المداخيل العادية للخزينة. وقد بلغت من جهتها تسديدات رأس المال 16,3 مليار، مثلت 11,6 مليار منها الاستنفاقات للخارج. ومثلت تحملات الدين العمومي الكلية البالغة 33,3 مليار درهم سنة 1997، ما يفوق عشر الناتج الداخلي الإجمالي.

السياسة النقدية

عملت السلطات النقدية في سنة 1997 كما كان عليه الشأن في سنة 1996 على توفير المناخ الملائم لانخفاض أسعار الفائدة المدينة بغية تدعيم الانتعاش الاقتصادي، ضمن ظرفية تتميز بتراجع معدل التضخم واعتدال الطلب على القروض. غير أن حرصها على استقرار الأسعار وتوازن الحساب الخارجي حدا بها إلى مواصلة متابعة تطور الكتلة النقدية حيث حددت نسبة التوسع السنوية في 7%. وبالفعل، يظل الحفاظ على التوازنات الأساسية ضرورة ملحة سيما وأن الاقتصاد الوطني مقبل على انفتاح متزايد على الخارج يقتضي توفر الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي واكتساب قدرة تنافسية عالية من أجل تشجيع التصدير واجتذاب الاستثمارات الخارجية.

وفي الواقع، فقد سجل ارتفاع الأسعار عند نهاية سنة 1997 تباطؤا كبيرا، كما تم الحد من عجز ميزان الأداءات الجارية. غير أن أسعار الفائدة المدينة لم تعرف تراجعا ملموسا بالرغم من تخفيض كلفة إعادة تمويل البنوك نتيجة التدبير المرن للسيولة البنكية طوال السنة مما أدى إلى تجاوز الهدف المحدد لنمو النقد في بداية السنة.

تطبيق السياسة النقدية

ترتكز المراقبة الكمية غير المباشرة للنقد المطبقة من طرف بنك المغرب منذ رفع تأطير القروض في سنة 1991 على ضبط السيولة البنكية بغية التأثير على تطور أسعار الفائدة. ويتم هذا التأثير في إطار إجراءات إعادة التمويل لدى البنك المركزي خاصة بواسطة الاستحفاظات لمدة سبعة أيام ضمن طلبات العروض الأسبوعية، وبشكل ثانوي عن طريق الاستحفاظات لمدة خمسة أيام التي تمكن البنوك بمبادرة منها من الحصول على تمويل إضافي. كما يتيح هذا النظام إذا دعت الضرورة لذلك إمكانية اللجوء إلى الاحتياطي النقدي الذي ينبغي للبنوك مراعاته. وتمثل أسعار الفائدة المطبقة من طرف البنك المركزي على تسهيلاته المعدلات القصوى التي يتغير ضمن حدودها سعر الفائدة في السوق القائمة بين البنوك. ويشكل سعر الفائدة في هذه السوق الذي يعتبر مؤشرا بالنسبة لتطور مجمل المعدلات المدينة منها والدائنة الهدف التشغيلي الذي يعمل بنك المغرب على تحقيقه عن طريق تعديل حجم السيولات الممنوحة كل أسبوع للبنوك.

وكما كان عليه الشأن في السنة المنصرمة فإن السلطات النقدية أكدت عزمها على تحقيق انخفاض في مستوى أسعار الفائدة المدينة مواصلة للتدابير المتعددة التي اتخذتها في هذا الصدد سنة 1996. وتجدر الإشارة إلى أن السلطات النقدية كانت قد قامت بتقليص المعامل الأدنى للمحفظة الإلزامية للسندات العمومية للبنوك بمقدار 10 نقط وبتعديل طريقة احتساب الاحتياطي النقدي كما أقدمت على تخفيض المعدلات الرئيسية لبنك المغرب بمقدار نصف نقطة في نونبر 1996، من 7% إلى 6,5% بالنسبة للاستحفاظات لمدة سبعة أيام ومن 8,5% إلى 8% فيما يتعلق بالاستحفاظات لمدة خمسة أيام. ولتعزيز التأثير المرتقب لهذه التدابير واصلت السلطات النقدية في سنة 1997 حث البنوك على خفض معدلات الفائدة المدينة المطبقة على الزبناء. وموازاة مع ذلك، خفضت الخزينة العمومية من جديد أسعار الفائدة المطبقة على إصداراتها. كما حرص البنك المركزي من جهته على أن يكون حجم التسهيلات التي يمنحها مطابقا لوضعية الخزائن البنكية وعمل على تغطية حاجيات البنوك إلى إعادة التمويل بأدنى كلفة بهدف تفادي

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الضغوط على مستوى أسعار الفائدة، خاصة خلال النصف الأول من السنة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يقدم البنك المركزي على تجميد السيولة الزائدة المسجلة في أوقات محدودة خلال السنة حيث لم يغير معدل الاحتياطي النقدي الذي ظل يمثل 10% من المستوجبات تحت الطلب ولأجل يقل عن ثلاثة أشهر[1].

وفي الواقع، فقد رفع بنك المغرب متوسط التسهيلات المقدمة للبنوك أسبوعيا خلال الفترة ما بين يناير وماي إلى 3.397 مليون نتيجة للتأثير التضييقي الذي أحدثه تزايد النقد المتداول على خزائن البنوك وذلك منذ شهر يناير. وقد زادت حدة هذا التأثير بفعل تقلص الموجودات الخارجية في شهر أبريل وكذا تراجع التسويلات الممنوحة للخزينة العمومية من لدن البنك المركزي خلال شهري فبراير وماي. وقد مكن توسع التسهيلات المقدمة للبنوك من الحد من الضغوط المؤقتة التي شهدتها السوق القائمة بين البنوك أثناء هذه الفترة وبالتالي من إبقاء أسعار الفائدة في هذه السوق ضمن الحدود التي تمثلها المعدلات الرئيسية لبنك المغرب. وقد ناهزت أسعار الفائدة في هذه السوق بالمتوسط اليومي 7%، ولم تتجاوز إلا بقليل المعدل المطبق على طلبات العروض المحدد في 6,5%.

وخلال السبعة أشهر المتبقية والتي تميزت بتوسع في خزائن البنوك فإن مبلغ التسهيلات الممنوحة كل أسبوع للبنوك تراجع بالمتوسط إلى 2.151 مليون درهم. وبفعل هذا التوجه انخفض سعر الفائدة في السوق القائمة بين البنوك ليصل في المتوسط إلى 6,6%.

وقد ارتفع مبلغ التسهيلات المقدمة في إطار طلبات العروض خلال سنة 1997 حيث وصل في المتوسط إلى 2.489 مليون درهم وسجل زيادة قدرها 441 مليون أو 21,5% مقارنة مع السنة السابقة. ومقابل ذلك، تراجعت التجاءات البنوك إلى الاستحفاظات لمدة خمسة أيام بشكل ملموس حيث تقلصت من 400 مليون إلى 163 مليون. ونتيجة لذلك، انخفضت كلفة إعادة التمويل لدى بنك المغرب من سنة لأخرى بمقدار 0,8 نقطة مما أدى إلى تراجع سعر الفائدة في السوق القائمة بين البنوك بما قدره 0,57 نقطة، حيث بلغ في المتوسط 6,72%.

حصيلة السياسة النقدية

بالموازاة مع تراجع أسعار الفائدة في السوق القائمة بين البنوك مقارنة مع السنة السابقة عرفت المعدلات الدائنة انخفاضا متواصلا بلغ على التوالي 0,58 نقطة و 0,73 نقطة بالنسبة للودائع لأجل 6 و 12 شهرا. كما خفضت الخزينة العمومية تدريجيا المكافأة الممنوحة على إصداراتها بمقدار يتراوح ما بين 0,45 و 0,65 نقطة حسب أجل الاستحقاق فيما يتعلق بالأذينات بالمزايدة وبما قدره نقطة ونصف بالنسبة للاقتراضات الوطنية الربع سنوية. وقد أثر هذا التوجه على معدلات الفائدة المطبقة على باقي سندات الدين القابلة للتداول التي سجلت تراجعا يتراوح ما بين 0,8 و 1,4 نقطة حسب آجال الاستحقاق. كما أن المكافأة المقدمة على الحسابات على دفاتر والتي تظل مقننة عرفت انخفاضا بمقدار نقطة واحدة حيث حددت في 6%ابتداء من فاتح يناير 1998.

غير أن التوجه نحو الانخفاض الذي ميز تطور كل من أسعار الفائدة في السوق القائمة بين البنوك والمعدلات الدائنة لم ينعكس بشكل واضح على مستوى المعدلات المدينة حيث ظل المعدل الأقصى المطبق من طرف البنوك على القروض بمختلف آجال استحقاقها يناهز 13,75% بينما تحددت أسعار الفائدة الأساسية خلال السنة في 9,25% فيما يتعلق بالقروض القصيرة الأجل و 9,5% فيما يخص القروض لأمد متوسط و10,25% بالنسبة للقروض الطويلة الأجل و8% للقروض للتصدير.

وفيما يتعلق بالهدف الكمي فقد سجلت الكتلة النقدية من نهاية سنة لأخرى توسعا بمقدار 8,1% بناء على المجمع الذي استعمل كأساس لتحديد معدل 7% كنسبة مستهدفة في بداية السنة[1]. ويعزى هذا الفارق الذي لم يكن له وقع آني على التوازنين الداخلي والخارجي إلى تنامي الموجودات الخارجية الذي استفادت منه بالأساس الخزينة العمومية والذي حقق وتيرة أعلى مما كان متوقعا. وقد خصص فائض السيولة الذي استفادت منه البنوك لتعزيز اكتتاباتها في السندات العمومية. ونتيجة لذلك، تجاوزت التمويلات الممنوحة للخزينة العمومية من طرف النظام المصرفي الحدود التي تفرضها مراعاة الهدف النقدي. ومع ذلك، فقد قامت الخزينة بتسديد جزء هام من الأداءات المتأخرة مما مكن المقاولات من تقليص وتيرة توسع اقتراضاتها إزاء النظام المصرفي.

ويتبين من خلال النتائج المحققة في سنة 1997 أن الهدف المتمثل في تدعيم التوازنات الأساسية قد تحقق كما يتضح من خلال تباطؤ وتيرة ارتفاع الأسعار واحتواء عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات عند مستوى يقبل، بينما لم يتم تحقيق انخفاض في أسعار الفائدة المدينة منذ تحريرها في بداية سنة 1996، وذلك نظرا لاستمرار بعض العوائق. وتجدر الإشارة أن مواصلة إصلاح القطاع المالي تهدف إلى تحقيق مناخ تنافسي داخل النظام المصرفي وكذا ما بين البنوك ومسالك التمويل البديلة.

وإذا كان من البديهي ألا تبرز النتائج المرتقبة للإصلاح المالي إلا بعد فترة معينة فمن الضروري ألا يتم إرجاء التخفيض في أسعار الفائدة المدينة حتى تفرزه آليات السوق، نظرا للطابع الاستعجالي الذي يكتسيه توفير تمويلات للاقتصاد بكلفة أدنى. لذلك ينبغي على البنوك أن تأخذ بالاعتبار في تحديد أسعار الفائدة المدينة تقلص كلفة مواردها الذي سوف يتدعم بفعل تخفيض الحد الأدنى لمحفظة السندات العمومية بمقدار 5 نقط في دجنبر 1997 وكذا على إثر خفض بنك المغرب لمعدلاته الرئيسية بما قدره نصف نقطة في فبراير 1998. أما المقاولات فمن المؤكد أنها سوف تستفيد من جهتها من اتخاذ الإجراءات اللازمة في مجال إعادة الهيكلة وتعزيز الشفافية لتتمكن من تنويع وسائل تمويلها وبأفضل الشروط.

تطور النقد

تستند التحليلات المتعلقة بتطور النقد هذه السنة على طريقة جديدة لاحتساب المجمعات النقدية التي أصبح إعدادها يشمل أيضا مجمعات تتعلق بالتوظيفات السائلة.

وبالفعل، فقد بدا من الضروري تعديل إطار ومكونات الإحصائيات النقدية على إثر إدراج بعض المؤسسات ضمن البنوك طبقا للقانون المصرفي الصادر سنة 1993 والتي لم تكن تشملها الإحصائيات النقدية من قبل، وكذا بالنظر إلى التطور الذي عرفته تشكيلة الأدوات المالية المستحدثة التي تعتبر بمثابة بديل عن النقد بمفهومه الأوسع.

وبالفعل فإن دقة الإحصائيات النقدية صارت تتقلص بالموازاة مع تنامي المستحدثات المالية، حيث أنها كانت لا تشمل نشاط كل مؤسسات الائتمان المرخص لها بإصدار أدوات ذات طابع نقدي ولا تأخذ في الاعتبار الأصول ذات الطابع النقدي أو التي لها قابلية للاستبدال مع النقد والتي تصدرها

(1) يرجع للملحقات الإحصائية I-XI إلى X-XI

(1) حدد المستوى المستهدف لتوسع الكتلة النقدية في بداية السنة على أساس المعطيات المتعلقة بالنقد المتوفرة قبل التعديل الذي أحدث على طريقة احتساب المجمعات النقدية في نهاية سنة 1997.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مؤسسات أخرى للوساطة المالية غير بنوك الودائع. وبالنظر إلى طريقة إعدادها في الفترة السابقة لم تعد الإحصائيات النقدية تمكن من الإحاطة بكيفية شاملة بعمليات المتعاملين الاقتصاديين على مستوى الاستدانة والإنفاق والادخار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحديد المجمعات النقدية بدقة يمكن من الإحاطة بشكل أفضل بالتفاعلات القائمة ما بين النقد ومختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، مما يؤثر على فعالية إعداد وتطبيق السياسة النقدية.

وبغية تمكين المؤشرات النقدية من أداء وظائفها المتعددة أقدم بنك المغرب على إثر التطورات التي شهدها القطاع المالي على تعديل هذه المجمعات واحتسابها وفقا للمعايير الدولية.

ونتيجة لذلك، أضحت الإحصائيات النقدية الجديدة[1] تشمل ثلاثة مجمعات نقدية وثلاثة مجمعات تتعلق بالتوظيفات السائلة يرمز إليها على التوالي بالحروف "م" و "ت.س" وتصنف حسب الأرقام 1 إلى 3 وفقا لدرجة السيولة المتناقصة.

وتتضمن المجمعات النقدية من جهة الأدوات التي تتوفر على كل مميزات النقد بغض النظر عن الطرف الذي يصدرها، ومن جهة أخرى الأدوات التي يمكن إحلالها محل النقد والتي يتم إصدارها من لدن المؤسسات التي لها ميزة الإنشاء النقدي. ويتم إعداد هذه المجمعات على شكل مجموعات منجزة بعد إدماج تدريجي للأصول المالية وفقا لدرجة السيولة. ويتكون المجمع "م1" من وسائل الأداء المستعملة بشكل مباشر لتسديد المعاملات، ويشمل الأوراق والقطع النقدية وكذا الحسابات المدينة تحت الطلب لدى كل من المؤسسات البنكية والخزينة العمومية ومصلحة الشيكات البريدية. ويتضمن المجمع "م2" بالإضافة إلى "م1" الموجودات تحت الطلب التي لا يمكن تعبئتها عن طريق إصدار الشيكات أي الحسابات على دفاتر لدى البنوك ولدى صندوق التوفير الوطني. وأخيرا، يتكون المجمع "م3" زيادة على "م2" من التوظيفات لأجل استحقاق محدد التي يمكن تعبئتها دون احتمال حدوث خسارة في رأس المال والتي تصدرها بنوك الودائع. ويتعلق الأمر بالحسابات لأجل والسندات لأجل استحقاق ثابت وكذا بشهادات الإيداع. ويمثل المجمع "م3" التعريف الحالي للكتلة النقدية.

لقد تزايدت قابلية التوظيفات للاستبدال نظرا لتداول الأصول المالية ولتنوع تشكيلتها على إثر رفع الفواصل ما بين الأسواق وتنامي الاستحداث المالي. لذلك أصبح من الضروري متابعة تطور المجمعات النقدية وكذا الموجودات المالية التي تشكل قدرة شرائية احتياطية رغم أن تكوينها يعكس سلوكا ادخاريا. وقد تم تقسيم هذه الفئة من الموجودات إلى مجمعات متميزة.

ويشمل المجمع ت.س1 كافة الأدوات الممكن تحويلها بسهولة إلى أدوات نقدية المصدرة من لدن مؤسسات أخرى غير بنوك الودائع ذات القدرة على الإنشاء النقدي. ويتكون هذا المجمع من أذينات الخزينة لمدة 6 أشهر المكتتبة من طرف العموم وكذا من سندات الدين القابلة للتداول المقتناة من لدن الخواص والمقاولات غير المالية. وتتضمن سندات الدين القابلة للتداول أذينات الخزينة المصدرة في إطار كل من الاقتراضات الوطنية وعملية الخوصصة والمزادات وكذا أوراق الخزينة والسندات التي تصدرها شركات التمويل. ويشمل المجمعان ت.س2 و ت.س3 أصولا تمثل ادخارا لأمد أطول غير أنها تتميز بالسيولة نتيجة للإمكانية المتاحة للمستثمر لتفويت السندات التي في حوزته للمؤسسة المصدرة. ويتكون المجمع الأول من السندات التي تصدرها مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة التي تقوم بالاستثمار في سندات الاقتراض. أما المجمع ت.س3 فيشمل السندات التي تصدرها المؤسسات التي تستثمر في الأسهم فقط أو في الأسهم وسندات الاقتراض معا، والتي تتم حيازتها من لدن المقاولات والخواص. ويرجع التمييز ما بين هذين المجمعين إلى احتمال حدوث خسارة في رأس المال بالنسبة للأسهم التي يتم إدراجها ضمن مكونات المجمع ت.س3.

وتمثل مقابلات الكتلة النقدية العمليات التي ينتج عنها الإنشاء النقدي، ويتم تحديدها على مستوى المجمع م3. كما يتم التمييز ما بين المصادر الخارجية للإنشاء النقدي التي تساوي صافي الموجودات الخارجية وبين المصادر الداخلية المصنفة ضمن المجمع "الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي". و يحدد هذا الأخير انطلاقا من المجمع "الائتمان الداخلي الإجمالي" الذي يشمل الديون المترتبة على الدولة والقروض المقدمة للاقتصاد من طرف النظام المصرفي. وتجدر الإشارة إلى أن الديون المترتبة على الدولة إزاء البنوك تتضمن من الآن فصاعدا السندات التي تم اقتناؤها من طرف البنوك في السوق الثانوية. كما تتكون التمويلات المقدمة للاقتصاد من لدن البنوك بالإضافة إلى القروض الممنوحة من سندات التوظيف التي بحوزتها.

ويتم احتساب "الائتمان الداخلي ذي الطابع النقدي" انطلاقا من "الائتمان الداخلي الإجمالي" بعد طرح مبلغ الموارد ذات الطابع غير النقدي للنظام المصرفي التي خصصت لتمويل جزء من الاستخدامات. وتتضمن هذه الفئة من الموارد صافي الأموال الذاتية لبنك المغرب والبنوك، وكذا اقتراضات البنوك الداخلية والخارجية لأمد طويل ومخصصاتها لتغطية القروض للاقتصاد معلقة الأداء.

المجمعات النقدية

وصلت نسبة تزايد المجمع م3 الذي يشكل الكتلة النقدية الجديدة من نهاية سنة لأخرى ما قدره 9,2%. وقد نتج الإنشاء النقدي الإضافي خلال سنة 1997 عن تدعيم احتياطيات الصرف وعن التوسع الملموس للائتمان الداخلي ذي الطابع النقدي حيث ارتفعت الديون المترتبة على الدولة بوتيرة أعلى مما كان متوقعا[1].

وقد حقق النقد في مفهومه المحدود كما يتم احتسابه بواسطة المجمع م1 الذي يعكس حجم المعاملات في السلع والخدمات زيادة بنسبة 7,7% تقل عن المعدل المسجل على مستوى المجمعات الخاصة بالتوظيفات. ذلك أن المجمع م2 الذي يتضمن بالإضافة إلى العناصر المكونة لـ م1 الموجودات بالحسابات على دفاتر عرف ارتفاعا بمقدار 8,2%؛ كما أن المجمع م3 الذي يشمل زيادة على م2 أدوات التوظيف لأجل التي تصدرها البنوك والمكتتبة من لدن المقاولات والعموم - الحسابات والسندات لأجل استحقاق ثابت وشهادات الإيداع - سجل توسعا بما قدره 19,4 مليار أو 9,2% مقابل 13,3 مليار أو 6,7% في السنة السابقة.

بملايين الدراهم	1995	1996		1997	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
العملة الائتمانية	43.153	46.447	+ 7,6	48.662	+4,8
العملة الكتابية.....	81.328	84.346	+ 3,7	92.198	+9,3
المجمع م1	**124.481**	**130.793**	**+ 5,1**	**140.860**	**+7,7**
التوظيفات تحت الطلب (م2 - م1)	21.279	23.466	+ 10,3	25.983	+10,7
المجمع م2	**145.760**	**154.259**	**+ 5,8**	**166.843**	**+8,2**
التوظيفات لأجل (م3 - م2)	52.494	57.284	+ 9,1	64.121	+11,9
المجمع م3	**198.254**	**211.543**	**+ 6,7**	**230.964**	**+9,2**

(1) يرجع للملحقين الإحصائيين XII-14 و XII-15 .

(1) يرجع للملحقات الإحصائية XII-1 إلى XII-8 .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المجمع م1

إن المجمع م1 الذي يشمل العملة الائتمانية والعملة الكتابية عرف استقرارا إلى غاية شهر ماي ثم سجل توسعا خاصة خلال النصف الثاني من السنة ليصل عند نهايتها إلى 140,9 مليار درهم، أي بزيادة سنوية قدرها 10,1 مليار أو 7,7% عوض 6,3 مليار أو 5,1% في سنة 1996، وذلك نتيجة بالأساس لتنامي الودائع تحت الطلب لدى البنوك. أما العملة الائتمانية فقد عرفت ارتفاعا بمقدار 2,2 مليار أو 4,8% يقل عن الزيادة بما مبلغه 3,3 مليار أو 7,6% المسجلة في السنة الماضية. وبالفعل فإن النقد المتداول الذي اتبع نمط تطوره الاعتيادي لم يرتفع إلا قليلا خلال النصف الأول من السنة، ثم توسع كالمعتاد خلال فصل الصيف وإن بوتيرة معتدلة على إثر تراجع محصول الحبوب الذي أدى إلى تقلص المعاملات في الوسط القروي.

وفيما يتعلق بالودائع تحت الطلب لدى البنوك فإن الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية بلغت 25,8 مليار وارتفعت من نهاية سنة لأخرى بمقدار 3,6 مليار أو 16,3% نتيجة للتسديدات التي قامت بها الخزينة العمومية لفائدة المقاولات خاصة برسم تسديد الأداءات المتأخرة. كما عرفت الموجودات بحسابات الشيكات تزايدا بما قدره 3 ملايير أو 6,3% يعزى بالأساس إلى توسع الموجودات بحسابات المقيمين بما مبلغه 2,4 مليار أو 8,5%. ولم تسجل الموجودات بحسابات المغاربة القاطنين بالخارج سوى ارتفاع محدود بمقدار 631 مليون أو 3,2% ووصل مجموعها إلى 20,1 مليار درهم. غير أنها ظلت تشكل نسبة هامة ضمن حسابات الشيكات تبلغ 39,5%. أما الحسابات الدائنة لدى كل من الخزينة العمومية ومصلحة الشيكات البريدية فقد ظل مبلغها دون تغير هذه السنة وتحدد في 8,1 مليار درهم، بينما كانت قد تنامت بمقدار 1,2 مليار أو 18,3% في سنة 1996. وفي المجمل وصل مبلغ العملة الكتابية عند نهاية دجنبر 1997 إلى 92,2 مليار درهم وسجل ارتفاعا ملموسا بمقدار 7,9 مليار أو 9,3%.

المجمع م2

عرف المجمع م2 زيادة سنوية قدرها 12,6 مليار أو 8,2% مقابل 8,5 مليار أو 5,8% في السنة السابقة ليبلغ عند نهاية السنة 166,8 مليار درهم. وقد تنامت التوظيفات تحت الطلب، التي تكون المجموعة م2 - م1 والتي بلغت في نهاية دجنبر 26 مليار درهم بوتيرة تناهز مثيلتها في السنة الماضية، أي 2,5 مليار أو 10,7%. وقد نتجت هذه الزيادة بالأساس عن توسع الحسابات على دفاتر لدى البنوك في ظرف سنة بما قدره 1,8 مليار أو 9,3%، بينما ارتفعت الحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني بمقدار 687 مليون أو 17,8%، أي بنسبة تقارب نظيرتها في السنة المنصرمة.

المجمع م3

بعد أن ظل المجمع م3 دون تغير يذكر خلال الأشهر الأولى من السنة عرف توجها نحو الارتفاع خلال النصف الثاني منها. وإذا كان هذا التزايد ناتجا في جزء منه عن توسع كل الموجودات تحت الطلب ضمن المجمع م2 إلا أنه يرجع بشكل خاص إلى تنامي العناصر المكونة للمجموعة م3 - م2 التي وصل مبلغها إلى 64,1 مليار درهم وسجلت في المجمل ارتفاعا سنويا قدره 6,8 مليار أو 11,9% يفوق الزيادة بمقدار 4,8 مليار أو 9,1% في السنة الماضية. وقد شمل هذا الارتفاع بالأساس الحسابات لأمد محدد والسندات لأجل استحقاق ثابت التي تنامت في ظرف سنة بما قدره 6,7 مليار أو 11,8% عوض 4,3 مليار أو 8,2% في السنة المنصرمة. وبالإضافة إلى ذلك، وبالرغم من أن اكتتابات العناصر الاقتصادية غير المالية ظلت محدودة، فإن المبلغ الجاري لشهادات الإيداع المكتتبة من طرفها وصل إلى 594 مليون درهم مسجلا توسعا بمقدار 115 مليون أو 24%.

المجمعات الخاصة بالتوظيفات السائلة

تشمل المجمعات الثلاثة الخاصة بالتوظيفات السائلة من جهة سندات الدين القابلة للتداول - المكونة للمجمع ت.س1 - ومن جهة أخرى السندات التي تصدرها مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة التي تكون المجمعين ت.س2 و ت.س3. وقد سجل مبلغها عند نهاية السنة شبه ركود. غير أن هذا الاستقرار واكبه تطور متباين على مستوى المجمعات الثلاثة يعكس المفاضلات التي تمت ما بين مختلف فئات الأصول لفائدة السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. وقد تعززت أهمية العائد على هذه السندات سيما مع انخفاض أسعار الفائدة المطبقة على إصدارات أذينات الخزينة[1].

بملايين الدراهم	1995	1996	1997		
	المبالغ	المبالغ	المبالغ	التغيرات	
				المبالغ	%
مجمع ت.س 1	22.831	23.859	20.011	-3.848	- 16,1
مجمع ت.س 2	-	220	2.708	+2.488	+ 1.130,9
مجمع ت.س 3	8	1.696	3.057	+1.361	+ 80,2
مجموع التوظيفات السائلة.....	22.839	25.775	25.776	+1	-

المجمع ت.س1

إن المجمع ت.س1 الذي يشمل موجودات العناصر غير المالية في شكل سندات للدين قابلة للتداول وأذينات الخزينة لمدة ستة أشهر ذات الإصدار الدائم والذي سجل زيادة قدرها مليار درهم في سنة 1996 قد عرف في سنة 1997 تراجعا تجلى منذ بداية السنة وبلغ 3,8 مليار أو 16,1%. وضمن ما مجموعه 20 مليار درهم وصلت الاكتتابات في الإصدارات الدائمة لأذينات الخزينة لمدة ستة أشهر إلى 8,2 مليار درهم، أي بانخفاض بمقدار 1,4 مليار أو 14,6% مقارنة مع السنة الفارطة. كما تراجع المبلغ الجاري لأذينات الخزينة القابلة للتداول المكون من الاقتراضات الوطنية وأذينات الخوصصة والأذينات المصدرة بالمزايدة بما قدره 2,5 مليار أو 18% بعد ما كان قد سجل زيادة بمبلغ 717 مليون في سنة 1996. وقد اقتصر الارتفاع على سندات شركات التمويل التي أصدرت لأول مرة في دجنبر 1996، حيث تنامت من سنة لأخرى من 109 مليون درهم إلى 210 مليون درهم.

المجمعان ت.س2 و ت.س3

سجل المجمعان ت.س2 و ت.س3 المتكونان من السندات التي تصدرها مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة توسعا بينا يشكل مؤشرا على إقبال المدخرين على هذه الفئة الجديدة من الأصول المالية. وهكذا ارتفع مبلغ السندات التي تصدرها المؤسسات التي تقوم بالتوظيف في سندات

(1) يرجع للملحقات الإحصائية XII-1 إلى XII-8.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاقتراض والتي تشكل المجمع ت.س2 من نهاية سنة لأخرى من 220 مليون إلى 2,7 مليار درهم. أما بالنسبة للسندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف التي تستثمر في الأسهم فقط أو في الأسهم وسندات الاقتراض معا والتي تندرج ضمن المجمع ت.س3 فإن مجموعها الذي كان قد عرف زيادة كبيرة في سنة 1996 حيث وصل في نهايتها إلى 1,7 مليار درهم واصل توسعه ليرتفع بما يناهز الضعف ويبلغ 3,1 مليار درهم. غير أن هذا التوسع يعزى شيئا ما إلى الارتفاع القوي لقيمة الأسهم في البورصة.

سيولة الاقتصاد

تتكون السيولات الإجمالية للاقتصاد من جهة من وسائل الأداء التي تشكل المجمع م1 ومن جهة أخرى من التوظيفات تحت الطلب ولأجل لدى كل من النظام المصرفي وصندوق التوفير الوطني المحتسبة ضمن م3 - م1 وكذا من أدوات التوظيف السائلة بحوزة المقاولات والخواص. وقد وصل المبلغ الجاري لهذه السيولة بالمتوسط في سنة 1997 إلى 246,9 مليار درهم مسجلا زيادة سنوية قدرها 18,5 مليار أو 8,1%.

بملايين الدراهم وعلى أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الشهر	1996	1997	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %
I - المجمع م3	202.965	220.988	+ 8,8
منه :			
- م1	126.959	135.800	+ 7,0
- م3 - م1	76.006	85.108	+ 12,0
II - مجموع التوظيفات السائلة	25.400	25.953	+ 2,2
السيولات الإجمالية (I+II)	228.365	246.861	+8,1

وبالموازاة مع هذا التطور، فإن الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية دون اعتبار الإنتاج الفلاحي الذي لا يرتبط بشكل وثيق مع تطور التدفقات النقدية تنامى بوتيرة أقل قدرها 4,6% مما أدى إلى تزايد السيولة الإجمالية للاقتصاد. وبالفعل فإن معدل سيولة الاقتصاد محتسبا على هذا الأساس ارتفع من 88,8% إلى 91,7%.

معدل سيولة الاقتصاد (بالنسبة المئوية %)	1996	1997
م1 / الناتج الداخلي الإجمالي للنشاطات غير الفلاحية	49,4	50,5
م3 / الناتج الداخلي الإجمالي للنشاطات غير الفلاحية	78,9	82,1
مجموع السيولات / الناتج الداخلي الإجمالي للنشاطات غير الفلاحية	88,8	91,7
مجموع السيولات / الناتج الداخلي الإجمالي	71,6	77,6

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن متوسط المبالغ الجارية للمجمع م1 الذي يشمل وسائل الأداء المستعملة لتسديد المعاملات تنامى بنسبة 7%، بينما سجلت كل من التوظيفات تحت الطلب ولأجل وكذا أصول التوظيف السائلة في المجمل توسعا بوتيرة أسرع بما قدره 9,5%.

ونتيجة لذلك فإن السيولة الإضافية التي استفادت منها العناصر الاقتصادية غير المالية خصصت لتعزيز الادخار المالي السائل أكثر مما استعملت في المعاملات مما ساعد على اعتدال ارتفاع كل من مستوى الأسعار وعجز الحساب الجاري لميزان الأداءات.

مقابلات المجمع م3

وصل مجموع مقابلات م3 التي تشمل بالأساس العمليات المؤدية للإنشاء النقدي على مستوى أصول المؤسسات التي لها ميزة الإنشاء النقدي في نهاية دجنبر 1997 إلى 237,9 مليار درهم، وسجل زيادة بمقدار 21,9 مليار أو 10,1% مقابل 14,9 مليار أو 7,4% في نهاية السنة المنصرمة. ويعزى التأثير التوسعي على الكتلة النقدية إلى تنامي الائتمان الداخلي ذي الطابع النقدي بما مبلغه 16,6 مليار أو 9,2% وكذا إلى ارتفاع الموجودات الخارجية بما قدره 5,3 مليار أو 14,9% [1].

بملايين الدراهم	1995	1996		1997	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
صافي الموجودات الخارجية (I).....	32.835	35.379	+ 7,7	40.649	+14,9
الائتمان الداخلي الإجمالي					
أ- الديون على الدولة	78.187	81.637	+ 4,4	86.369	+5,8
ب- تمويلات الاقتصاد	136.602	149.442	+ 9,4	159.424	+6,7
ج- مقابل الموجودات بالعملات على دفاتر لدى صندوق الادخار الوطني	3.292	3.866	+ 17,4	4.553	+17,8
المجموع (أ+ب+ج).....	218.081	234.945	+ 7,7	250.346	+6,6
يسقط منه :					
الموارد ذات الطابع غير النقدي	49.847	54.335	+ 9	53.142	-2,2
الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي (II)	168.234	180.610	+ 7,4	197.204	+9,2
مجموع المقابلات (I+II)	201.069	215.989	+ 7,4	237.853	+10,1
رصيد العناصر الأخرى	-2.815	-4.446	-	-6.889	-
المجمع م3	198.254	211.543	+ 6,7	230.964	+9,2

الموجودات الخارجية الصافية

تواصل التوجه نحو تعزيز الموجودات الخارجية التي بلغت عند نهاية دجنبر 1997 ما قدره 40,6 مليار درهم مسجلة زيادة سنوية قدرها 5,3 مليار أو 14,9% مقابل 2,5 مليار أو 7,7% في 1996. وقد ارتفعت الموجودات الخارجية منذ بداية السنة وتوسعت بشكل بين في يونيو حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها. ونتيجة لذلك، كانت احتياطيات الصرف عند نهاية السنة تغطي ما يفوق ستة أشهر ونصف من الواردات.

وقد نتج هذا التطور عن التزايد الهام لتدفقات الاستثمارات الخارجية، في ارتباط بالأساس بعمليات الخوصصة. لذلك، ارتفعت الموجودات الخارجية الصافية لمعهد الإصدار حيث وصلت إلى 40,4 مليار درهم وحققت توسعا بمقدار 5,1 مليار أو 14,6% عوض 2,9 مليار أو 8,9% في السنة السابقة. أما احتياطيات الصرف لدى البنوك التي بلغت 294 مليون درهم فقد تنامت قليلا بما قدره 129 مليون بينما كانت قد انخفضت بمقدار 323 مليون في السنة الفارطة.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية XII-9 إلى XII-13.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الائتمان الداخلي

وصل إجمالي الائتمان الداخلي المتكون بالأساس من الديون على الدولة والتمويلات للاقتصاد عند نهاية دجنبر 1997 إلى 250,3 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 15,4 مليار أو 6,6%. وضمن هذا المجموع، بلغ الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي عند نهاية السنة 197,2 مليار درهم مسجلا توسعا بوتيرة أعلى قدرها 9,2% أو 16,6 مليار درهم، عوض 7,4% أو 12,4 مليار سنة 1996. ويعزى التطور المتباين لهذين المجمعين سنة 1997 إلى انخفاض الموارد ذات الطابع غير النقدي الناتج عن تراجع اقتراضات البنوك لأمد طويل.

الديون على الدولة

بلغت الديون الصافية على الدولة 86,4 مليار درهم في نهاية سنة 1997 وسجلت ارتفاعا قدره 4,7 مليار أو 5,8% وهي وتيرة تفوق نظيرتها في السنة السابقة. ولم تعرف الديون على الدولة تغيرا يذكر إلى غاية شهر ماي، غير أنها توسعت بعد ذلك خاصة في يونيو وأكتوبر ثم في دجنبر على إثر تنامي محفظة السندات العمومية التي بحوزة المؤسسات البنكية. وقد عرفت هذه المحفظة زيادة سنوية قدرها 3,9 مليار أو 7,1%، كما ارتفعت استدانة الخزينة العمومية لدى البنك المركزي بمقدار 922 مليون باعتبار انخفاض مبلغ الشيكات المخصومة لفائدة الخزينة من نهاية سنة لأخرى بما قدره 593 مليون.

التمويلات المقدمة للاقتصاد

وصل مبلغ التمويلات للاقتصاد التي أصبحت تشمل بالإضافة إلى القروض الموزعة من لدن الجهاز المصرفي محفظة سندات التوظيف لدى البنوك عند نهاية دجنبر 1997 إلى 159,4 مليار درهم وحقق ارتفاعا سنويا قدره 10 ملايير أو 6,7%. وضمن التمويلات الممنوحة من طرف البنوك بلغت القروض الموزعة 151,2 مليار درهم وتزايدت بمقدار 9,5 مليار أو 6,7% مقابل 13 مليار أو 10,1% في السنة الماضية. ويرجع هذا التباطؤ جزئيا إلى التسديدات الهامة للأداءات المتأخرة للدولة التي قامت بها الخزينة العمومية هذه السنة مما مكن المقاولات من تقليص استدانتها. كما تعززت محفظة سندات التوظيف لدى البنوك البالغة 826 مليون، وسجلت في ظرف سنة زيادة قدرها 447 مليون درهم على إثر اقتنائها لسندات شركات التمويل. أما القروض المباشرة لبنك المغرب فقد استقرت عند 7,4 مليار درهم.

توزيع الائتمان

وصل المبلغ الجاري للقروض المقدمة للاقتصاد من طرف مؤسسات الائتمان[1] في نهاية سنة 1997 إلى 164,5 مليار درهم، أي ما يعادل 51,7% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 47,5% في سنة 1996. وبذلك سجل هذا المبلغ زيادة قدرها 13,2 مليار أو 8,7% مقابل 14,9 مليار أو 10,9% عند نهاية السنة السابقة. وقد أسهمت القروض الموزعة من لدن شركات التمويل والتي تمثل 10,3% من إجمالي القروض في هذه الزيادة بنسبة 31,8%. وبالفعل، فقد ارتفعت التمويلات التي تمنحها هذه المؤسسات بنسبة 32,9% خاصة على إثر توسع القروض للاستهلاك، بينما تنامت التمويلات البنكية في المجمل بمقدار 6,5%.

(1) البنوك وشركات التمويل. وتشمل معطيات البنوك ابتداء من هذه السنة المعطيات المتعلقة بالصندوق الوطني للقرض الفلاحي والبنك الوطني للإنماء الاقتصادي والقرض العقاري والسياحي وصندوق التجهيز الجماعي.

القروض الموزعة من طرف البنوك

تحدد المبلغ الجاري للقروض الموزعة من طرف البنوك في 151,2 مليار[2] مسجلا ارتفاعا سنويا قدره 9,5 مليار أو 6,7% يقل عن نسبة 10,1% المحققة في سنة 1996. ويعزى تباطؤ وتيرة توسع الطلب على القروض إلى ضعف النشاط الاقتصادي في سنة 1997 وإلى تحسن وضعية خزائن الشركات نتيجة لتسديد الخزينة العمومية للأداءات المتأخرة.

توزيع القروض البنكية حسب مدتها

ويبرز الجدول التالي تطور القروض البنكية خلال السنوات الثلاث الأخيرة مصنفة حسب مدتها ونوعيتها[1].

القروض حسب مدتها ونوعيتها (بملايين الدراهم)	1995	1996	1997	التغيرات 1997/1996 المبالغ	التغيرات 1997/1996 %
القروض لأجل قصير	**61.216**	**66.504**	**68.636**	**2.132**	**3,2**
منها :					
-تسهيلات الصندوق	28.363	31.031	34.208	3.177	10,2
-الأوراق التجارية	6.393	6.282	6.744	462	7,4
-تسبيقات على البضائع وسندات التخزين	4.040	5.418	4.471	947-	17,5-
-القروض للتصدير	4.497	4.250	3.203	1.047-	24,6-
-القروض المباشرة للاستهلاك	1.822	2.497	2.206	291-	11,7-
-القروض لأمد متوسط وطويل	**50.475**	**54.578**	**58.799**	**4.221**	**7,7**
منها :					
- القروض للتجهيز	30.318	29.259	31.373	2.114	7,2
-القروض للسكن	19.217	20.907	22.082	1.175	5,6
القروض غير المصنفة	**5.211**	**4.258**	**7.204**	**2.946**	**69,2**
الديون معلقة الأداء	**11.759**	**16.337**	**16.564**	**227**	**1,4**
مجموع القروض البنكية	**128.661**	**141.677**	**151.203**	**9.526**	**6,7**

وصل مبلغ القروض القصيرة الأجل إلى 68,6 مليار، أي ما يعادل 45,4% من إجمالي القروض المقدمة للاقتصاد. وقد عرفت هذه القروض ارتفاعا بمقدار 2,1 مليار أو 3,2% عوض 5,3 مليار أو 8,6% في نهاية السنة السابقة. ويرجع هذا الارتفاع المعتدل إلى تنامي كل من تسهيلات الصندوق والديون التجارية التي تزايدت على التوالي بما قدره 3,2 مليار أو 10,2% و 462 مليون أو 7,4% . وبخلاف ذلك، تراجعت القروض للتصدير المتكونة من الديون المترتبة على الخارج والتمويل المسبق للصادرات بمقدار 1,1 مليار أو 24,6%، كما تقلصت التسبيقات على السلع بما قدره 947 مليون أو 17,5%.

أما السلفات المتوسطة والطويلة الأجل التي شكلت في نهاية سنة 1997 ما يناهز 39% من إجمالي القروض البنكية فقد بلغت 58,8 مليار وسجلت زيادة قدرها 4,2 مليار أو 7,7%، أي بوتيرة مقاربة لمثيلتها في سنة 1996. ويعزى هذا الارتفاع في حدود النصف إلى توسع القروض للتجهيز بنسبة 7,2% وفيما تبقى إلى تزايد القروض لقطاع السكن بشكل خاص.

ومن جهة أخرى، عرف المبلغ الجاري للقروض غير المصنفة ارتفاعا قويا بما قدره 2,9 مليار أو 69,2% نتيجة لتوسع الديون غير المسددة في أجل الاستحقاق والمترتبة على القطاع العقاري والسياحي، بينما لم تتزايد القروض معلقة الأداء إلا قليلا.

(2) بما فيها السلفات المقدمة لشركات التمويل من لدن البنوك.

(1) يرجع للملحق الإحصائي XII-13.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

توزيع القروض البنكية

حسب قطاعات النشاط

يبرز الجدول التالي تطور توزيع القروض البنكية حسب قطاعات النشاط خلال السنوات الثلاث الأخيرة :

القروض حسب القطاعات (بملايين الدراهم)	1995	1996	1997	التغيرات 1997\1996 المبالغ	%
القطاع الأولي	**17.442**	**18.589**	**19.022**	**+433**	**2,3**
الفلاحة	16.543	17.880	18.261	+381	2,1
الغابات	69	59	59	-	-
الصيد البحري	830	650	702	52	8
القطاع الثانوي	**51.531**	**58.553**	**58.554**	**1**	**-**
الصناعات الاستخراجية	1.504	1.460	1.398	62-	4,2-
الطاقة والمياه	1.729	1.992	3.009	1.017	51,1
الصناعات التحويلية	25.439	29.398	27.388	2.010-	6,8-
المباني والأشغال العمومية	22.859	25.703	26.759	1.056	4,1
القطاع الثالثي	**54.477**	**60.277**	**66.423**	**6.146**	**10,2**
النقل والاتصالات	2.102	2.318	1.832	486-	21 -
التجارة	11.545	13.439	14.013	574	4,3
خدمات أخرى	40.830	44.520	50.578	6.058	13,6
قروض غير مصنفة	**5.211**	**4.258**	**7.204**	**2.946**	**69,2**
مجموع القروض	**128.661**	**141.677**	**151.203**	**9.526**	**6,7**

تحدد المبلغ الجاري للقروض لفائدة القطاع الأولي في 19 مليار، وسجل ارتفاعا بمقدار 433 مليون درهم أو 2,3% عوض 1,2 مليار أو 6,6% نتيجة بالأساس لتزايد السلفات المقدمة من طرف الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، بينما تنامت التمويلات الممنوحة من طرف البنوك لقطاع الصيد البحري بما قدره 52 مليون أو 8%.

ووصل مبلغ السلفات المقدمة للقطاع الثانوي إلى 58,6 مليار أي ما يمثل 38,7% من إجمالي القروض، ولم يعرف أي تغير بالنسبة للمستوى المسجل في نهاية دجنبر 1996. وينطوي هذا الاستقرار على تطورات متباينة حسب الفروع. وبالفعل، حصل فرع المباني والأشغال العمومية على تمويلات في ارتفاع بمقدار 1,1 مليار أو 4,1%، كما تزايدت القروض الممنوحة لفرع الطاقة والمياه بمليار درهم أو 51,1%. وبخلاف ذلك، انخفضت التمويلات لفائدة كل من فرعي الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية بما قدره على التوالي 62 مليون أو 4,2% ومليارات أو 6,8%.

أما القروض الممنوحة للقطاع الثالثي فقد بلغت 66,4 مليار، وأصبحت تشكل ما يناهز 44% من إجمالي القروض، بعد أن عرفت زيادة قدرها 6,2 مليار أو 10,2% مقابل 5,8 مليار أو 10,6% في السنة السابقة. وقد عرفت التمويلات المقدمة لكل من النشاطات التجارية والخدمات الأخرى توسعا بما قدره على التوالي 574 مليون أو 4,3% و6,1 مليار أو 13%. وعلى العكس من ذلك، تراجعت القروض لفائدة فرع النقل والاتصالات بمقدار 486 مليون أو21%.

القروض الموزعة من طرف شركات التمويل

وصل المبلغ الجاري للقروض الموزعة من طرف شركات التمويل عند نهاية دجنبر 1997 إلى 16,9 مليار وسجل ارتفاعا بمقدار 4,2 مليار أو 32,9% بعقب التوسع بما قدره 2,6 مليار أو 25,7% في سنة 1996.

قروض شركات التمويل (بملايين الدراهم)	1995	1996	1997	التغيرات 1997\1996 المبالغ	%
شركات القروض للاستهلاك	5.708	7.333	10.233	2.900	39,5
شركات القروض الإيجارية	3.919	4.672	5.644	972	20,8
شركات القروض العقارية	265	441	744	293	66,4
شركات تحصيل وشراء الديون	145	164	188	24	14,6
شركات التكافل (1)	107	140	142	2	1,4
مجموع قروض شركات التمويل	**10.144**	**12.750**	**16.941**	**4.191**	**32,9**

(1) لم تدرج ضمن هذا الركن سوى القروض المصروفة المقدمة من لدن شركات التكافل التي يرتكز نشاطها بالأساس على التعهدات بواسطة التوقيع .

بلغت السلفات المقدمة من طرف شركات القروض للاستهلاك 10,2 مليار وشكلت ما يفوق 60% من مجموع القروض الممنوحة من لدن شركات التمويل. وقد سجلت هذه القروض زيادة قدرها 2,9 مليار أو 39,5% مقابل 1,6 مليار أو 28,5% في نهاية السنة السابقة.

وبالمثل، فإن تمويلات شركات القروض التأجيرية البالغة 5,6 مليار أي ما يناهز ثلث القروض الموزعة من طرف شركات التمويل عرفت أيضا ارتفاعا قدره 972 مليون أو 20,8%.

ووصل مبلغ سلفات شركات القروض العقارية إلى 734 مليون درهم وتنامى بدوره بنسبة 66,4% ، كما بلغت تمويلات شركات تحصيل الديون 188 مليون وسجلت زيادة بمعدل 14,6%.

توزيع القروض حسب الفاعلين الاقتصاديين

يبرز الجدول الوارد أدناه توزيع إجمالي القروض الممنوحة من طرف مؤسسات الائتمان حسب الفاعلين الاقتصاديين.

القروض حسب الفاعلين الاقتصاديين (بملايين الدراهم)	1995	1996	1997	التغيرات 1997\1996 المبالغ	%
الشركات	80.932	92.441	101.053	8.612	9,3
المقاولات الفردية	20.752	20.350	19.945	405-	2-
الخواص	20.015	22.965	29.174	6.209	27
الجماعات المحلية (1)	3.644	4.140	4.572	432	10,4
عناصر أخرى	11.141	11.443	9.776	1.667-	14,6-
مجموع قروض مؤسسات الائتمان	**136.484**	**151.339**	**164.520**	**13.181**	**8,7**

(1) قروض صندوق التجهيز الجماعي

بلغ مجموع القروض المقدمة للشركات 101,1 مليار أي ما يعادل 61,4% من إجمالي القروض للاقتصاد، وسجل ارتفاعا قدره 8,6 مليار أو 9,3% عوض 11,5 مليار أو 14,2% في سنة 1996.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبخلاف ذلك، تحددت القروض الممنوحة للمقاولات الفردية في 20 مليار درهم وعرفت انخفاضا بمقدار 405 مليون أو 2%، ممثلة بذلك 12,1% من مجموع التمويلات المقدمة من طرف مؤسسات الائتمان.

أما القروض التي استفاد منها الخواص والبالغة 29,2 مليار فقد سجلت توسعا بينا بمقدار 6,2 مليار أو 27% وأسهمت بما يناهز النصف في الارتفاع الإجمالي لسلفات مؤسسات الائتمان. وقد تزايدت القروض للاستهلاك وباقي التمويلات القصيرة الأجل وحدها بحوالي 4 ملايير أو 36,6% وبلغت 14,8 مليار. وموازاة مع ذلك، ارتفعت القروض للسكن بما قدره 2,2 مليار أو 18,5% ووصل مبلغها إلى 14,4 مليار.

ومن جهة أخرى، فقد وقع كل من الصندوق المركزي للضمان والبنوك في دجنبر 1997 على ثلاث اتفاقيات تهدف إلى دعم القطاع الإنتاجي خاصة في مجالات التصدير والاستثمار وذلك في أفق إعادة هيكلة المقاولات.

وفيما يتعلق بالاتفاقية الأولى الخاصة بتمويل مشاريع الاستثمار بشكل عام، فإن تدخل كل من صندوق الضمان والبنوك يتمثل إما في تقديم البنوك لقروض بالدرهم يضمنها صندوق الضمان وإما في منح صندوق الضمان والبنوك ضمانات على القروض بالعملات الأجنبية التي تحصل عليها المقاولات. ويمكن أن تصل التمويلات المقدمة للمشاريع الاستثمارية المضمونة من طرف صندوق الضمان إلى حدود 75% بالنسبة للمقاولات والصناعات الصغرى والمتوسطة وإلى 60% في حالة الإحداث و 70% في حالة توسيع المنشآت القائمة فيما يتعلق بالمقاولات الأخرى.

وبمقتضى الاتفاقية الثانية التي تشمل تمويل برامج تأهيل المقاولات، فإن السلطات العمومية أحدثت صندوقا للضمان يدعى صندوق ضمان القروض المخصصة لتأهيل المقاولات وأوكلت تدبيره للصندوق المركزي للضمان. وينبغي للمقاولات لكي تحصل على ضمانة هذا الصندوق أن تكون قادرة على الاستمرار في نشاطها وأن تتقدم ببرنامج من شأنه تحسين قدرتها التنافسية، وذلك بالإضافة إلى ضرورة مراعاة المعايير المحددة لتعريف المقاولات والصناعات الصغرى والمتوسطة والمتعلقة بالحصيلة الإجمالية وبرنامج الاستثمار اللذين يفترض ألا يتجاوزا ما قدره على التوالي 20 مليونا و10 ملايين درهم. ويمكن أن يتم تمويل برامج إعادة الهيكلة في حدود 70% بواسطة قروض بنكية لمدة تتراوح ما بين 5 و12 سنة مع تأجيل تسديد أصل الدين إلى غاية 3 سنوات وبفائدة تعادل أدنى مستوى سعر الفائدة الأساسي المعمول به.

وأخيرا تتضمن الاتفاقية الثالثة نظاما للضمان لدعم المقاولات المصدرة والمقدمة لعروض أو الحاصلة على صفقات بالخارج. ويمكن لهذه المقاولات الاستفادة من كفالات مختلفة لدى الصندوق المركزي للضمان أو لدى البنوك.

مؤسسات الائتمان

منذ دخول القانون المصرفي الصادر في 6 يوليوز 1993 حيز التطبيق، تشمل مؤسسات الائتمان البنوك وشركات التمويل. ويرخص للبنوك وحدها بتلقي الودائع من لدن العموم تحت الطلب ولأجل سنتين أو أقل بالإضافة إلى ممارستها لكل العمليات المصرفية. أما شركات التمويل التي يحدد مجال نشاطها عند الترخيص بمزاولة أعمالها فلا يمكنها تلقي الودائع إلا لأجل يفوق سنتين.

وتضم قائمة مؤسسات الائتمان المرخص لها 20 مؤسسة بنكية [1] و54 شركة للتمويل مصنفة حسب نوعية العمليات التي تقوم بمزاولتها [2].

النشاط المصرفي

يشمل التحليل المتعلق بالنشاط المصرفي هذه السنة كل البنوك بما فيها المؤسسات المالية الأربع التي تم إدراجها ضمن البنوك[3]. وقد انخفض عدد المؤسسات البنكية من 21 عند نهاية سنة 1996 إلى 20 على إثر عملية اندماج أدت إلى رفع حصة البنوك الستة الأولى من 72,1% إلى 72,8% من إجمالي النشاط المصرفي. وضمن هذه المجموعة فإن المؤسسات الثلاث الكبرى تمثل ما يناهز 47% من مجموع حصيلات البنوك، بينما لا تتجاوز حصة 14 مؤسسة 27,2% عند نهاية سنة 1997.

المبالغ (بملايير الدراهم)	عدد البنوك		مجموع الوضعية المحاسبية المجمعة بملايير الدراهم		مجموع الوضعية المحاسبية المجمعة النسبة المئوية	
	1996	1997	1996	1997	1996	1997
30 فما فوق.....	3	3	119,3	130,9	46,4	46,9
من 20 إلى أقل من 30	3	3	66,1	72,3	25,7	25,9
من 10 إلى أقل من 20	3	3	39,9	44,7	15,5	16
من 5 إلى أقل من 10	1	2	9,3	14,8	3,6	5,3
أقل من 5	11	9	22,7	16,6	8,8	5,9
المجموع	**21**	**20**	**257,3**	**279,3**	**100**	**100**

وصل المبلغ الجاري للموارد والاستخدامات الرئيسية للبنوك عند نهاية السنة إلى 251 مليار درهم[1] وسجل زيادة قدرها 20,5 مليار أو 8,9% عوض 17,5 مليار أو 8,2% في سنة 1996. وقد نتج هذا الارتفاع بما يفوق 46% عن القروض للاقتصاد وفي حدود 19% عن الديون على الخزينة[2].

استخدامات البنوك

بلغت القروض المقدمة للاقتصاد من لدن البنوك في نهاية سنة 1997 ما مجموعه 151,2 مليار درهم وشكلت 60,2% من استخدامات هذه المؤسسات. وقد تزايدت القروض بمقدار 9,5 مليار أو 6,7% مقابل 13 مليار أو 10,1% سنة 1996. وقد هم هذا التباطؤ على وجه الخصوص التمويلات القصيرة الأمد التي مثلت 45,4% من إجمالي القروض وسجلت ارتفاعا نسبته 3,2% فقط عوض 8,7% في السنة السابقة. ويعزى هذا التباطؤ جزئيا إلى الانفراج الذي عرفته خزائن المقاولات التي استفادت من تسديد الخزينة العمومية للأداءات المتأخرة. كما يرجع هذا التطور بدرجة أقل للقروض المتوسطة والطويلة الأجل التي تنامت بمعدل 7,7% مقابل 8,1% عند نهاية السنة الفارطة. وبالإضافة إلى ذلك وصل كل من مبلغ الديون غير المصنفة المكونة بالأساس من التسهيلات غير المسددة عند أجل الاستحقاق ومبلغ القروض معلقة الأداء إلى ما قدره على التوالي 7,2 و16,6 مليار درهم.

---

(1) بما فيها القرض الشعبي الذي يتكون من البنك الشعبي المركزي و19 بنكا جهويا.

(2) القروض للاستهلاك والقروض الإيجارية والقروض العقارية وتحصيل وشراء الفواتير وتدبير وسائل الأداء والكفالة والتمويل على الرهن الحيازي للبضائع.

(3) يتعلق الأمر بالصندوق الوطني للقرض الفلاحي والقرض العقاري والسياحي والبنك الوطني للإنماء الاقتصادي وصندوق التجهيز الجماعي.

(1) فيما يتعلق بالاستخدامات والموارد المختلفة، لا يؤخذ بعين الاعتبار سوى الرصيد الصافي.

(2) يرجع للملحق الإحصائي XIII-1.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وشكلت محفظة سندات الخزينة العمومية بحوزة البنوك البالغة 58,5 مليار درهم ما يفوق 23% من مجموع الاستخدامات وتنامت بمقدار 3,9 مليار أو 7,1% عوض 1,8 مليار أو 3,4% في السنة السابقة. وقد ناهز المبلغ الجاري للأذينات المكتتبة في إطار المحفظة الدنيا للسندات العمومية 3,9 مليار درهم مسجلا تقلصا نسبته 46,2% على إثر تخفيض معدلها في نهاية سنة 1997 من 10% إلى 5% من مستوجبات البنوك. وبخلاف ذلك، وصل مجموع الاكتتابات الإجبارية في أذينات الخزينة المخصصة لتمويل البرامج الاقتصادية والاجتماعية ومشاريع المقاولين الشباب إلى 2,6 مليار بزيادة قدرها 5,7%. وموازاة مع ذلك، ارتفع المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بالمزايدة في نهاية دجنبر 1997 إلى 27 مليار وسجل توسعا بمقدار 4,9 مليار أو 22% يعقب توسعا قيمته 9,7 مليار أو 75,8% في السنة السابقة. وأخيرا فإن الاكتتابات بالتراضي في أذينات الخزينة بلغت 25 مليار وتزايدت بنسبة 7,2%.

أما محفظة التوظيف في السندات غير الحكومية فقد وصلت في نهاية السنة إلى 7 ملايير درهم مسجلة توسعا يناهز مليارين أو 39,2% مقابل 410 مليون أو 8,9% في السنة الفارطة. وقد نتج هذا التوسع بالأساس عن زيادة قدرها 1,3 مليار في مبلغ سندات الدين القابلة للتداول التي هي بحوزة البنوك وخاصة منها شهادات الإيداع التي ارتفع مبلغها في ظرف سنة بمقدار 897 مليون أي بثلاثة أضعاف. وبالإضافة إلى ذلك، تزايدت الاكتتابات في الأذينات وسندات الالتزام بما قيمته 629 مليون، إذ تصاعد المبلغ الجاري لأذينات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي لمدة سنة التي ينبغي للبنوك الاكتتاب فيها في حدود 2% من مستوجباتها بمقدار 117 مليون ليصل إلى 1,8 مليار درهم. أما محفظة سندات المساهمة وما شابهها من استخدامات فقد بلغت 6,6 مليار درهم بزيادة قدرها 518 مليون.

ووصل مجموع كل من محتويات صناديق البنوك وموجوداتها السائلة إلى 12,3 مليار درهم مسجلا ارتفاعا بمقدار 1,8 مليار يعزى بالأخص إلى زيادة قدرها 1,5 مليار في الودائع بالحسابات العادية لدى بنك المغرب التي أصبحت تتضمن منذ شتنبر 1996 الأموال المجمعة برسم الاحتياطي النقدي. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت قيمة الودائع بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزي 359 مليون عند نهاية السنة.

وتحددت الموجودات لدى المراسلين بالخارج وما يماثلها في نهاية دجنبر في 3,4 مليار درهم، وذلك بعد أن عرفت تغيرات هامة خلال السنة.

وأخيرا وصل المبلغ الجاري للقروض ما بين البنوك في نهاية السنة إلى 2,9 مليار درهم وسجل زيادة قدرها 891 مليون أو 43,8%.

موارد البنوك

وصلت ودائع الزبناء تحت الطلب ولأجل إلى 171 مليار درهم مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 17,8 مليار أو 11,6%، أي ضعف التزايد الملاحظ سنة 1996. وقد مثلت نسبة 68,1% من موارد البنوك عوض 66,5% في السنة الماضية. ويعزى هذا التطور من جهة إلى حسابات الشيكات والحسابات الجارية التي تنامت في المجمل بمقدار 6,6 مليار ومن جهة أخرى إلى الودائع التي تدّر فوائد. وتشمل هذه الودائع كلا من الموجودات في الحسابات على الدفاتر والودائع لأجل وكذا سندات الإيداع. وقد وصل مبلغها الجاري إلى 87,8 مليار وارتفع بمقدار 9,9 مليار ممثلا بذلك 51,3% من مجموع الودائع.

ومن جهته تحدد المبلغ الجاري الإجمالي للاقتراضات الداخلية والخارجية فيما قدره 28,7 مليار درهم وشكل 11,4% من مجموع الموارد البنكية عوض 13,5% في السنة السابقة. وقد سجل من نهاية سنة لأخرى انخفاضا قدره 2,4 مليار يرجع بالأساس إلى التقلص بمقدار 1,1 مليار الذي عرفه المبلغ الجاري للاقتراضات الإلزامية بالدرهم والذي أصدر القرض العقاري والسياحي ما يناهز ثلثيه. كما أن الاقتراضات الخارجية التي هي بذمة الصندوق الوطني للقرض الفلاحي بما يفوق النصف منها قد تراجعت إلى 14,9 مليار درهم وانخفضت بمقدار 1,3 مليار.

أما الأموال الذاتية للبنوك، فوصلت إلى 23,7 مليار درهم وشكلت ما يناهز 9,4% من الموارد عوض 9,8% في السنة الماضية. وقد ارتفعت بمقدار 1,1 مليار أو 4,8% عوض 2,4 مليار أو 11,6% في سنة 1996. وبلغت هذه السنة الزيادات في رأس المال والتي قامت بها خمس مؤسسات ما قدره 162 مليون عوض 850 مليون خلال العام السابق. كما عززت الاحتياطيات بما قدره 1,3 مليار عوض 739 مليون سابقا.

ومن جهتها، فاقت المخصصات 12 مليار درهم وتنامت بمقدار 1,5 مليار أو 13,8% بعد أن كانت قد ارتفعت بما قدره 1,9 مليار أو 21,1% في نهاية السنة السابقة التي صادفت انقضاء الأجل الممنوح للبنوك من أجل مراعاة تغطية القروض معلقة الأداء وفق الشروط التي سنت سنة 1993 وعدلت في سنة 1995.

وبالنسبة للاقتراضات فيما بين البنوك بما فيها اكتتابات البنوك في السندات المصدرة من طرف المؤسسات المالية المتخصصة التي أصبحت تحمل صفة مؤسسات بنكية، فقد وصلت إلى 8,2 مليار درهم وتزايدت بمقدار 2,5 مليار أو 43,7%. أما المبلغ الجاري للتسبيقات الممنوحة من طرف صندوق الإيداع والتدبير في إطار السوق النقدية فلم يتعد 916 مليون وانخفض بنسبة 18,9%. وفي الأخير، بلغ التجاء البنوك لمعهد الإصدار في آخر السنة ما قدره 1,2 مليار درهم، أي بانخفاض يفوق النصف مقارنة مع السنة الماضية.

نشاط مؤسسات التمويل

بلغت الحصيلة الإجمالية لمؤسسات التمويل في نهاية سنة 1997 ما مجموعه 19,1 مليار درهم وسجلت ارتفاعا قدره 4,8 مليار أو 34% تقريبا، يزيد بكثير عن النمو بمقدار 2,8 مليار أو 24,3% الملاحظ في السنة السابقة. وتعزى هذه النتيجة بالأساس إلى شركات الائتمان لأجل الاستهلاك التي تزايدت حصيلتها بمقدار 3,1 مليار أو 40,6% لتصل إلى 10,9 مليار. وموازاة مع ذلك، بلغت في آخر السنة حصيلة شركات الائتمان الإيجاري 6,1 مليار وارتفعت بمقدار 1,1 مليار أو 23,4% عوض 811 مليون أو 19,8% في نهاية السنة الماضية[1].

شركات الائتمان للاستهلاك

تتخصص شركات الائتمان للاستهلاك وعددها 35 بالأساس في تمويل عمليات بيع السلع التي يتم أداؤها بأقساط. وقد وصل المبلغ الجاري لما قدمته من تسهيلات إلى 10,2 مليار درهم، أي ما يفوق 94% من مجموع استخداماتها بينما يتشكل الباقي على الخصوص من المستحقات والأصول السائلة.

أما فيما يتعلق بالموارد، فمازالت الاقتراضات التي بلغت 6,7 مليار درهم في نهاية سنة 1997 تمثل 61,5% من مجموع الخصوم عوض 54,5% في السنة السابقة و46,7% في 1995. ويعزى هذا التزايد أساسا إلى ديون التمويل[1] التي وصلت إلى 3,7 مليار من ضمنها 1,1 مليار في شكل سندات أصدرت في سوق الرساميل. وفيما يرجع للموارد ذات أجل قصير والمكونة بالخصوص من الالتجاء للأبناك فقد ناهزت 3 مليارات أو 27,5% من الموارد وسجلت ارتفاعا ملحوظا بلغ 558 مليون أو 23% عوض 564 مليون أو 30,3% في نهاية السنة الماضية. ومن جهتها، وصلت الأموال الذاتية وما شابهها إلى مليارين فتنامت بمقدار 463 مليون عوض 309 مليون تقريبا في سنة 1996.

(1) يرجع للملحقين الإحصائيين 2-XIII و3-XIII.
(1) الالتزامات التي تفوق مدتها سنة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

شركات الائتمان الإيجاري

تقوم هذه الشركات، وعددها ثمانية، بعمليات إيجار السلع التجهيزية أو العقارات المعدة لغرض مهني، التي تمكن المستأجر من أن يمتلك عند تاريخ محدد كل أو بعض السلع أو العقارات المستأجرة. ولقد وصل المبلغ القائم لعمليات الإقراض الإيجاري عند نهاية 1997 إلى 5,6 مليار درهم، مسجلا بذلك زيادة قدرها 973 مليون أي بنسبة 20,8% بدلا من 752 مليون أو 19,2% سنة من قبل، ومثلت بالتالي 93,2% من الاستخدامات عوض 95,2% سنة 1996.

وكما هو الشأن بالنسبة لشركات قروض الاستهلاك، تمول شركات القروض الإيجارية نشاطها أساسا عن طريق الاقتراضات، التي بلغت عند نهاية السنة 4,3 مليار درهم أي ما يعادل 71,4% من حصيلتها. وقد وصلت ديون التمويل بمفردها إلى 3,7 مليار درهم، من ضمنها 679 مليون على شكل إصدار سندات، في حين ارتفعت إلى 641 مليون تسهيلات الصندوق التي حصلت عليها شركات الائتمان الإيجاري من طرف البنوك. أما الأموال الذاتية وما يشابهها، التي تحددت في 808 مليون، فإنها شكلت 13,3% من الموارد وتزايدت بما قدره 161 مليون.

شركات التمويل الأخرى

تندرج شركات التمويل الأخرى ضمن خمسة أصناف حسب مجال نشاطها. ومن ضمنها تتخصص شركات القرض العقاري، وعددها اثنان، في تمويل العمليات العقارية وبالأخص التسليفات المضمونة برهون. أما شركات تحصيل وشراء الفواتير فتقوم باستيفاء وإن اقتضى الحال بتعبئة الديون التجارية، الداخلية منها والخارجية، المستحقة لزبنائها. أما شركات الكفالة، فإنها بالأساس تمنح لزبنائها قروضا بواسطة التوقيع، وذلك حتى تيسر لهم الحصول على تمويلات من لدن مؤسسات ائتمانية أخرى. وفي الأخير، يكاد نشاط شركات تدبير وسائل الأداء يقتصر على إدارة بطاقات الأداء.

وفي مختتم سنة 1997، ارتفعت الحصيلة المجمعة لهذه المؤسسات إلى 2,2 مليار درهم، مسجلة بالتالي زيادة قدرها 549 مليون أو 33,6%. ولقد مثلت تسليفاتها المصروفة أكثر من نصف موجوداتها، إذ بلغت 1,1 مليار درهم على إثر زيادة بما قدره 317 مليون عوض 220 مليون سنة من قبل. أما فيما يخص القروض بواسطة التوقيع، المقدمة من طرف شركات الكفالة والمدرجة خارج الحصيلة، فإنها وصلت إلى 3,1 مليار مسجلة زيادة بمقدار 576 مليون. وفي الأخير، بلغ مجموع ما يحوزه هذه الشركات من أموال ذاتية وما شابهها حوالي 556 مليون أي ما يمثل أكثر من ربع خصومها.

المراقبة البنكية

من أجل تعزيز سلامة ومتانة النظام البنكي في محيط يتسم بتحرير تدريجي للقطاع المالي، أدخلت منذ بداية التسعينات تغييرات هامة على المعاملات الاحترازية اللازم التقيد بها من طرف البنوك والتي وسع سنة 1997 مجال تطبيقها بحيث أصبحت تشمل شركات التمويل[1]. ولقد تم في المجمل احترام هذه المعاملات الاحترازية.

وهكذا، وصل إلى 11,2% في المتوسط المعامل الأدنى للملاءة المحدد في 8% والذي يتمثل في نسبة الأموال الذاتية الصافية للبنوك إلى موجوداتها وتعهداتها بواسطة التوقيع، مرجحة حسب مدى ما تنطوي عليه من مخاطر. وبالمثل، فإن معامل السيولة - المحدد كنسبة فيما بين أصولها المتيسرة والقابلة للتحويل إلى سيولات خلال أجل قصير، من جهة، ومستوجباتها تحت الطلب أو لأجل قصير، من جهة أخرى - قد بلغ 69% وتعدى بذلك المعدل الأدنى الذي حدد في 60%. كما استمرت البنوك في تصنيف القروض معلقة الأداء وفق القواعد المحدثة سنة 1993 والمعدلة سنة 1995، إذ عمدت إلى تغطيتها عن طريق المؤونات بنسبة 20% أو 50% أو 100% حسب ما إذا كانت هذه القروض تبدو شيئا ما متعذرة الاسترداد أو مشكوكا في استردادها أو يعتبر استرجاعها متعذرا. وفيما يتعلق بنشاط سوق الصرف، بقيت وضعيات الصرف للبنوك ضمن الحدود المسموح بها وظل مستواها منخفضا باستثناء بعض المؤسسات التي تراوحت وضعيتها الإجمالية الصافية ما بين نسبة 12% من أموالها الذاتية والمعدل الأقصى القانوني المحدد في 20%.

ومن جهة أخرى وضعت السلطات النقدية في بداية 1997 معدلا أقصى لنسب الفائدة الاتفاقية، وذلك بغية حماية الزبناء من أي تطبيق فاحش للشروط المدينة بعد تحرير أسعار الفائدة. ويتمثل هذا المعدل، الذي يتم تحديده كل ستة أشهر، في نسب الفائدة المتوسطة المطبقة من طرف مؤسسات الائتمان خلال الستة أشهر السالفة مع إضافة هامش قدره 70%. كما أنه يشكل الحد الأقصى "للمعدل الفعلي الإجمالي" الذي يتحمله الزبناء والذي يعادل نسبة مبلغ الفوائد وباقي المصاريف المقتطعة من طرف مؤسسة الائتمان إلى مبلغ القرض الممنوح.

ولقد تم تحديد المستوى الأقصى للفوائد الاتفاقية عند 20,42% فيما يخص الفترة المتراوحة ما بين فاتح أبريل و30 شتنبر 1997 وعند 19,64% فيما يتعلق بالفترة الممتدة من فاتح أكتوبر 1997 إلى 31 مارس 1998.

إدارة أدوات الأداء

تندرج عملية إصدار النقود الائتمانية ضمن اختصاصات بنك المغرب وفقا لمقتضيات قانونه الأساسي، بينما حدد الإطار المنظم لإدارة وسائل الأداء الكتابية من طرف مؤسسات الائتمان في القانون البنكي الصادر في سنة 1993 وذلك على الخصوص من أجل مواكبة تطور النظام الوطني للأداءات. وعلاوة على ذلك، وبغية تأمين سلامة المعاملات، فإن المشرع قد عدل المقتضيات المتعلقة بالشيك عند إعادة صياغة مدونة التجارة الصادرة سنة 1996.

وهكذا، فإن قانون 6 يوليوز 1993 المتعلق بمزاولة نشاط مؤسسات الائتمان ومراقبتها قد عرف وسائل الأداء بكونها جميع الوسائل التي تمكن أي شخص من تحويل أموال كيفما كانت الوثيقة أو الطريقة التقنية المستعملة لذلك. وينطبق هذا التعريف الواسع والتطوري على جميع وسائل الأداء ومن ضمنها تلك التي لم يكن ينظمها من قبل أي نص قانوني خاص مثل بطاقات الأداء. واعتبر قانون 1993 كذلك عملية وضع وسائل الأداء رهن تصرف العملاء أو القيام بإدارتها كإحدى العمليات الثلاثة الرئيسية التي تنفرد مؤسسات الائتمان بمزاولتها كما هو الشأن بالنسبة لعمليتي تلقي الأموال من الجمهور وتوزيع القروض. ويظهر إخضاع هذا النشاط لمراقبة بنك المغرب حرص السلطات النقدية على تتبع تطور مجموع وسائل الأداء بصفة أدق والسهر على أمن وسلامة المعاملات. وعلاوة على ذلك، فإن القانون الأساسي لمعهد الإصدار يسمح لهذا الأخير بأخذ كل مبادرة تهدف إلى تسهيل حركات الأموال ويخول له الحق في إحداث غرف المقاصة وتسييرها.

وفضلا عن ذلك، عرف التنظيم القانوني لوسائل الأداء إصلاحا هاما ابتداء من شهر أكتوبر 1997 حينما دخلت حيز التطبيق المقتضيات الجديدة لمدونة التجارة والمتعلقة بالأوراق التجارية وبالشيك خاصة. ومن الأهداف الرئيسية لإصلاح الإطار القانوني المنظم لاستعمال الشيك الحفاظ على الدور الموكول

(1) يتعلق الأمر بالمعامل الأدنى للملاءة وبالمعامل الأقصى لتوزيع المخاطر.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لهذه الوثيقة كوسيلة أداء واجتناب استعمالها لأغراض أخرى، وذلك عند طريق إحداث عقوبات صارمة خاصة ضد الأشخاص اللذين يقبلون أخذ شيكات كضمان لديونهم.

النقود الائتمانية

يصدربنك المغرب الأوراق النقدية والقطع المعدنية التي لها وحدها حق الرواج القانوني وقيمة العوض داخل مجموع تراب المملكة. وقد وصل مبلغها في نهاية دجنبر إلى 51,1 مليار درهم، منها 50,2 مليار على شكل أوراق نقدية بلغ عددها 520,7 مليون وسجل ارتفاعا طفيفا قدره 0,7% عوض 4,7% في سنة 1996.

الأوراق النقدية المتداولة في نهاية شهر دجنبر	العدد (بالآلاف الوحدات)			القيمة (بملايين الدراهم)		
	1995	1996	1997	1995	1996	1997
5 دراهم	4.569	4.531	4.513	22,9	22,7	22,6
10 دراهم	116.473	106.399	86.027	1.164,7	1.064;0	860,3
20 درهما	-	12.144	24.475	-	242,9	489,5
50 درهما	42.109	40.054	38.628	2.105,5	2.002,7	1.931,4
100 درهم	252.342	261.419	264.771	25.234,2	26.141,9	26.477,1
200 درهم	78.373	92.394	102.319	15.674,6	18.478,8	20.463,7
مجموع الأوراق النقدية..	493.866	516.941	520.733	44.201,9	47.953,0	50.244,6
مجموع القطع المعدنية....	1.120,6	1.181,5	1.238.107	649,7	749,6	816,9

لازالت حصة الأوراق من فئة 100 درهم مهيمنة إذ بلغت أكثر من نصف الأوراق المتداولة. غير أن حصة الأوراق من فئة 200 درهم هي التي تميل إلى الارتفاع إذ تزايدت من 15,9% سنة 1995 إلى 19,6% سنة 1997. وقد مثلت هاتان الفئتان لوحدهما نسبة 93,4% من مجموع قيمة الأوراق النقدية و70,5% من عددها الإجمالي. كما أن عملية إحلال القطعة النقدية من فئة 10 دراهم المتداولة منذ سنة 1995 محل الورقة النقدية من نفس الفئة قد استمرت خلال سنة 1997 التي تقلصت في نهايتها حصة هذه الورقة ضمن عدد الأوراق النقدية وتراجعت إلى 16,5% عوض 20,6% في سنة 1996. وعلى العكس من ذلك، تعززت حصة الأوراق من فئة 20 درهما المصدرة سنة 1996 وأصبحت تمثل 4,7% من عدد الأوراق المتداولة عوض 2,3% في السنة الماضية.

إن حاجيات الجمهور من أوراق وقطع معدنية تستدعي من البنوك ومن المحاسبين العموميين القيام بحركات للأموال على مستوى شبابيك بنك المغرب في شكل دفعات وسحوبات [1].

بملايين الدراهم	1995	1996	1997
سحب الأموال	41.102	43.639	44.661
دفع الأموال	38.902	39.788	42.304
صافي الأموال المسحوبة.....	2.200	3.851	2.357

يتم سحب الأموال من شبابيك بنك المغرب في كل الحالات تقريبا عن طريق عمليات الأداء وهي بالأساس عمليات سحب النقود من الحسابات التي تقوم بها البنوك والمحاسبون العموميون لدى البنك المركزي. أما في الحالات الأخرى فيتم السحب عبر عمليات الصرف والتبادل. وقد وصل المقدار المسحوب طيلة سنة 1997 في المجمل إلى ما قيمته 44,7 مليار درهم فارتفع بنسبة 2,3% عوض 6,2% في سنة 1996. وفيما يخص عمليات دفع الأموال والتي تقوم بها البنوك بالأساس، فقد بلغت 42,3 مليار درهم وتزايدت بمعدل 6,3% عوض 2,3% خلال السنة الماضية. وقد أسفر هذان التطوران المختلفان من سنة لأخرى عن سحب صافي للأموال قدره 2,4 مليار بدلا مما يناهز 3,9 مليار المسجلة خلال سنة 1996. وتعزى هذه النتيجة جزئيا إلى الانخفاض الحاد الذي عرفه الإنتاج الفلاحي في سنة 1997 والذي أسفر عن تقلص المداخيل والمعاملات وبالتالي انخفاض الطلب على النقود في الوسط القروي.

وعند استلامه للأموال المدفوعة بشبابيكه، يقوم بنك المغرب مباشرة بفرزها وذلك بغية الحفاظ على جودة الأوراق النقدية المتداولة.

بالآلاف الأوراق	1996 العدد	1996 نسبة التغير (%)	1997 العدد	1997 نسبة التغير (%)
الأوراق المدفوعة بالشبابيك	402.124	- 1,8	416.171	+ 3,5
الأوراق المفروزة	367.097	- 8,4	344.948	- 6,1
الأوراق التي يجب إلغائها	233.574	- 2,1	202.096	- 13,5

وهكذا تم خلال سنة 1997 فحص ما يقرب من 345 مليون ورقة نقدية. وقد أسفرت هذه العملية عن إلغاء 202 مليون ورقة غير صالحة للتداول.

الأداءات الكتابية

تتم الأداءات الكتابية عن طريق استعمال بعض الأدوات مثل الشيك، أو بطاقة الأداء أو التحويل. وتمكن هذه الأدوات من تبادل الأموال الموجودة بالحسابات تحت الطلب المفتوحة لدى النظام البنكي والمحاسبين العموميين. وقد وصلت الودائع بالحسابات الدائنة تحت الطلب في نهاية دجنبر 1997 إلى ما قدره 92,2 مليار درهم.

وسائل الأداء الكتابي

الشيك

إن مقتضيات مدونة التجارة الجديدة المنظمة للشيك والتي دخلت حيز التطبيق في أكتوبر 1997 تعتبر نتيجة لمسلسل إصلاح بوشر بمشاورة مع القطاع البنكي، وذلك بغية تعزيز مصداقية وسيلة الأداء هاته وجعل استعمالها من طرف الفاعلين الاقتصاديين أكثر أمانا. وقد فرض هذا الهدف نفسه لا سيما وأن مقتضيات القانون الجديد أصبحت تلزم التجار بالتوفر لأغراضهم التجارية على حسابات بنكية أو ما شابهها وباستعمال شيك مسطر أو تحويل لتسديد كل معاملة تفوق قيمتها عشرة آلاف درهم، وهي القيمة التي تم رفعها إلى عشرين ألف درهم بمقتضى قانون المالية 97-1998.

وهكذا، فإن مقتضيات مدونة التجارة الجديدة المتعلقة بالشيك قد اهتمت بتحيين ظهير 19 يناير 1939 وبإعطاء طابع شرعي للاتفاقية المبرمة بين البنوك بتاريخ 29 نونبر 1989 والمتعلقة بعوارض الأداء. كما أنه دعم حقوق حامل الشيك وأقر عقوبات أكثر صرامة ضد مصدري الشيكات والمؤسسات البنكية الذين يخالفون مقتضياته، وذلك من أجل تدعيم مصداقية الشيك.

(1) يرجع للملحق الإحصائي XIV-1.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التشريع الجديد للشيك

عند صياغة مدونة التجارة، أدخل المشرع تعديلات ملحوظة على ظهير 19 يناير 1939 مع الاحتفاظ بمجمل مقتضياته. فبالنسبة لاستعمال الشيك، همت التغييرات الأساسية آجال التقديم والتقادم وكذا شروط التعرض على الأداء.

وهكذا مدد أجل التقديم إلى عشرين يوما فيما يخص الشيكات التي تصدر وتؤدى بالمغرب وإلى ستين يوما بالنسبة للشيكات المصدرة خارج المغرب، وذلك بغية السماح لحامل الشيك بالاستفادة من مدة أطول للقيام بمسطرة الاحتجاج التي يجب أن تتم داخل أجل التقديم. ويعتبر الاحتجاج بمثابة أمر بالوفاء توجهه كتابة الضبط بالمحكمة إلى الساحب كما أصبح يخول لحامل الشيك موضع الاحتجاج حق المطالبة بممارسة حجز تحفظي لممتلكات الموقعين على الشيك. ويمكنه أن يطالب ببيع الأشياء المحجوزة إذا لم يتم الوفاء بالشيك في غضون الثلاثين يوما التي تلي تاريخ الحجز .

أما مدة تقادم رجوع الحامل على المسحوب عليه والتي يجب خلالها على هذا الأخير أن يفي بالشيك، فقد تم تقليصها من 3 سنوات إلى سنة واحدة بعد انقضاء أجل التقديم للأداء.

ومن جهة أخرى، دققت مدونة التجارة شروط التعرض على أداء الشيك. وهكذا أصبح من اللازم تأكيد التعرض كتابيا، كما أن القانون حدد الحالات المسموح فيها بالتعرض وهي ضياع الشيك وسرقته والاستعمال التدليسي له أو تزويره وكذا حالة التسوية أو التصفية القضائية للحامل.

إدارة عوارض الأداء

شددت مقتضيات مدونة التجارة كذلك النظام الزجري رامية بالخصوص إلى الوقاية من ظاهرة إصدار الشيك بدون مؤونة وإلى محاربتها. ويسمى الشيك بدون مؤونة إذا لم تكن هذه الأخيرة متوفرة بالكامل عند تقديمه إلى الأداء كما يعتبر عارضا للأداء امتناع المسحوب عليه من أداء شيك بدون مؤونة. وقد أكدت مدونة التجارة الجديدة وحددت صلاحيات بنك المغرب فيما يخص تنظيم وإدارة نظام مركزة وتبليغ عوارض الأداء. وحددت كذلك واجبات مختلف المؤسسات المنخرطة في هذا النظام مع إشراك السلطة القضائية فيه. كما عرفت مدونة التجارة المؤسسات البنكية التي يجب عليها أن تشارك في هذا النظام بأنها كل مؤسسة قرض أو كل هيئة مؤهلة قانونيا لمسك حسابات يمكن أن تسحب عليها شيكات.

واجبات المؤسسات البنكية

وكإجراء وقائي، أصبحت مدونة التجارة تلزم المؤسسات البنكية باستشارة بنك المغرب قبل تسليم صيغ شيكات لزبون جديد. وفي حالة حدوث عارض للأداء، يجب على المؤسسة البنكية أن تصرح به للمصلحة المركزية لعوارض الأداء التي يديرها بنك المغرب. ويجب عليها أيضا أن تبعث برسالة إلى صاحب الحساب تأمره فيها من جهة بإعادة صيغ الشيكات التي في حوزته وفي حوزة موكليه إلى كل المؤسسات البنكية التي يتعامل معها. كما تبلغه من جهة أخرى بقرار منعه من إصدار شيكات لمدة عشرة سنوات عوض سنة من قبل. ولا يشمل هذا المنع الشيكات المخصصة للسحب من الشباك وكذا الشيكات التي يتم اعتمادها. إلا أنه رغم تمديد هذه المدة فقد أصبح بإمكان كل من أصدر شيكا بدون مؤونة أن يسوي وضعيته في أي وقت بتوفيره للمؤونة اللازمة وبأدائه لغرامة جبائية شريطة أن لا يكون تحت طائلة منع قضائي. ذلك أنه يمكن للمنع البنكي أن يكون مصحوبا بمنع قضائي بعدم إصدار شيكات لمدة قد تصل إلى خمس سنوات. ويجب على المؤسسة البنكية زيادة على ذلك أن تسلم لحامل الشيك الذي لم يتم الوفاء به شهادة رفض الأداء. وإن عدم التزام المؤسسات المصرحة بواجباتها المختلفة هاته لمن شأنه أن يعرضها لغرامات مالية.

دور بنك المغرب

يضطلع بنك المغرب بمهمة مركزة المعلومات التي يستقيها من الهيئات المصرحة وإبلاغ مجموع المؤسسات البنكية بالمعطيات المتعلقة بالساحبين الذين طالهم منع بنكي أو قضائي بإصدار شيكات. وتصرح هذه الهيئات بكل خرق لهذا المنع إلى بنك المغرب الذي يبلغه بدوره إلى السلطة القضائية كما يوافيها كذلك بالخروقات للتشريع التي تقوم بها المؤسسات البنكية. وبالفعل، فإن القانون قد خول للسلطة القضائية وحدها حق تطبيق العقوبات الزجرية في حق المؤسسات المسحوب عليها والساحبين الذين لم يحترموا التشريع الجاري به العمل. ولا يتعرض هؤلاء الساحبون لغرامات مالية فحسب بل كذلك إلى عقوبات يمكن أن تصل إلى خمس سنوات سجنا. ومن جهتها، تبلغ السلطة القضائية بنك المغرب بقرارات المنع الصادرة عن المحاكم من أجل مركزتها.

بطاقات الأداء

تم إدخال البطاقات البنكية إلى المغرب في أواخر السبعينيات بينما أحدثت أول شركة متخصصة في إدارة هذه البطاقات في سنة 1986.

إن بطاقات الأداء تنظمها حاليا مدونة التجارة الجديدة التي تبين بأن شروط وكيفية استعمالها يجب أن تحددها اتفاقيات تبرم بين المؤسسة التي تصدر البطاقة ومالك وسيلة الأداء من جهة وبين نفس المؤسسة والتاجر المنخرط من جهة أخرى. إلا أن هذه الاتفاقيات يجب أن تحترم القواعد التي فرضتها مدونة التجارة فيما يخص استعمال وسائل الأداء. كما أن العقوبات الجنائية التي تضمنتها المدونة في حالة الاستعمال التدليسي لوسائل الأداء أو تزويرها تنطبق كذلك على البطاقات البنكية.

وتقوم حاليا أربع مؤسسات ائتمان تم اعتمادها سنة 1994 بإدارة وتزويد الزبائن بوسائل الأداء. وتدير ثلاثة منها البطاقات الصادرة عن مؤسسات القرض التابعة لشبكتها وكذا بطاقات دولية. كما تخصصت المؤسسة الرابعة في معالجة ومقايضة "صيغ الأورو شيك" التي يتم تداولها في المغرب. وتقوم مؤسستان بنكيتان بإدارة مباشرة للبطاقات التي تصدرها.

وقد بلغ عدد البطاقات التي أصدرتها مؤسسات القرض حتى نهاية 1996 ما يناهز 461.000 وحدة. وتستعمل سواء لسحب الأموال من الشبابيك الأوتوماتيكية أو لتسديد المشتريات التي تتم في محلات التجار المنخرطين، وتقوم بعض البطاقات بملء هاتين الوظيفتين.

وعلاوة على ذلك، تضع بعض مجموعات التوزيع التجارية رهن تصرف زبنائها بطاقات خاصة غالبا ما تكون مقرونة بتسهيلات ائتمانية تمكنهم من القيام بمشتريات من السلع والخدمات لدى هذه المجموعات وحدها.

قنوات التبادل فيما بين البنوك

وفي انتظار العمل بوسائل آلية مازالت قنوات الاستخلاص فيما بين البنوك بالمغرب تعتمد على تبادل القيم في شكل أوراق عن طريق غرف المقاصة [1] . ويبلغ عدد هذه الغرف سبعة عشر تديرها وكالات بنك المغرب وتكون أماكن للتبادل يلتقي فيها كل يوم عمل ممثلو كل من البنوك والخزينة العمومية ومصلحة الشيكات البريدية والبريد لتنفيذ عمليات زبنائهم. وعند انتهاء حصة التبادل اليومية يتم تسجيل الرصيد الدائن أو المدين لكل مشارك في حسابه المفتوح لدى بنك المغرب.

(1) يرجع للملحق الإحصائي XIV-2.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

السنة	عدد العمليات (بـــالآلاف)			قيمة العمليات (بملايين الدراهم)			
	أوراق تجارية	شيكات	المجموع	أوراق تجارية	شيكات	تحويلات	المجموع
1995	1.834	14.491	**16.325**	52.557	321.231	112.376	**486.164**
1996	2.067	15.384	**17.451**	57.173	338.198	127.738	**523.109**
1997	2.104	16.364	**18.468**	55.692	365.344	184.723	**605.759**

ارتفع عدد الأوراق التجارية والشيكات المتبادلة سنة 1997 فيما بين البنوك داخل غرف المقاصة بمعدل 5,8% ليصل إلى 18,5 مليون عملية، همت نسبة تفوق 88% منها الشيكات. كما أن القيمة الإجمالية للمبادلات التي تمت خلال هذه السنة وبما فيها التحويلات قد ناهزت 606 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا نسبته 15,8%. ويعزى هذا التطور بصفة رئيسية إلى التحويلات التي عرفت نموا قويا قارب معدله 45% فارتفعت حصتها من 24% إلى 31%. وتراجعت حصة الشيكات من 65% إلى 60% نظرا لأن قيمتها لم ترتفع سوى بنسبة أقل بلغت 8%.

وعرفت نسب الأوراق التجارية والشيكات المرجعة لأسباب مختلفة في غرف المقاصة تراجعا طفيفا من سنة لأخرى فظلت تناهز في المعدل على التوالي 2% و3%، سواء تعلق الأمر بالعدد أو بالقيمة.

سوق الرساميل

تميزت سوق الرساميل في سنة 1997 بتنامي حجم المعاملات بشكل عام وبتوسع بين لنشاط التدبير الجماعي للادخار وكذا ببروز ارتباط بين مختلف مكونات السوق.

وموازاة مع ذلك، عمل مجلس القيم المنقولة على إعداد نصوص تنظيمية جديدة كما تم إحداث شركة مساهمة لتقوم بمهام الوديع المركزي، وذلك بغية تعزيز حماية المدخرين وتوفير الضمانات اللازمة لإنجاز المعاملات المتعلقة بالقيم المنقولة.

وطبقا للقانون الصادر في 21 شتنبر 1993 والقاضي بإحداث مجلس القيم المنقولة قام هذا المجلس بتحديد المعلومات ذات الأهمية بالنظر إلى التأثير الذي يمكن أن تحدثه على تسعير السندات والتي ينبغي للشركات المدرجة بالبورصة أن تقوم بنشرها ضمن الإعلانات القانونية. كما أوضح المجلس الظروف المحيطة بجنحة استعمال معلومات سرية وحدد الأشخاص المطلعين على هذه المعلومات والعمليات التي يحضر عليهم القيام بها. وبالإضافة إلى ذلك، أعد المجلس تعريفا دقيقا لمفهوم المعلومات الخاطئة والمضللة التي تهم وضعية مصدري السندات وكذا التطورات المرتقبة لنشاطهم، وذلك بهدف تلافي كل تحريف للمعلومات الموجهة للعموم. ويتعرض الأشخاص الذين يخالفون هذه المقتضيات للعقوبات المنصوص عليها في القانون المشار إليه أعلاه والتي تتضمن غرامات وعقوبات بالسجن لمدة تتراوح ما بين 3 أشهر وسنتين. ومن جهة أخرى، حددت طرق تطبيق القانون 34-96 الذي نص على ضرورة قيام كل شخص تتجاوز مساهمته حدودا معينة في شركة مدرجة بالبورصة بالتصريح بذلك للشركة المعنية وكذا لمجلس القيم المنقولة وشركة بورصة القيم بالدار البيضاء. ويرمي هذا الإجراء إلى الرفع من شفافية التعاملات وتجنب حدوث سيطرة على رأسمال الشركات المسعرة دون علم المساهمين.

أما على الصعيد المؤسسي فقد تم في يونيو 1997 إحداث شركة للقيام بمهام الوديع المركزي طبقا للقانون الصادر في هذا الشأن في سنة 1996. وقد تم الاكتتاب في رأسمال هذه الشركة البالغ 20 مليون درهم في حدود 11 مليون من طرف كل من الخزينة العمومية وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير وفيما تبقى من لدن القطاع المالي الخاص وبالأساس البنوك وشركات التأمين.

وقد تواصل توسع مختلف الأسواق في سنة 1997 حيث لوحظ ارتفاع كبير في حجم المعاملات سواء فيما يتعلق بالسوق القائمة بين البنوك أم بسوق سندات الدين القابلة للتداول. أما بورصة القيم فقد تزايد نشاطها نتيجة بالأساس للتعاملات في السوق الثانوية بالنظر إلى قلة الإصدارات الجديدة التي لازالت تطبع هذه السوق. وبالفعل، فقد دفعت هذه الوضعية مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة إلى توجيه استثماراتها بدرجة أهم نحو الأدوات ذات العائد الثابت.

السوق النقدية

تميزت السوق النقدية بتوسع إصدارات سندات الدين القابلة للتداول ضمن ظرفية اتسمت بانخفاض أسعار الفائدة. وبالفعل، فإن تراجع المعدلات في السوق القائمة ما بين البنوك تحت تأثير تدخل البنك المركزي قد انعكس على باقي مكونات السوق النقدية. كما سجل تزايد في التعاملات في السوق الثانوية. غير أن هذا التزايد يعزى بدرجة أهم إلى عمليات بيع وإعادة شراء أذينات الخزينة التي تتم ما بين البنوك وكذا ما بين هذه الأخيرة وعملائها أكثر مما هو مرتبط بعمليات البيع والشراء الباتة.

السوق القائمة بين البنوك

وصل متوسط حجم المعاملات الشهري في السوق ما بين البنوك في سنة 1997 إلى 7,8 مليار درهم مقابل 6 ملايير في السنة السابقة. وقد ارتفعت الاقتراضات المتبادلة ما بين البنوك[1] التي تشكل النصيب الأوفر من التعاملات بشكل ملموس حيث انتقلت بالمتوسط الشهري من 4,6 مليار إلى 6,7 مليار[2]. وقد تواصل توجه أسعار الفائدة نحو التراجع الملاحظ في هذه السوق منذ سنة 1996، وأنجزت المعاملات في المجمل بمعدل متوسط قدره 6,71% عوض 7,29% في سنة 1996 و 7,66% في سنة 1995.

سوق سندات الدين القابلة للتداول

استمر توسع سوق سندات الدين في سنة 1997 بالموازاة مع تزايد إصدارات شهادات الإيداع وسندات شركات التمويل من جهة، ومن جهة أخرى مع تنامي المعاملات بالنسبة لأذينات الخزينة بالمزايدة سواء على صعيد الإصدارات الأولية أم فيما يتعلق بالعمليات في السوق الثانوية.

إصدارات أذينات الخزينة القصيرة والمتوسطة الأجل

وصل مجموع الاكتتابات في الأذينات المصدرة لأمد قصير ومتوسط بالمزايدة في سنة 1997 إلى 15,8 مليار درهم، وسجل ارتفاعا قويا مقارنة مع المبلغ المحقق في سنة 1996 الذي وصل إلى 10,8 مليار والذي لا يشمل الأذينات لمدة 5 سنوات التي قامت البنوك باقتنائها في حدود 5,7 مليار على إثر خفض الحد الأدنى لمحفظة السندات العمومية. وقد توسعت توظيفات البنوك

---

(1) بما فيها البنك الوطني للإنماء الاقتصادي والقرض العقاري والسياحي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي وبنك العمل وصندوق التجهيز الجماعي.

(2) يرجع للملحقين الإحصائيين XV-1 و XV-2.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بما يناهز 60% وبلغت 11,5 مليار، أي ما يمثل 73% من المبلغ الإجمالي، نتيجة بالأساس للاكتتابات المنجزة في حدود 8,4 مليار من طرف المؤسسات الخمس التي اكتسبت صفة وسيط في أذينات الخزينة. كما تحددت اكتتابات صندوق الإيداع والتدبير الذي يتوفرعلى نفس الصفة في 1,6 مليار. وقد انخفضت أسعار الفائدة المطبقة على هذه الإصدارات وتراوحت ما بين 7,35% و 9,21% عوض معدلات ما بين 7,50% و 10% في سنة 1996. وبالنظر إلى التسديدات البالغة 7,2 مليار فإن المبلغ الجاري للأذينات القصيرة والمتوسطة الأجل المصدرة بالمزايدة وصل إلى 29,6 مليار[1] مسجلا ارتفاعا بما يفوق 40%.

وتحدد مجموع الاكتتابات برسم الاقتراضات الوطنية في سنة 1997 في 3,7 مليار درهم. غير أن الاكتتابات التي تمت في إطار الإصدار المنجز في دجنبر البالغة 2,2 مليار لم يتم احتسابها إلا في يناير 1998. وباعتبار الأذينات التي تم اقتناؤها من طرف البنوك وشركات التأمين التي كان مرخصا لها بالاكتتاب في هذه الاقتراضات في سنة 1997، فإن المبلغ الجاري للاقتراضات الوطنية وصل إلى 12,8 مليار عوض 12,4 مليار في سنة 1996. وبعد أن تم توحيد المكافأة المقدمة على هذه الإصدارات مع الأذينات المصدرة بالمزايدة في سنة 1996، خفضت أسعار الفائدة المطبقة عليها بمقدار نقطة ونصف على ثلاث مراحل لتحدد في 7,5% فيما يتعلق بالاقتراضات لمدة سنة واحدة و8% بالنسبة للاقتراضات لمدة 3 سنوات و8,5% فيما يخص الأذينات لأجل 5 سنوات.

أما المبلغ الجاري لأذينات الخوصصة التي حدد أجل استحقاقها في دجنبر 1998 بالنسبة للإصدارين معا فقد وصل عند نهاية السنة إلى 826 مليون درهم مقابل 944 مليون في سنة 1996، وذلك على إثر عمليات تحويل السندات إلى أسهم خلال السنة عند تفويت حصة الدولة في شركة للمعادن.

السوق الثانوية لأذينات الخزينة

عرفت هذه السوق ارتفاعا قويا في الحجم الإجمالي للمعاملات الذي ناهز 30 مليار درهم. كما بلغ متوسط المبالغ الشهرية 2,5 مليار مقابل 737 مليون في السنة السابقة. وقد تصاعد عدد المعاملات بشكل خاص خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة ليصل بالنسبة لشهر دجنبر إلى 333 عملية بقيمة إجمالية قدرها 6,7 مليار. وشكلت مؤسسات الائتمان أهم المتدخلين في هذه السوق حيث حققت على التوالي ما يناهز 62% و 54% من مجموع عمليات بيع واقتناء السندات. غير أن نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة في هذه السوق يتزايد بشكل بين حيث أن حصة هذه المؤسسات ضمن إجمالي المعاملات بلغت ما يناهز الربع في دجنبر عوض 4,4% فقط في يناير 1997.

سندات الدين الأخرى القابلة للتداول

وصل مجموع إصدارات سندات الدين الأخرى القابلة للتداول إلى 3,6 مليار وهو ضعف مبلغ الإصدارات المنجزة في سنة 1996، وشمل في حدود 1,8 مليار شهادات الإيداع وبما قدره 1,7 مليار سندات شركات التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت سنة 1997 أول إصدار لأوراق الخزينة بمبلغ قدره 70 مليون درهم. وقد تم الاكتتاب في سندات الدين القابلة للتداول في حدود 46,2% من طرف مؤسسات الائتمان وبنسبة 18,7% من لدن صندوق الإيداع والتدبير وبما قدره 16,3% من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. وعرفت أسعار الفائدة المطبقة على هذه الإصدارات توجها نحو الانخفاض، وبلغت في نهاية دجنبر مستويات تفوق قليلا المعدلات المطبقة على أذينات الخزينة بالمزايدة بالنسبة لآجال الاستحقاق المماثلة.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية XV-3 إلى XV-5.

السوق المالية

إصدارات سندات الاقتراض

شملت إصدارات سندات الاقتراض ما مجموعه 1,1 مليار درهم، واقتصرت على القرض العقاري والسياحي الذي أصدر سندات لأمد 10 و15 سنة بفائدة قدرها على التوالي 10% و10,5%. وتفوق هذه المعدلات أسعار الفائدة المطبقة على أذينات الخزينة الطويلة الأمد بالمزايدة، حيث يمثل الفارق مكافأة المخاطرة بالنظر إلى كون هذه الاقتراضات لم تعد تستفيد من ضمانة الدولة إلا في حالات خاصة. وقد تم الاكتتاب في هذه السندات في حدود 425 مليون من طرف صندوق الإيداع والتدبير، وبما قدره على التوالي 351 مليون و334 مليون من لدن كل من شركات التأمين والبنوك.

إصدارات أذينات الخزينة الطويلة الأجل بالمزايدة

وصل مجموع إصدارات هذه الفئة من الأذينات إلى 7,6 مليار درهم، وهو مبلغ يناهز مثيله في سنة 1996 والذي كان يشمل في حدود 3,4 مليار اكتتابات البنوك في الأذينات لمدة 10 سنوات التي أصدرت مقابل الأذينات التي تم تسديدها على إثر تخفيض الحفظة الدنيا للسندات العمومية. وقد تم الاكتتاب في هذه الأذينات من طرف شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط بما قدره 4,8 مليار بينما بلغت توظيفات كل من صندوق الإيداع والتدبير والبنوك الخمسة التي تتوفر معه على صفة الوسيط في أذينات الخزينة 2,4 مليار. وقد انخفضت أسعار الفائدة على هذه الإصدارات وتحددت في المتوسط في 9,58% فيما يتعلق بالأذينات لمدة 10 سنوات و10,12% بالنسبة للأذينات لأجل 15 سنة. وبالنظر إلى انعدام أي تسديدات، حيث لم يشرع في إصدار هذه الأذينات إلا سنة 1993، فإن المبلغ الجاري لأذينات الخزينة الطويلة الأجل بلغ 28,6 مليار درهم.

بورصة القيم

ضمن ظرفية تميزت بتراجع أسعار الفائدة وصل مبلغ المعاملات في بورصة القيم إلى 32,3 مليار درهم مسجلا توسعا هاما يناهز 12 مليار أو 58,8%. وقد كانت وتيرة التزايد سريعة خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة نتيجة لارتفاع الأسعار بما يفوق النصف. ولذلك، سجل أعلى حجم للمعاملات خلال شهر أبريل حيث بلغ 5,6 مليار. وفيما بعد، ساد توجه نحو تقلص التعاملات إلى غاية أكتوبر حيث تحدد مبلغ المعاملات في المتوسط في 1,8 مليار. وخلال الشهرين الأخيرين من السنة شهدت السوق توسعا في التعاملات، تزايدت أهميته في دجنبر نتيجة لعمليات البيع وإعادة الشراء المعتادة في نهاية السنة.

ويظل توزيع المعاملات حسب طريقة إنجازها متميزا بهيمنة العمليات التي تتم بالتفويت المباشر والتي شكلت ما يناهز ثلثي الحجم الإجمالي للمعاملات مقابل 54% في سنة 1996، وذلك في انتظار إحداث سوق الكتل الذي سوف يمكن من تقليص حجم العمليات التي تتم خارج السوق الرسمية. كما تميز التوزيع حسب نوعية السندات بالمبلغ الهام لمبادلات الأسهم التي وصلت إلى 27,7 مليار ومثلت 85,7% من المعاملات الكلية. ومع ذلك، فإن العمليات التي شملت الأدوات ذات العائد الثابت بلغت 4,6 مليار، وارتفعت حصتها في ظرف سنة واحدة من 10,6% إلى 14,3%. ومن جهة أخرى رخص مجلس القيم المنقولة بدعوة العموم للاكتتاب في عشر عمليات بمبلغ إجمالي قدره 2,6 مليار يفوق قليلا مثيله في السنة السابقة. وشمل هذه المجموع على الخصوص ثلاث زيادات في رأس المال بقيمة 994 مليون وعرضا واحدا للبيع

Copié téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بما مبلغه 500 مليون وفي حدود 278 مليون أربع عمليات إدراج في البورصة مما رفع عدد الشركات المسعرة إلى 48.

وقد عرفت رسملة البورصة ارتفاعا قويا بما قدره 57% وبلغت 118,7 مليار درهم، أي ما يمثل 37,2% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 23,5% في السنة الفارطة. وتحدد المبلغ الذي تم توزيعه من طرف الشركات المسعرة برسم الربيحات في 2,1 مليار، وتجاوز بقليل مثيله في سنة 1996. غير أن المعدل العام للربحية لم يتعد 2,2%، وتراجع بما يناهز الثلثين عن مستواه في السنة السابقة نتيجة بالأساس لتقلص مبلغ الأسهم الممنوحة بالمجان الذي وصل إلى 518 مليون درهم مقابل 3,3 مليار في نهاية 1996. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن أسعار الأسهم عرفت ارتفاعا كبيرا كما يتضح من خلال الزيادة السنوية في المؤشر العام للبورصة التي وصلت إلى 49,3%.

مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

سجل نشاط التدبير الجماعي للادخار توسعا هاما في سنة 1997. وبالفعل، تصاعد عدد مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة من 33 إلى 54 منها 42 مؤسسة كانت تمارس نشاطها. كما عرف المبلغ الإجمالي لأصول هذه المؤسسات زيادة قوية وارتفع في ظرف سنة واحدة من 2,7 إلى 10,6 مليار درهم، أي ما يناهز 9% من رسملة البورصة. وفي الواقع فقد وصل عدد المكتتبين في سندات هذه المؤسسات إلى 17.008 في نهاية دجنبر 1997، وتزايد متوسط المبلغ الشهري للاكتتابات الإجمالية بشكل ملموس حيث انتقل من 289 مليون فقط في سنة 1996 إلى 1,8 مليار درهم. وقد تم اقتناء سندات هذه المؤسسات في حدود 58,5% من لدن الخواص والمقاولات غير المالية، وبنسبة 21% من طرف شركات التأمين وبما قدره على التوالي 8,3% و 6% من لدن البنوك ومؤسسات الاحتياط.

وقد حدثت تغييرات هامة على تشكيلة ونشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة نتيجة للعرض المحدود في سوق الأسهم. وهكذا فإن المؤسسات التي تقوم بالاستثمار في السندات والبالغ عددها 17 مؤسسة رفعت في ظرف سنة حصتها ضمن مجموع أصول مؤسسات التوظيف من 9,4% إلى 52,5% بينما تقلص إسهام كل من المؤسسات التي تستثمر في الأسهم فقط والمؤسسات التي تستثمر في الأسهم والسندات معا والبالغ عددها على التوالي 6 و 19 مؤسسة من 90,6% إلى 47,5%. وبالموازاة مع ذلك، تزايدت التوظيفات في سندات الدين القابلة للتداول بشكل ملموس وأصبحت تمثل 16% من إجمالي أصول مؤسسات التوظيف عوض 7% بينما تراجعت حصة الأسهم من 47% إلى 34%، وظلت حصة السندات مستقرة في 41%.

الادخـــار

حقق الادخار الداخلي في سنة 1997 توسعا بينا حيث وصل إلى 54,1 مليار درهم عوض 51,3 مليار في السنة السابقة. وموازاة مع ذلك، فإن الادخار الوطني الإجمالي ارتفع بمقدار 1,5 مليار أو 2,3% وبلغ 65,1 مليار وذلك باعتبار صافي المداخيل الخارجية بما قدره 11,3 مليار. ونتيجة لذلك، انتقل معدل الادخار الوطني في ظرف سنة من 19,2% إلى 19,8%. ويعزى هذا الارتفاع بشكل خاص إلى التزايد الملموس للادخار العمومي بينما تقلص بشكل طفيف ادخار باقي القطاعات الاقتصادية.

وضمن هذه الظرفية التي تميزت أيضا بتباطؤ وتيرة التضخم، بلغت التوظيفات الجديدة للفاعلين الاقتصاديين غير الماليين 31,4 مليار مقابل 32,5 مليار في سنة 1996. غير أن تقلص هذه التدفقات يرجع إلى انخفاض إصدارات سندات الشركات وبدرجة أقل إلى تراجع الادخار المؤسسي. وبخلاف ذلك، عرفت الأصول المالية الأخرى ارتفاعا بمقدار 19,6 مليار عوض 16,4 مليار في سنة 1996. وتنطوي هذه الزيادة على تطورات متباينة بالنسبة لمختلف فئات التوظيفات. فقد حققت الاكتتابات في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة توسعا بينا يعكس الإقبال المتزايد للمدخرين على هذه الأداة المالية الجديدة التي ظل معدل ربحيتها مرتفعا نسبيا. وسجلت الودائع في الحسابات الجزية لدى البنوك بدورها ارتفاعا ملموسا. وعلى العكس من ذلك، لوحظ تراجع هام في صافي الاكتتابات في أذينات الخزينة العمومية.

ويبرز التوزيع حسب مسالك تعبئة الادخار أن المؤسسات المالية جمعت ما يعادل أربعة أخماس من تدفقات التوظيفات خاصة عن طريق النظام المصرفي الذي تمكن من اجتذاب 56% من الأموال المتلقاة مقابل 29% فقط في سنة 1996. وبخلاف ذلك، فإن صافي التدفقات في مسالك الخزينة العمومية والبريد كان سالبا في المجمل نتيجة للتخفيضات المتتالية لأسعار الفائدة المطبقة على أذينات الخزينة وكذا للتوسع الذي عرفته الأدوات الادخارية المستحدثة.

وسوف يتم فيما يلي إبراز تطور التدفقات الصافية لتوظيفات الفاعلين الاقتصاديين غير الماليين كما يتضح من خلال المعطيات المتوفرة حاليا. وبالنظر إلى عدم توفر معلومات دقيقة وشاملة حول العمليات في السوق الثانوية فقد تم احتساب بعض فئات التوظيفات حسب معطيات السوق الأولية، وعلى أساس التصنيف حسب فئات المكتتبين إبان بيع أسهم الشركات التي قامت الدولة بتفويتها ضمن عمليات إالخوصصة. ومن جهة أخرى، تم إحداث ركن للتعديل لتجنب ازدواجية الاحتساب التي يمكن أن تقع نتيجة لإدراج السندات التي بحوزة مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة ضمن أركان أخرى. كما يمكن ركن التعديل من طرح قيمة السندات التي تم اقتناؤها من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة في السوق الثانوية والتي لا تمثل ادخارا إضافيا من المبلغ الإجمالي للتوظيفات.

الأصول المالية

يبرز تطور تدفقات توظيفات الفاعلين غير الماليين تراجع المجموعة المكونة من أدوات الادخار القارة بما يناهز 18%. غير أن هذا الانخفاض يعزى بالأساس إلى تقلص الاكتتابات في سندات الشركات الذي لم تتمكن من تعويضه الزيادة التي سجلتها سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة[1].

ويستعرض الجدول التالي تطور توظيفات الفاعلين غير الماليين خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

بملايين الدراهم	المبالغ الجارية (عند نهاية دجنبر)			التدفقات الصافية (تغيرات المبلغ الجاري)	
	1995	1996	1997	1996	1997
الموجودات السائلة	126.598	133.337	143.591	6.739	10.254
التوظيفات لأجل قصير	84.579	91.072	98.267	6.493	7.195
التوظيفات لأجل متوسط	12.116	13.374	11.681	1.258	1.693-
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	-	1.915	5.765	1.915	3.850
الادخار المؤسسي	56.962	64.289	70.755	7.327	6.466
مجموع جزئي	280.255	303.987	330.059	23.732	26.072
أسهم الشركات				10.333	6.931
منها :					
- الإصدارات الجديدة				8.459	6.472
- أسهم المقاولات العمومية المحولة للقطاع الخاص				1.874	459
المبلغ الإجمالي				34.065	33.003
طرح للتعديل				1.602-	1.568-
المبلغ الصافي				32.463	31.435

(1) يرجع للملحق الإحصائي XVI-1.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الموجودات السائلة

حققت الموجودات السائلة المتكونة من الأوراق والقطع النقدية وكذا من الودائع تحت الطلب باستثناء الحسابات على دفاتر ارتفاعا بينا حيث بلغت التدفقات الصافية 10,3 مليار درهم عوض 6,7 مليار في سنة 1996. ويرجع هذا التوسع بشكل اقتصاري إلى تنامي الودائع تحت الطلب الذي يعزى جزئيا إلى المبلغ الهام للتسديدات التي قامت بها الخزينة العمومية لفائدة المقاولات في نهاية دجنبر. وبخلاف ذلك، تحدد التدفق الإضافي للأوراق والقطع النقدية في 2,2 مليار، وهو مبلغ يقل بمقدار الثلث عن مثيله في السنة السابقة نتيجة لتدني المداخيل في الوسط القروي.

التوظيفات لأجل قصير

إن هذه الفئة من التوظيفات التي تشمل بالأساس الحسابات على دفاتر والودائع لأجل لدى النظام المصرفي وكذا الاكتتابات في أذينات الخزينة لأجل أقصاه سنتان قد عرفت توسعا ملموسا حيث ارتفع صافي التدفقات من 6,5 مليار في سنة 1996 إلى 7,2 مليار.

وهكذا، تزايدت الموجودات في الحسابات على دفاتر بمقدار 2,7 مليار مقابل مليارين في سنة 1996 على إثر تنامي كل من الودائع لدى النظام المصرفي والموجودات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني. وقد توسعت الموجودات لدى هذه المؤسسة بوتيرة قدرها 18% بينما ارتفعت الودائع بالحسابات على دفاتر لدى البنوك بنسبة 10%، وذلك نظرا لكون المكافأة التي تمنحها معفاة من الضريبة وتفوق سعر الفائدة المطبق من طرف البنوك على هذه الحسابات. بيد أنه منذ فاتح يناير 1998، تم خفض سعر الفائدة على الودائع لدى صندوق التوفير الوطني من 8% إلى 6,25% بعد أن أصبح احتسابه يتم على أساس المعدل المتوسط المرجح لأذينات الخزينة لمدة 5 سنوات بالمزايدة خلال الستة أشهر الأخيرة مع طرح 2,5 نقطة.

وسجلت الودائع لأجل المكونة في معظمها من الحسابات والسندات لأمد أقصاه سنة واحدة تدفقا قدره 6,7 مليار يفوق بمليارين المبلغ المحقق في سنة 1996. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصتها ضمن مجموع التدفقات في ظرف سنة من 14,3% إلى 21,4%.

أما صافي الاكتتابات في أذينات الخزينة القصيرة الأجل فقد عرف مجددا تراجعا أهم من مثيله في السنة السابقة وسجل تدفقا سالبا يناهز 2,2 مليار. وقد حققت الاكتتابات في الأذينات لمدة 6 أشهر وفي الاقتراضات الوطنية لمدة سنة تدفقات صافية سالبة بما قدره على التوالي 1,4 و 1,1 مليار. وفيما يتعلق بسوق الأذينات بالمزايدة التي يشارك فيها أساسا المستثمرون المؤسسيون فقد بلغت الاكتتابات الصافية للفاعلين غير الماليين هذه السنة ما يفوق 500 مليون درهم عوض 200 مليون في سنة 1996.

التوظيفات لأجل متوسط

تشمل هذه الفئة من التوظيفات بالإضافة إلى أذينات الخزينة للعموم لمدة 3 و5 سنوات وسندات الخوصصة الأدوات المستحدثة في إطار إصلاح سوق الرساميل وخاصة سندات الدين القابلة للتداول. وقد كان مجموع التدفقات الصافية للتوظيفات المتوسطة الأجل سالبا بما قدره 1,7 مليار بينما كان المبلغ المحقق في سنة 1996 موجبا بمقدار 1,3 مليار. ويرجع هذا الانخفاض بشكل اقتصاري إلى تراجع التوظيفات في أذينات الخزينة الذي يعزى بدوره إلى توسع أدوات التوظيف الجديدة وكذا إلى تخفيض أسعار الفائدة المطبقة على أذينات الخزينة. وقد بلغ هذا الانخفاض 1,5 نقطة بينما تراجعت المعدلات بالنسبة لباقي التوظيفات وبالخصوص الودائع لأجل لدى البنوك بدرجة أقل.

وفيما يتعلق بسندات الخوصصة التي لم تعرف أي إصدار جديد فإن مبلغها الجاري انخفض من 944 مليون إلى 826 مليون درهم على إثر عملية التفويت للقطاع الخاص عن طريق البورصة في سنة 1997. أما سندات الدين القابلة للتداول الأخرى التي تم إصدارها لأول مرة في سنة 1996 والتي اكتتب فيها الفاعلون غير الماليين بمبلغ 610 مليون فقد سجلت هذه السنة تدفقا إضافيا قدره 189 مليون يتوزع بدرجة تكاد تكون متساوية ما بين شهادات الإيداع وسندات شركات التمويل.

سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

تزايد المبلغ الجاري لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بحوزة الفاعلين غير الماليين بما قدره 3,9 مليار درهم من نهاية سنة لأخرى، وذلك باحتسابه على أساس قيمة التصفية التي تعكس ارتفاع قيمة الأصول المقدر بحوالي 1,1 مليار. وقد بلغت حصة المؤسسات التي تستثمر في الأسهم 47% بينما شكلت المؤسسات التي تستثمر في الأسهم والسندات معا ما يناهز الثلث ومثلت حصة المؤسسات التي تستثمر في الأسهم فقط الخمس.

الادخار المؤسسي

بناء على معطيات مقدرة سجل المبلغ الإجمالي للمدخرات التي تديرها قطاعات التأمين والاحتياط تباطؤا في وتيرة نموه حيث انخفضت التدفقات الإضافية بما قدره 861 مليون لتصل إلى 6,5 مليار في نهاية سنة 1997. ويعزى هذا التراجع بكامله إلى مؤسسات التقاعد التي لم تتزايد الأموال التي تديرها إلا بمقدار 2,8 مليار مقابل 4,1 مليار في سنة 1996.

أما الاحتياطيات التقنية لشركات التأمين فقد تنامت بوتيرة مماثلة لمعدل السنة السابقة، حيث قدر التدفق الإضافي في سنة 1997 بحوالي 3,6 مليار. وقد تحقق هذا التطور الملائم في ظرفية تميزت بمواصلة عملية تقويم هذا القطاع التي بدأت في سنة 1995. وهكذا تضمن قرار وزير المالية الصادر في 21 نونبر 1997 المغير للقرار الصادر في يونيو 1996 تدابير جديدة ترمي إلى تحديد مستوى الاحتياطيات التقنية المكونة من طرف شركات التأمين لتغطية المخاطر بكيفية أدق. وموازاة مع ذلك، اشتمل هذا النص على مقتضيات تهدف إلى إقرار تحرير متزايد لاستخدامات هذه الاحتياطيات، خاصة عن طريق خفض الحد الأدنى لحفظة السندات المصدرة أو المضمونة من طرف الدولة من 40% إلى 30% وتوسيع تشكيلة الأصول الأخرى لتشمل سندات الدين القابلة للتداول وسندات الاقتراض التي تصدرها البنوك.

أسهم الشركات

عرفت الاستثمارات في الإصدارات الجديدة لأسهم الشركات تراجعا هاما بما قدره مليارات أو 23,5% لتصل حوالي 6,5 مليار درهم. ولم تبلغ الزيادات الإجمالية في رأس المال هذه السنة سوى 8,5 مليار عوض 9,3 مليار في سنة 1996، بينما انتقلت مبالغ تخفيضات رأس المال من 844 مليون إلى ملياري درهم.

ويبرز الجدول التالي تطور الاكتتابات في أسهم الشركات خلال السنوات الأربع الأخيرة :

بملايين الدراهم	1994	1995	1996	1997
التوسع الإجمالي في رأس المال.....	9.617	7.871	9.307	8.475
- زيادات في رأس المال.....	8.524	6.732	8.139	6.692
منها : اكتتابات نقدية.....	(6.073)	(4.507)	(3.538)	(2.794)
- تكوين الشركات.....	1.093	1.139	1.168	1.783
تخفيضات في رأس المال.....	425-	534-	844-	2.003-
الزيادة الصافية في رأس المال.....	9.192	7.337	8.459	6.472
أسهم الشركات المحولة للقطاع الخاص.....	493	573	1.874	459

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وصل مبلغ الأموال المخصصة لتكوين الشركات إلى 1,8 مليار، أي بارتفاع نسبته 53% مقارنة مع السنة السابقة ومكن من إحداث 3.173 مقاولة. وضمن هذا المجموع، شكلت الشركات محدودة المسؤولية ما يفوق 90% وبلغت 2.874 شركة جديدة مقابل 66% أو 2.034 شركة في سنة 1996. وتعزى الهيمنة المتزايدة للشركات محدودة المسؤولية بشكل خاص إلى إصدار القوانين الجديدة المتعلقة بالشركات التي تعتبر أكثر تشددا إزاء شركات المساهمة مقارنة مع باقي فئات الشركات فيما يتعلق بالشفافية والمسؤولية عن إدارة ممتلكات الشركات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدى تفضيل الوضعية القانونية للشركات محدودة المسؤولية إلى تزايد عمليات تحويل الوضعيات القانونية لشركات المساهمة التي وصلت في سنة 1997 إلى 204 عملية عوض 18 في السنة الماضية مما أسهم في ارتفاع مبلغ تخفيضات رأس المال وكذا عمليات حل واندماج الشركات بما مجموعه 1,3 مليار درهم.

وبلغت الزيادات في رأس المال ما يناهز 6,7 مليار، بانخفاض مقداره 1,4 مليار بالنسبة للسنة السابقة. وقد أنجزت هذه الزيادات من طرف 1.211 مقاولة مقابل 1.442 في سنة 1996. ووصل مبلغ الاكتتابات النقدية إلى 2,8 مليار ولم تتجاوز حصته ضمن مجموع الزيادات في رأس المال 42% مواصلا بذلك التراجع الملاحظ خلال السنوات الأخيرة. كما بلغت الزيادات بواسطة الاقتطاع من الاحتياطيات من جهتها 1,1 مليار، بينما ناهزت الإسهامات العينية 2,8 مليار. ويبرز توزيع الزيادات في رأس المال حسب القطاعات أن النشاطات الصناعية تأتي في المقدمة بما قدره 3,8 مليار تليها المقاولات المالية بما يفوق بقليل المليار عوض 1,7 مليار في السنة السابقة.

وبالإضافة إلى ذلك، تحدد مبلغ محفظة أسهم المقاولات العمومية التي قامت الدولة بتفويتها للقطاع الخاص والمقتناة من لدن الفاعلين غير الماليين في 459 مليون مقابل 1,9 مليار في سنة 1996. وضمن هذا المجموع، أنجزت عملية تحويل واحدة عن طريق البورصة بمبلغ 130 مليون درهم.

مسالك تعبئة الادخار

وصلت تدفقات التوظيفات المجمعة من طرف مختلف فئات المؤسسات التي تصدر الأدوات الخاصة بها إلى 29,2 مليار درهم، أي ما يقارب المستوى المحقق في السنة الماضية. وقد بلغت حصة الوسطاء الماليين 23,9 مليار أو 81,7% من الأموال المعبأة عوض 20,5 مليار أو 70% في سنة 1996 [1].

ويرجع توسع نشاط الوساطة المالية هذه السنة بالأساس إلى النظام المصرفي. وقد أسهم هذا الأخير بما قدره 16,4 مليار أو ما يعادل 56% من صافي تدفقات التوظيفات، وتزايد بمقدار 8 ملايير بالنسبة لسنة 1996. كما ارتفعت حصة الأموال المتلقاة من لدن مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة البالغة 3,9 مليار من 6,6% إلى 13,2% من إجمالي التوظيفات.

وبخلاف ذلك، عرف الادخار المجمع عبر مسالك الخزينة العمومية والبريد في المجمل تراجعا إذ انخفضت التدفقات الصافية بما قدره 3,4 مليار بينما كانت قد حققت زيادة بمقدار 2,4 مليار في سنة 1996. كما أن الأموال المتلقاة بكيفية مباشرة من طرف صندوق الإيداع والتدبير في شكل ودائع اختيارية وكذا بواسطة الصناديق التي يديرها [1] سجلت أيضا انخفاضا طفيفا من 1,7 إلى 1,5 مليار.

أما التدفقات الإضافية برسم الاحتياطيات التقنية لشركات التأمين ومنظمات الاحتياط في سنة 1997 فقد كانت أدنى من مستواها في سنة 1996 بمقدار 443 مليون درهم نتيجة بالأساس لتباطؤ وتيرة تزايد موارد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي لم يتمكن من تحصيل اشتراكات بالحجم المحقق في السنة السابقة. وعلى العكس من ذلك، قدر توسع الاحتياطيات التقنية لشركات التأمين بحوالي 3,6 مليار، وهو مبلغ يفوق بمقدار 400 مليون مثيله في سنة 1996.

وقد أسهمت توظيفات العناصر غير المالية بكيفية مباشرة أو عن طريق الوسطاء الماليين في تمويل الدولة بما يناهز 13 مليار والمقاولات والخواص بما مبلغه 19,3 مليار [2].

وقد عزز الوسطاء الماليون حصتهم ضمن التمويل الإجمالي للاقتصاد حيث بلغ إسهامهم 29,9 مليار أو 91,3% من مجموع التمويلات الإضافية، مقابل 23,6 مليار أو 66,2% من إجمالي التدفقات المالية في سنة 1996. ويعزى هذا التطور إلى تزايد التجاء الخزينة العمومية للاستدانة لدى النظام المالي لتعويض التراجع الهام للاكتتابات الصافية في الإصدارات المفتوحة أمام العموم. كما يرجع هذا التطور أيضا إلى التقلص البين لإصدارات أسهم الشركات في السوق الأولية.

مـــولاي،

إن النمو البين للناتج الداخلي الإجمالي المسجل سنة 1996 بما يفوق 12% قد أعقبه سنة 1997 تراجع نسبته 2% . ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى محصول الحبوب الذي تأثر من جراء الظروف المناخية غير الملائمة مما أدى إلى تقلص هام للقيمة المضافة للقطاع الفلاحي. غير أن الانعكاسات على باقي قطاعات النشاط ظلت محدودة حيث تواصل نمو هذه القطاعات في المجمل بوتيرة مرتفعة نسبيا بالرغم من تدني الاستهلاك. وبخلاف ذلك، سجل الاستثمار على وجه العموم انتعاشا شمل بالخصوص قطاع البناء.

وقد استفادت فضلا عن ذلك بعض الفروع من ارتفاع الطلب الخارجي، وبالأخص صادرات الفوسفاط ومشتقاته. وقد أدى هذا التطور إلى التعويض عن التأثير السلبي لعدة عوامل على التجارة الخارجية، ومن ضمنها تقلص صادرات المواد الغذائية واحتداد المنافسة على مستوى المنتجات منتهية الصنع. لذا فبالرغم من ارتفاع الواردات الناتج عن توسع الطلب الصادر عن القطاعات الإنتاجية تراجع العجز التجاري مما مكن من تقليص الضغوط على الحساب الجاري الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تنامي تدفقات الرساميل الخارجية في إطار عملية الخوصصة هذه السنة دعم احتياطيات الصرف.

وتعتبر هذه النتائج جد مرضية سيما وقد واكبها تحسن في وضعية المالية العمومية يعكس التدابير المتخذة بهدف تحقيق تلاؤم أفضل ما بين موارد ونفقات الميزانية. غير أن الحرص على تسديد جزء من الأداءات المتأخرة للدولة أدى إلى ضغوط على وضعية المالية العمومية وبالتالي إلى اللجوء بشكل أوسع إلى التمويل النقدي. ومع ذلك، فقد مكنت أداءات الخزينة العمومية من الحد من ارتفاع القروض البنكية نتيجة الانفراج الذي أحدثته على مستوى خزائن المقاولات. وبفضل ذلك، أمكن ضبط توسع السيولات ضمن الحدود الكفيلة بالحفاظ على استقرار الأسعار الذي يظل الهدف الأساسي للبنك المركزي. وبالفعل، فإن وتيرة التضخم التي كانت قد تباطأت بشكل بين في سنة 1996 تراجعت من جديد مما دعم القيمة الخارجية للعملة الوطنية.

---

(1) يرجع للملحق الإحصائي XVI-2.

(1) الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي للتقاعد

(2) يرجع للملحق الإحصائي XVI-3.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وموازاة مع إعطاء الأولوية لاستقرار الأسعار استهدفت السياسة النقدية المطبقة سنة 1997 توفير الظروف المواتية لخفض أسعار الفائدة. وقد كانت الغاية من وراء تحرير المعدلات المدينة في سنة 1996 تعزيز التأثير المرتقب لرفع الفواصل ما بين أسواق الرساميل بغية توسيع مجال المنافسة وبالتالي تمكين المقاولات من الحصول على تمويلات بأدنى كلفة. وبالرغم من أن تحديد أسعار الفائدة يخضع منذئذ لقانون العرض والطلب فإن السلطات النقدية تولي أهمية خاصة لتطورها حيث أنها عملت على حث البنوك على تخفيض المعدلات المدينة المطبقة على الزبناء من خلال تقليص استخداماتها الإجبارية ذات مردودية أدنى. كما أن البنك المركزي بادر إلى الإعلان عن دعمه لهذا التوجه بتخفيض معدلاته الرئيسية منذ نهاية سنة 1996 ثم في بداية سنة 1998.

بيد أنه ينبغي العمل على تعزيز استقرار النظام المصرفي والمالي على ضوء مستخلصات الأزمة الآسيوية. وتتجلى في هذا الصدد الأهمية التي يكتسيها التطبيق الصارم للتدابير الاحترازية الجاري بها العمل. وإذا كانت إمكانيات تخفيض أسعار الفائدة المدينة لا تزال قائمة بالنظر إلى المستوى المعتدل للتضخم فإن التدابير المتخذة لهذه الغاية لن تكون ذات فعالية ما لم يتم ضبط عجز الميزانية وتمويله بشكل سليم.

ذلك أن تغطية عجز الميزانية بواسطة موارد داخلية من شأنها أن تحدث ضغطا على موارد الادخار وبالتالي على مستوى أسعار الفائدة وأن تؤدي إلى إنشاء نقدي يتجاوز الحدود المرغوب فيها مشكلا عائقا أمام تحقيق أهداف السياسة النقدية، وذلك في وقت مازال فيه حجم الدين الخارجي يسفر عن تدفقات سالبة متزايدة. وبالنظر إلى هذه الاحتمالات يبدو من الضروري التقليص من عجز المالية العمومية دون المساس بالمجهود المبذول من طرف الدولة في الميدان الاجتماعي وعلى مستوى الاستثمار. وينبغي العمل على بلوغ هذا الهدف بالأساس عن طريق ترشيد النفقات والحد منها وكذا بفضل تحسين مردودية الضرائب. كما يجب الرفع من الادخار العمومي إلى المستوى المرغوب فيه سيما وأنه لم يعد بالإمكان الزيادة في حجم المديونية العمومية الداخلية التي وصلت لمستوى عال لما قد يترتب عن ذلك من انعكاسات سلبية على مجموع الاقتصاد خصوصا منه القطاع الحرالذي ترتكز عليه استراتيجية لنمو سريع وكفيل بخلق فرص التشغيل.

لذا ينبغي العمل على تعزيز القطاعات الإنتاجية وإقرار تلاؤم مستمر ما بين محيط المقاولات والتحولات الكبرى في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وبالفعل، فبالإضافة إلى العمل على الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها مسالك التمويل البديلة، فإن المقاولات مدعوة بدورها إلى إعادة النظر في طرق تنظيمها وتسييرها. ويظل نمو القطاع الصناعي بالخصوص رهينا بالتقدم المحقق في هذا المجال وكذا بقدرة الوحدات الصناعية على الابتكار وعلى ربط علاقات شراكة سواء في المراحل السابقة لعملية الإنتاج والتي تليها أم مع مستثمرين أجانب. كما ينبغي للمقاولات أن تحرص على تحسين جودة المنتجات موازاة مع رفع القدرة التنافسية من خلال الأسعار واقتصاديات الحجم. وبالنظر للعولمة المتزايدة للاقتصاد التي تجعل تحقيق أفضل النتائج مرتبطا بالتطور العلمي والتقدم التقني، يجب على المقاولات ألا تكتفي بتحديث تجهيزاتها بل وأن تقوم أيضا بتوسيع الاستثمارات في مجالات التكوين والبحث العلمي. وهذا ما سوف يضمن توفير إمكانيات جديدة لإحداث مناصب للتشغيل في المستقبل، خاصة للقدرات البشرية ذات الكفاءة العالية.

ومع ذلك فإن هذه الإصلاحات سوف تستلزم وقتا طويلا وتدابير من طرف الدولة على الصعيدين المؤسسي والتنظيمي. وقد اتخذت السلطات العمومية مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تحسين الإطار العام للنشاط الاقتصادي، خاصة من خلال إصلاح القطاع المالي وتحديث النصوص القانونية المنظمة لقطاع الأعمال. وينبغي مواصلة هذه الجهود ودعمها عن طريق تدابير ترمي إلى ضبط وتنظيم الأسواق بواسطة تشريعات حديثة خاصة في مجالات المنافسة ومدونة الشغل.

وترمي هذه التدابير إلى الحد من الانعكاسات السلبية على التشغيل والمرتبطة بتقدم التقنيات وكذا من تأثير المنافسة الحادة سواء على المقاولات أو على الاقتصاد الوطني بأكمله. وبالإضافة إلى ذلك فإن إقدام الدولة على توسيع مجالات التنسيق وتداول المعلومات من شأنه أن يسهم في نمو الأسواق الناشئة وأن يساعد المقاولات على تطوير عملية الإنتاج. وإن تضافر جهود كافة الفاعلين الاقتصاديين على مختلف هذه المستويات ليبدو ضروريا لتحسين أداء الاقتصاد الوطني وإنجاح اندماجه في المحيط الاقتصادي العالمي الجديد.

الرباط، يونيو 1998

محمد السقاط

حصيلة بنك المغرب

بلغت حصيلة بنك المغرب في نهاية سنة 1997 ما مجموعه 73.510,7 مليون درهم فسجلت تزايدا قدره 5.126 مليون أو 7,5%، يقل عن الارتفاع بمقدار 5.382,8 مليون أو 8,5% الملاحظ في السنة الماضية.

ويرجع هذا التزايد، من ناحية الأصول إلى الموجودات من العملات القابلة للتحويل على الخصوص التي ارتفعت بمقدار 5.436,8 مليون وبنسبة أقل إلى المساعدات المالية للدولة التي تنامت بمبلغ 1.483,8 مليون درهم. أما عمليات الائتمان الأخرى، فقد انخفضت بما قيمته 1.877,7 مليون. ومن ناحية الخصوم، تزايد كل من مبلغ الأوراق النقدية المتداولة والرصيد الإجمالي للحسابات الجارية للبنوك على التوالي بما قدره 2.291,6 مليون و2.082,4 مليون درهم.

الأصول

الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة ومن العملات القابلة للتحويل

وصلت قيمة مجموع الأصول الخارجية التي مثلت نسبة 56% من الحصيلة الإجمالية إلى 41.153,4 مليون درهم، مسجلة ارتفاعا قدره 5.392,2 مليون. وبلغت الموجودات من العملات القابلة للتحويل 38.161 مليون فازدادت بمقدار 5.436,8 مليون عوض 3.041,4 مليون في سنة 1996. وعلى العكس من ذلك، تراجعت الموجودات من حقوق السحب الخاصة من 65,4 مليون إلى 11,5 مليون.

اتفاقات الأداء

يمثل المبلغ المسجل في هذا الركن مجموع الديون برسم العمليات التي تمت من قبل في إطار اتفاقات الأداء الثنائية. وقد ظل هذا المبلغ مستقرا عند مستوى 18,3 مليون درهم فلم يشهد أي تغير من نهاية سنة لأخرى.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المساعدات المالية للدولة

وصل في نهاية شهر دجنبر 1997 المبلغ الجاري للسلفات الممنوحة للدولة من طرف بنك المغرب إلى 19.383,1 مليون درهم وسجل ارتفاعا قدره 1.483,8 مليون أو 8,3% عوض 267,8 مليون أو 1,5% في السنة الماضية.

وقد تم استعمال المبلغ المرخص به برسم تسهيلة الصندوق بأكمله عند نهاية السنة إذ وصل إلى 8.049 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 1.240 مليون أو 18,2% مقارنة مع السنة السابقة. وموازاة مع ذلك، بلغ الاستخدام الفعلي للسلف التعاقدي الذي منح للدولة في غشت 1995 ما قدره 5.834,1 مليون درهم عند آخر السنة، فارتفع بمقدار 243,8 مليون. وهكذا، وصل في نهاية سنة 1997 المبلغ الجاري الإجمالي للسلفات التعاقدية ما قدره 11.334,1 مليون درهم موزعة على الشكل التالي :

250	مليون درهم برسم السلف التعاقدي الممنوح بتاريخ	12 مارس	1964
250	مليون درهم	31 دجنبر	1967
500	مليون درهم	7 ماي	1970
1.000	مليون درهم	13 مارس	1974
2.000	مليون درهم	13 أكتوبر	1977
1.500	مليون درهم	9 أبريل	1980
5.834,1	مليون درهم	3 غشت	1995

الحسابات البريدية الجارية

بلغت الأموال المودعة من طرف بنك المغرب لدى مصلحة الشيكات البريدية في نهاية شهر دجنبر ما قدره 21,5 مليون درهم.

عمليات الائتمان

همت عمليات الائتمان في نهاية سنة 1997 ما قدره 9.704,8 مليون درهم فسجلت انخفاضا بمبلغ 1.877,7 مليون أو 16,2% يعزى بالأساس إلى التسبيقات الممنوحة للبنوك والتي تقلص مبلغها الجاري بما يفوق النصف وتراجع إلى 1.290,3 مليون. وزيادة على ذلك، فإن مبلغ السندات الجاري تحصيلها المكونة بالأساس من الشيكات المسددة في حينها للخزينة العمومية قد تحدد في 1.100 مليون درهم وانخفض في ظرف سنة بنسبة تفوق الثلث.

استخدام رأس المال والاحتياطيات

وصل المبلغ المسجل بهذا الركن في آخر السنة إلى ما يناهز 2.250 مليون درهم مسجلا ارتفاعا قدره 201,2 مليون أو 9,8% . ويشمل بالخصوص الاستخدامات في شكل مستعقرات صافية من الاستخمادات ومحفظة السندات.

عناصر مختلفة

تشمل العناصر المختلفة للأصول بالأساس مبلغ التسبيقات المدفوعة للخزينة برسم الضريبة على الشركات وكذا الديون التي يجب استخلاصها من الغير. وقد بلغت هذه العناصر ما قدره 979,6 مليون عوض 1.053 مليون في السنة الماضية.

الخصوم

الأوراق النقدية المتداولة

بلغت القيمة الإجمالية للأوراق النقدية المتداولة في نهاية دجنبر 1997 ما يناهز 50.245 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 2.291,6 مليون أو 4,8% يعزى بالأساس إلى إصدار الأوراق من فئة 200 درهم التي تنامى مبلغها بمقدار 1.984,9 مليون. وقد وصل عدد الأوراق النقدية المتداولة إلى 520,7 مليون وحدة موزعة كالتالي :

4.513.283	ورقة	من فئة 5	دراهم	بالدراهم 22.566.415,00
86.026.768	ورقة ونصف من فئة	10	دراهم	بالدراهم 860.267.685,00
24.474.864	ورقة ونصف من فئة	20	درهما	بالدراهم 489.497.290,00
38.628.003	ورقة ونصف من فئة	50	درهما	بالدراهم 1.931.400.175,00
264.771.537	ورقة	من فئة 100	درهم	بالدراهم 26.477.153.700,00
102.318.513	ورقة	من فئة 200	درهم	بالدراهم 20.463.702.600,00

المجموع بالدراهم 50.244.587.865,00

القطع المعدنية المتداولة

وصلت قيمة القطع المعدنية المتداولة إلى ما يقارب 817 مليون درهم فارتفعت من نهاية سنة لأخرى بمقدار 67,3 مليون أو 9% عوض 100 مليون أو 15,4% في السنة الماضية. وتتوزع مختلف القطع المعدنية المتداولة في نهاية سنة 1997 بحسب العدد والقيمة الإجمالية كما يلي :

- قطع من الذهب

7.651	قطعة تذكارية من فئة 250 درهما	بالدراهم 1.912.750,00
1.971	قطعة تذكارية من فئة 500 درهم	بالدراهم 985.500,00

- قطع من الفضة

6.377.796	قطعة	من فئة 1 درهم (1960)	بالدراهم	6.377.796,00
651.707	قطعة	من فئة 5 دراهم (1965)	بالدراهم	3.258.535,00
27.155	قطعة تذكارية من فئة 50 درهما.....		بالدراهم	1.357.750,00
9.132	قطعة تذكارية من فئة 100 درهم.....		بالدراهم	913.200,00
3.911	قطعة تذكارية من فئة 150 درهما.....		بالدراهم	586.650,00
17.983	قطعة تذكارية من فئة 200 درهم.....		بالدراهم	3.596.600,00

- قطع من النيكل

175.735.689	قطعة من فئة 50 سنتيما.....	بالدراهم	87.867.844,50
288.739.680	قطعة من فئة درهم واحد.....	بالدراهم	288.739.680,00
47.687.148	قطعة من فئة 5 دراهم.....	بالدراهم	238.435.740,00
10.310.065	قطعة من فئة 10 دراهم.....	بالدراهم	103.100.650,00

- قطع من البرونز والألومينيوم

208.354.817	قطعة من فئة 5 سنتيمات.....	بالدراهم	10.417.740,85
268.051.914	قطعة من فئة 10 سنتيمات.....	بالدراهم	26.805.191,40
211.567.103	قطعة من فئة 20 سنتيما.....	بالدراهم	42.313.420,60

- قطع من الألومينيوم

20.563.315	قطعة من فئة سنتيم واحد.....	بالدراهم	205.633,15

المجموع بالدراهم 816.874.681,50

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الالتزامات بالذهب والعملات القابلة للتحويل

وصلت قيمة هذه الالتزامات إلى 1.191 مليون درهم وسجلت ارتفاعا قدره 451,7 مليون يعزى أساسا إلى تزايد ودائع البنوك بالعملة الأجنبية.

اتفاقات الأداء

ظلت الالتزامات برسم اتفاقات الأداء المبرمة من قبل مستقرة عند مستوى 0,2 مليون درهم المسجل في السنوات السابقة.

ودائع والتزامات أخرى

ارتفع المبلغ الإجمالي المسجل في هذا الركن بمقدار2.300 مليون أو 23,3% ليصل إلى 12.160,5 مليون درهم. ويرجع أكثر من تسعة أعشار هذا النمو إلى الحسابات الجارية للبنوك التي تشمل منذ سنة 1996 المبالغ المكونة برسم الاحتياطي النقدي والتي تزايد رصيدها فوصل إلى 9.779,2 مليون. أما ركن "حسابات أخرى" الذي يتكون بالأساس من حسابات مختلفة ومن حسابات الإدارات العمومية والمؤسسات المالية فقد بلغ 2.121,2 مليون وتنامى بمقدار 246 مليون درهم.

منيحات حقوق السحب الخاصة

ظل مبلغ السحوبات التي تمت في إطار هذه المنيحات مستقرا عند مستوى 433,6 مليون درهم المسجل خلال السنوات السابقة.

رأس المال والاحتياطيات

وصل مبلغ رأس المال والاحتياطيات في نهاية السنة إلى 4.790,5 مليون درهم فارتفع بمقدار 78 مليون.

عناصر مختلفة

بلغت العناصر المختلفة للخصوم في المجموع ما قدره 3.873,3 مليون درهم. وتشمل بصفة أساسية المؤونات لتغطية خسائر الصرف وكذا الربح الإجمالي بعد طرح كل من الاحتياطيات والاستخمادات والمؤونات. ووصل الربح الصافي بعد احتساب الضريبة على الشركات بمقدار 560,4 مليون إلى 800 مليون درهم.

الحصيلة وحسابات النتائج

للسنة المالية 1997

حصيلة بنك المغرب في نهاية دجنبر 1997

الأصول	بالدراهم	الخصوم	بالدراهم
الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات القابلة للتحويل	**41.153.429.110,02**	**الأوراق النقدية والقطع المعدنية المتداولة**	**51.061.462.546,50**
- الموجودات من الذهب	1.949.862.085,97	- الأوراق النقدية	50.244.587.865,00
- الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي - حصة الاحتياطي	760.704.545,94	- القطع المعدنية	816.874.681,50
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة	11.511.448,81		
- الموجودات من العملات القابلة للتحويل	38.161.024.310,55	**الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل**	**1.190.979.769,85**
- الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي	270.326.718,75	- الالتزامات بالذهب	-
		- الالتزامات بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل	967.807.115,37
اتفاقات الأداء	**18.274.092,74**	- الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل	30.371.873,62
		- المنظمات الدولية	192.800.780,86
المساعدات المالية للدولة	**19.383.100.000,00**		
- تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 3 من القانون الأساسي)	11.334.100.000,00	**اتفاقات الأداء**	**233.743,92**
- تسبيق للدولة (الفصل 35 الفقرة 2 من القانون الأساسي)	8.049.000.000,00		
- تعبئة سفاتج جمركية وسندات اقتراض مكفولة	-	**ودائع والتزامات أخرى**	**12.160.486.106,47**
		- الحساب الجاري للخزينة العمومية	1.028.572,52
الحسابات البريدية الجارية	**21.516.927,97**	- البنوك - "حسابات العمليات"	9.779.239.609,67
		- حسابات أخرى	2.121.234.728,84
عمليات الائتمان	**9.704.785.271,94**	- التزامات أخرى	258.983.195,44
- التسبيقات	8.604.772.260,40		
- السندات الجاري تحصيلها	1.100.013.011,54	**منيحات حقوق السحب الخاصة**	**433.628.327,61**
إستخدام رأس المال والاحتياطيات	**2.249.957.329,55**	**رأس المال والاحتياطيات**	**4.790.523.334,78**
		- رأس المال	500.000.000,00
		- الاحتياطيات	4.290.523.334,78
عناصر مختلفة	**979.604.714,34**	**عناصر مختلفة (1)**	**3.873.353.617,43**
مجموع الأصول	**73.510.667.446,56**	**مجموع الخصوم**	**73.510.667.446,56**

(1) بما في ذلك الربح قبل احتساب الضريبة على الشركات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حسابات النتائج للسنة المالية 1997

	بالدراهم
الإيـــــرادات	
إيرادات الخصم	6.823.261,59
الفوائد	1.856.446.726,16
العمولات	116.830.878,95
إيرادات مختلفة	63.362.853,23
I. مجموع الإيرادات	**2.043.463.719,93**
التحمـــــلات	
نفقات التسيير.....	416.381.783,26
تحملات مختلفة	70.205.292,30
مخصصات للاستخماد.....	96.447.401,70
مؤونات واحتياطيات	100.000.000,00
II. مجموع التحملات	**683.034.477,26**
III. الربح الإجمالي (II-I)	**1.360.429.242,67**
IV. الضريبة على الأرباح	**560.418.981,07**
V. الربح الصافي (IV-III)	**800.010.261,60**

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الملحقات

I-1 - الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(أسعار السوق لسنة 1980)

(بملايين الدراهم)

فروع النشاط الاقتصادي	1993	1994	*1995	*1996	**1997
القطاع الأول	**14.457**	**23.333**	**13.078**	**23.300**	**17.331**
الفلاحة والغابات والصيد	14.457	23.333	13.078	23.300	17.331
القطاع الثاني.....	**32.018**	**33.298**	**34.787**	**36.467**	**38.647**
صناعات استخراجية	3.156	3.426	3.467	3.550	4.062
الطاقة والماء [1].....	4.125	4.447	5.157	5.858	6.457
صناعة التحويل	19.910	20.665	21.429	22.074	22.749
البناء والاشغال العمومية	4.827	4.760	4.734	4.985	5.379
القطاع الثالث	**44.076**	**45.357**	**45.059**	**46.296**	**47.029**
النقل والمواصلات.....	7.083	7.436	7.568	7.656	7.855
التجارة والحقوق والرسوم على الواردات .	23.548	23.821	23.429	24.485	24.586
منها : - التجارة	13.899	15.185	14.508	15.879	15.400
- الحقوق والرسوم على الواردات	9.649	8.636	8.921	8.606	9.186
خدمات أخرى [2].....	13.445	14.100	14.062	14.155	14.588
الناتج الداخلي الإجمالي القابل للمتاجرة	**90.551**	**101.988**	**92.924**	**106.063**	**103.007**
الإدارات العمومية	**19.246**	**19.182**	**20.273**	**20.858**	**21.326**
الناتج الداخلي الإجمالي	**109.797**	**121.170**	**113.197**	**126.921**	**124.333**

I-2 - تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي

(أسعار السوق لسنة 1980)

(التغيرات بالنسبة المائوية)

فروع النشاط الاقتصادي	1993	1994	*1995	*1996	**1997
القطاع الأول	**4,7 -**	**61,4**	**44,0 -**	**78,2**	**25,6 -**
الفلاحة والغابات والصيد	4,7 -	61,4	44,0 -	78,2	25,6 -
القطاع الثاني.....	**1,0 -**	**4,0**	**4,5**	**4,8**	**6,0**
صناعات استخراجية	3,2 -	8,6	1,2	2,4	14,4
الطاقة والماء [1].....	1,4 -	7,8	16,0	13,6	10,2
صناعة التحويل	0,9 -	3,8	3,7	3,0	3,1
البناء والاشغال العمومية	0,5	1,4 -	0,5 -	5,3	7,9
القطاع الثالث	**2,2 -**	**2,9**	**7,0 -**	**2,7**	**1,6**
النقل والمواصلات.....	3,2	5,0	1,8	1,2	2,6
التجارة والحقوق والرسوم على الواردات .	5,7 -	1,2	1,6 -	4,5	0,4
منها : - التجارة	3,7 -	9,3	4,5 -	9,4	3,0 -
- الحقوق والرسوم على الواردات	8,4 -	10,5 -	3,3	3,5 -	6,7
خدمات أخرى [2].....	1,6	4,9	0,3 -	0,7	3,1
الناتج الداخلي الإجمالي القابل للمتاجرة	**2,2 -**	**12,6**	**8,9 -**	**14,1**	**2,9 -**
الإدارات العمومية	**4,9**	**0,3 -**	**5,7**	**2,9**	**2,2**
الناتج الداخلي الإجمالي	**1,0 -**	**10,4**	**6,6 -**	**12,1**	**2,0 -**

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام ، تكرير النفط، الكهرباء والماء.

(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الأخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

I-3 - الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

فروع النشاط الاقتصادي	1993	1994	*1995	*1996	**1997
القطاع الأول	**36.602**	**51.759**	**41.160**	**61.682**	**48.888**
الفلاحة والغابات والصيد	36.602	51.759	41.160	61.682	48.888
القطاع الثاني.....	**80.475**	**86.104**	**92.931**	**99.141**	**105.993**
صناعات استخراجية	4.958	5.151	5.060	5.618	7.168
الطاقة والماء [1]	18.666	21.305	23.722	25.656	27.794
صناعة التحويل	44.851	47.586	51.715	54.488	56.226
البناء والاشغال العمومية	12.000	12.062	12.434	13.379	14.805
القطاع الثالث	**99.639**	**107.326**	**110.532**	**118.905**	**121.902**
النقل والمواصلات.....	16.465	16.631	17.508	18.019	18.674
التجارة والحقوق والرسوم على الواردات .	51.313	55.274	55.780	61.380	61.926
منها : - التجارة	28.381	32.168	32.380	36.929	36.662
- الحقوق والرسوم على الواردات	22.932	23.106	23.400	24.451	25.264
خدمات أخرى [2]	31.861	35.421	37.244	39.506	41.302
الناتج الداخلي الإجمالي القابل للمتاجرة	**216.716**	**245.189**	**244.623**	**279.728**	**276.783**
الادارات العمومية	**32.507**	**34.134**	**37.079**	**39.907**	**42.508**
الناتج الداخلي الإجمالي	**249.223**	**279.323**	**281.702**	**319.635**	**319.291**

I-4 - تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي

(بالأسعار الجارية)

(التغيرات بالنسبة المائوية)

فروع النشاط الاقتصادي	1993	1994	*1995	*1996	**1997
القطاع الأول	**2,1 -**	**41,4**	**20,5 -**	**49,9**	**20,7 -**
الفلاحة والغابات والصيد	2,1 -	41,4	20,5 -	49,9	20,7 -
القطاع الثاني.....	**2,5**	**7,0**	**7,9**	**6,7**	**6,9**
صناعات استخراجية	2,3 -	3,9	1,8 -	11,0	27,6
الطاقة والماء [1]	7,5 -	14,1	11,3	8,2	8,3
صناعة التحويل	1,8	6,1	8,7	5,4	3,2
البناء والاشغال العمومية	0,3 -	0,5	3,1	7,6	10,7
القطاع الثالث	**3,7**	**7,7**	**3,0**	**7,6**	**2,5**
النقل والمواصلات.....	6,9	1,0	5,3	2,9	3,6
التجارة والحقوق والرسوم على الواردات .	0,3	7,7	0,9	10,0	0,9
منها : - التجارة	1,3	13,3	0,7	14,0	0,7 -
- الحقوق والرسوم على الواردات	1,0 -	0,8	1,3	4,5	3,3
خدمات أخرى [2]	8,1	11,2	5,1	6,1	4,5
الناتج الداخلي الإجمالي القابل للمتاجرة	**2,3**	**13,1**	**0,2 -**	**14,4**	**1,1 -**
الادارات العمومية	**4,9**	**5,0**	**8,6**	**7,6**	**6,5**
الناتج الداخلي الإجمالي	**2,6**	**12,1**	**0,9**	**13,5**	**0,1 -**

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام ، تكرير النفط، الكهرباء والماء.

(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الأخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg:gov.ma) fait foi.

I-5 - حساب السلع والخدمات

(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

	1993	1994	*1995	*1996	**1997
الموارد					
الناتج الداخلي الإجمالي	**249.223**	**279.323**	**281.702**	**319.635**	**319.291**
رصيد الموارد	**12.926**	**16.768**	**18.388**	**11.852**	**11.730**
واردات السلع والخدمات	69.687	86.297	96.017	94.676	101.045
صادرات السلع والخدمات	56.761	69.529	77.629	82.824	89.315
مجموع الموارد المتاحة	**262.149**	**296.091**	**300.090**	**331.487**	**331.021**
الاستعمالات					
الاستهلاك النهائي الوطني	**206.174**	**236.469**	**241.694**	**268.317**	**265.151**
الأسر المقيمة	161.121	188.616	192.707	215.036	207.944
الإدارات العمومية	45.053	47.853	48.987	53.281	57.207
الاستثمار	**55.975**	**59.622**	**58.396**	**63.170**	**65.870**
التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت	56.719	57.900	60.387	62.072	66.066
التغير في المخزونات	- 744	+ 1.722	- 1.991	+ 1.098	- 196
مجموع الإستعمالات	**262.149**	**296.091**	**300.090**	**331.487**	**331.021**

I-6 - الدخل الوطني الإجمالي المتاح واستعمالاته

(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

	1993	1994	*1995	*1996	**1997
الناتج الداخلي الإجمالي	249.223	279.323	281.702	319.635	319.291
الدخل الخارجي الصافي	9.063	10.115	8.695	12.612	11.251
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	**258.286**	**289.438**	**290.397**	**332.247**	**330.542**
الاستهلاك النهائي الوطني	**206.174**	**236.469**	**241.694**	**268.317**	**265.151**
التوفير الوطني الإجمالي	**52.112**	**52.969**	**48.703**	**63.930**	**65.391**
استعمال الدخل الوطني الإجمالي المتاح .	**258.286**	**289.438**	**290.397**	**332.247**	**330.542**

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط.

I-7 - التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت

(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

	1993	1994	*1995	*1996	**1997
المعدات والأدوات	28.763	29.561	30.659	29.936	31.221
البناء	15.123	15.220	15.601	16.740	18.756
الأشغال العمومية	10.099	10.403	11.123	12.050	12.659
الإصلاحات والغرس	1.869	1.747	1.991	2.204	2.362
تربية المواشي	865	969	1.013	1.142	1.068
التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت	**56.719**	**57.900**	**60.387**	**62.072**	**66.066**
معدل الإستثمار	**22,8**	**20,7**	**21,4**	**19,4**	**20,7**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

I-8 - التغير في المخزونات

(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

	1993	1994	*1995	*1996	**1997
المزروعات	231 -	483	1.356 -	2.209	1.523 -
تربية المواشي	532 -	360 -	273 -	163 -	320
الفوسفاط	94 -	64 -	25 -	23 -	245
معادن أخرى	14	73 -	16 -	14 -	175
المحروقات الصلبة والنفط الخام	161	210	170	229 -	84 -
المنتوجات النفطية	361	537	995 -	1.129 -	225
منتوجات الصناعة التحويلية	423 -	989	504	447	446
المجموع	**744 -**	**1.722**	**1.991 -**	**1.098**	**196 -**

I-9 - الاستثمار و التوفير

(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

	1993	1994	*1995	*1996	**1997
التوفير الوطني الإجمالي.....	52.112	52.969	48.703	63.930	65.391
صافي الرساميل المتلقاة	200	31 -	49 -	639+	44 -
حاجيات التمويل	3.663	6.684	9.742	-	523
مجموع الموارد	**55.975**	**59.622**	**58.396**	**64.569**	**65.870**
التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت	56.719	57.900	60.387	62.072	66.066
التغير في المخزونات	744 -	1.722 +	1.991 -	1.098 +	196 -
طاقة التمويل	-	-	-	1.399	-
مجموع الإستعمالات	**55.975**	**59.622**	**58.396**	**64.569**	**65.870**

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

II-1 - زراعات الحبوب

	1996 - 1995			1997 - 1996		
	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المردود (قنطار للهكتار)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المردود (قنطار للهكتار)
الحبوب الرئيسية						
القمح الطري	1.964	36.460	18,6	1.521	14.349	9,4
القمح الصلب	1.249	22.698	18,2	972	8.816	9,1
الشعير	2.430	38.311	15,8	1.996	13.242	6,6
الذرة	254	2.351	9,3	341	3.745	11,0
المجموع	**5.897**	**99.820**	**16,9**	**4.830**	**40.152**	**8,3**
الحبوب الثانوية	**85**	**1.112**	**13,1**	**76**	**712**	**9,4**
منها الأرز	9,2	534	58,0	8,6	320	37,2

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.
(مديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية).

II-2 - الحبوب

التسويق الرسمي

(بآلاف القناطير)

	من يونيو 1995 إلى مايو 1996	من يونيو 1996 إلى مايو 1997	من يونيو 1997 إلى دجنبر 1997
القمح الطري	503	17.364	4.087
القمح الصلب	458	795	132
الشعير	142	1.038	44
الذرة	91	252	278
المجموع	**1.194**	**19.449**	**4.541**

المصدر : المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

II-3 - القطاني

	1996 - 1995			1997 - 1996		
	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المردود (قنطار للهكتار)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المردود (قنطار للهكتار)
الفول	135	1.435	10,6	153	930	6,1
الحمص	44	293	6,7	59	399	6,8
الجلبان	30	276	9,2	38	158	4,2
العدس	49	359	7,3	54	267	4,9
قطاني مختلفة	54	370	6,9	59	381	6,5
المجموع	**312**	**2.733**	**8,8**	**363**	**2.135**	**5,9**

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.

(مديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية).

II-4 - زراعات الخضر

	من أكتوبر 1995 إلى شتنبر 1996			من أكتوبر 1996 إلى شتنبر 1997		
	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج * (ألف طن)	المردود (طن للهكتار)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المردود (طن للهكتار)
زراعات الخضر.....	**216**	**3.887**	**18,0**	**212,8**	**3.763**	**17,7**
البواكير.....	**19**	**745**	**39,2**	**20,5**	**775**	**37,8**
الطماطم	5,5	484	88,0	5,2	490	94,2
البطاطس	9,5	124	13,1	10,0	127	12,7
خضر أخرى	4,0	137	34,3	5,3	158	29,8
المجموع	**235**	**4.632**	**19,7**	**233,3**	**4.538**	**19,5**

(*) أرقام مراجعة.

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.

(مديرية الإنتاج النباتي).

II-5 - تصدير البواكير

(بآلاف الأطنان)

	من أكتوبر 1994 إلى شتنبر 1995	من أكتوبر 1995 إلى شتنبر 1996*	من أكتوبر 1996 إلى شتنبر 1997
الطماطم	160	160	166
البطاطس	97	55	51
خضر أخرى	32	34	40
المجموع	**289**	**249**	**257**

(*) أرقام مراجعة.

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.

(مديرية الإنتاج النباتي).

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

II-6 - الحوامض

(بآلاف الأطنان)

	من أكتوبر 1994 إلى يوليوز 1995		من أكتوبر 1995 إلى يوليوز 1996		من أكتوبر 1996 إلى يوليوز 1997	
	الإنتاج	الصادرات	الإنتاج	الصادرات	الإنتاج	الصادرات
البرتقال	657	238	961	420	759	301
الكلمانتين.....	276	137	332	158	337	172
حوامض أخرى	64	26	107	47	98	41
المجموع	**997**	**401**	**1.400**	**625**	**1.194**	**514**

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.
(مديرية الإنتاج النباتي).

II-7 - زراعات الشمندر وإنتاج السكر (1)

	المساحة المجنية (الهكتارات)	المحصول (الأطنان)	المردود (الأطنان للهكتار)	إنتاج السكر* (الأطنان)
1996-1995				
الغرب	12.930	404.697	31,3	49.074
لوكوس	5.657	184.796	32,7	21.845
تادلة	16.077	898.394	55,9	102.641
دكالة	17.573	1.044.306	59,4	123.484
ملوية	4.568	217.368	47,6	20.389
المجموع	**56.805**	**2.749.561**	**48,4**	**317.433**
1997-1996				
الغرب	14.059	411.350	29,3	45.185
لوكوس	5.903	104.034	17,6	22.737
تادلة	18.837	901.158	47,8	114.534
دكالة	19.112	922.447	48,3	112.000
ملوية	4.947	275.686	55,7	32.941
المجموع	**62.858**	**2.614.675**	**41,6**	**327.397**

(1) سكر خام أو مصفى منتج من الشمندر.
(*) أرقام وزارة الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية.

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.
(مديرية الإنتاج النباتي).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

II-8 - زراعات قصب السكر وإنتاج السكر (1)

	المساحة المجنية (الهكتارات)	الإنتاج (الأطنان)	المردود (الأطنان للهكتار)	إنتاج السكر* (الأطنان)
1996				
الغرب	9.953	602.441	60,5	58.308
لوكوس	3.796	267.925	70,6	23.700
ملوية	481	28.749	59,8	5.311
المجموع	**14.230**	**899.115**	**63,2**	**87.319**
1997				
الغرب	7.380	518.852	70,3	50.676
لوكوس	3.287	207.447	63,1	18.320
ملوية	200	17.581	87,9	8.113
المجموع	**10.867**	**743.880**	**68,5**	**77.109**

(1) سكر خام أو مصفى منتج من قصب السكر.

(*) أرقام وزارة الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية.

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.
(مديرية الإنتاج النباتي).

II-9 - القطن الخام

	1996 - 1995			1997 - 1996		
	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (القنطار)	المردود (قنطار/للهكتار)	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (القنطار)	المردود (قنطار/للهكتار)
تادلة	230	6.500	28,3	675	19.000	28,2
دكالة	250	4.400	17,6	175	4.000	22,9
الغرب	800	15.000	18,8	1.310	17.800	13,6
الحوز	280	4.500	16,1	160	2.400	15,0
المجموع	**1.560**	**30.400**	**19,5**	**2.320**	**43.200**	**18,6**

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.
(مديرية الإنتاج النباتي).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

II-10 - زراعة الزيتون

(بآلاف الأطنان)

	المحصول نهاية 1995 - بداية 1996	المحصول نهاية 1996 - بداية 1997	المحصول نهاية 1997 - بداية 1998*
إنتاج الزيتون	340	800	507
إنتاج زيت الزيتون	35	80	50

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.
(مديرية الإنتاج النباتي).

II-11 - الحبوب الزيتية

	1996 - 1995			1997 - 1996		
	المساحة المنتجة (آلاف الهكتارات)	الإنتاج (آلاف القناطير)	المردود (قنطار/للهكتار)	المساحة المنتجة (آلاف الهكتارات)	الإنتاج (آلاف القناطير)	المردود (قنطار/للهكتار)
عباد الشمس	100	*550	5,5	118 .	*706	6,0
الفول السوداني	20	380	19	20	410	20,5

(*) الإنتاج المسلم للمعاصر.

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.
(مديرية الإنتاج النباتي).

II-12 - زراعة الكروم

	1995		1996		1997	
	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (الأطنان)	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (الأطنان)	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (الأطنان)
العنب المخصص للاستهلاك	38.000	140.000	37.900	141.000	38.700	206.000
العنب المخصص لإنتاج النبيذ	11.000	33.800	10.500	52.000	10.600	55.600
المجموع	**49.000**	**173.800**	**48.400**	**193.000**	**49.300**	**261.600**

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.
(مديرية الإنتاج النباتي).

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

II-13 - تربية المواشي

- الاحصاء الكلي للقطعان - (1)

(آلاف الرؤوس)

	1995	1996	*1997
البقر	2.371	2.408	2.629
الغنم	13.389	14.536	15.385
الماعز	4.014	4.595	5.198
المجموع	**19.774**	**21.539**	**23.212**

(1) يتعلق الأمر بالاحصاء الذي يتم خلال شهري أكتوبر و نونبر.

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.

(مديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية)

II-14 - اللحوم المتوفرة للإستهلاك

(آلاف الأطنان)

	1995	1996	*1997
اللحوم الحمراء	**299**	**245**	**285**
البقر	122	105	110
الغنم	112	80	114
الماعز	20	22	21
لحوم أخرى والأحشاء	45	38	40
اللحوم البيضاء	**180**	**230**	**230**

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.

(مديرية تربية المواشي)

II-15 - الصيد البحري

(آلاف الأطنان)

	1995	1996	1997
الإنتاج	**842,5**	**615,9**	**773,8**
– الصيد بأعالي البحار	113,8	90,9	112,1
– الصيد بالشواطئ	728,7	525,0	661,7
استهلاك المنتجات الطرية	**188,3**	**169,4**	**148,2**
التحويل	**540,6**	**352,3**	**499,1**
المصبرات	151,7	138,6	141,8
المواد المشتقة	388,9	213,7	357,3
الصادرات	**237,1**	**200,4**	**200,3**
– السمك الطري والمجمد	28,9	30,1	34,9
– القشريات والرخويات	111,3	98,3	91,5
– السمك المصبر	68,0	61,6	61,0
– منتوجات مستخرجة من السمك	28,9	10,4	12,9

المصدر : - الإنتاج : المكتب الوطني للصيد البحري.

- التصدير : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

III-1 - أهم المنتوجات المعدنية (1)

(بآلاف الأطنان)

	الإنتاج (2)			التصدير (3)		
	*1995	*1996	**1997	1995	*1996	**1997
الفوسفاط الجاف	**20.186,0**	**20.792,0**	**23.095,0**	**9.419,7**	**10.139,9**	**11.710,4**
المعادن غيرالفلزية						
البارتين	289,5	282,5	331,6	371,3	321,5	320,4
الفليورين	105,8	95,9	103,8	110,0	94,0	120,4
الملح	173,0	165,4	115,7	56,1	68,2	-
البنتونيت	29,3	39,7	33,4	29,7	20,1	-
المعادن الفلزية						
معدن الزنك	153,0	152,6	171,8	171,5	178,2	187,7
معدن الرصاص	101,6	107,6	110,5	36,9	45,7	47,5
معدن الحديد	47,2	11,8	6,4	28,4	13,1	-
معدن النحاس	36,0	37,6	36,0	40,1	40,7	40,3
المانغنيز الكيماوي	31,3	29,5	29,5	27,9	29,9	31,1

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) باستثناء الفحم الحجري الذي يوجد ضمن المنتوجات الطاقية.

المصدر : (2) الإنتاج : وزارة الطاقة والمعادن.

(3) الصادرات : مكتب الصرف.

III-2 - مقياس إنتاج المعادن

(الأساس 100 : 1992)

	الترجيح	1995	*1996	**1997	1997/1996 %
المقياس العام	**100,0**	**105,6**	**108,2**	**117,8**	**8,9**
- الفوسفاط	78,65	106,1	108,9	120,6	10,7
- المعادن الفلزية	16,50	103,6	106,1	108,5	2,3
- المعادن غير الفلزية	4,85	104,4	104,0	104,0	-

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

III-3 - ميزان الطاقة (1)

(بآلاف الأطنان المعادلة للنفط)

	*1995		*1996		**1997	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
الاستهلاك الأولي	**8.020**	**100**	**8.357**	**100**	**8.439**	**100**
الفحم	1.633	20,4	1.999	23,9	1.937	23,0
المنتوجات النفطية (2)	6.145	76,6	5.799	69,4	5.903	69,9
الغاز الطبيعي	19	0,2	15	0,2	23	0,3
الكهرباء من أصل مائي والإمدادات الخارجية	223	2,8	544	6,5	576	6,8
الإنتاج المحلي	**542**	**100**	**734**	**100**	**687**	**100**
الفحم الحجري (التسليمات للمحطات الحرارية).....	358	66,1	203	27,7	123	17,9
النفط والغاز الطبيعي	24	4,4	20	2,7	28	4,1
الكهرباء من أصل مائي	160	29,5	511	69,6	536	78,0
العجز في الطاقة	**7.478**		**7.623**		**7.752**	
بالنسبة المائوية للاستهلاك الكلي		93,2		91,2		91,9

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) باحتساب الإمدادات الخارجية من الكهرباء.

(2) باستثناء المواد النفطية غير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزييت).

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن (مديرية الطاقة).

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

III-4 - إنتاج الطاقة

	*1995	*1996	**1997	1997/1996 %
إنتاج الفحم الحجري (آلاف الأطنان).....	649,6	505,6	376,3	25,6 -
إنتاج النفط الخام (آلاف الأطنان)	5,0	5,0	5,0	-
إنتاج الغاز الطبيعي (ملايين الأمتارالمكعبة).....	25,0	20,0	30,0	50,0
إنتاج معملي التكرير (آلاف الأطنان) (1)	5.655,0	5.031,0	5.252,0	4,4
الإنتاج الصافي للطاقة الكهربائية للمكتب الوطني للكهرباء (ملايين كيلواط في الساعة)	10.394,0	10.843,0	11.542,0	6,4
منه : إنتاج حق الاستغلال	-	-	(1.510,0)	-

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) باستثناء المواد النفطية غير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزييت).

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن و المكتب الوطني للكهرباء.

III-5 - إنتاج الطاقة
محسوب بالأطنان المعادلة للنفط

بآلاف الأطنان المعادلة للنفط	*1996 الكميات	*1996 التغيير بالنسبة المئوية	*1996 التركيب	**1997 الكميات	**1997 التغيير بالنسبة المئوية	**1997 التركيب
مجموع الإنتاج (1)	**8.133**	**6,7 -**	**100,0**	**8.464**	**4,1**	**100,0**
منه :						
المنتوجات النفطية (2).....	5.031	11,0 -	61,8	5.252	4,4	62,0
الكهرباء	2.819	4,3	34,7	3.001	6,4	35,5
الفحم	283	22,2 -	3,5	211	25,4 -	2,5

(*) أرقام مؤقتة.

(1) احتسب الإنتاج الكلي للطاقة على أساس المعطيات الصادرة عن وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء، و بناء على معامل تحويلي يبلغ 0,26 لألف كيلواط ساعة بالنسبة للكهرباء و 0,56 للطن فيما يتعلق بالفحم.

(2) باستثناء المواد النفطية غير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزييت).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

III-6 - استهلاك الطاقة

	*1995	*1996	**1997	1997/1996 %
المنتوجات النفطية (آلاف الأطنان)	**6.145**	**5.799**	**5.903**	**1,8**
المنتوجات البيضاء	**3.142**	**3.160**	**3.164**	**0,1**
. الوقود العادي	79	75	77	2,7
. الوقود الممتاز	299	300	303	1,0
. بترول المحركات النفاثة	231	238	241	1,3
. زيت الغاز	2.466	2.489	2.467	0,9 -
. مواد مختلفة	67	58	76	31,0
الغازات السائلة	**897**	**952**	**1005**	**5,6**
. البوطان	793	859	900	4,8
. البروبان	104	93	105	12,9
زيت الفيول	**2.106**	**1.687**	**1.734**	**2,8**
. استهلاك المكتب الوطني للكهرباء	1.183	847	843	0,5 -
. استهلاك الآخرين	923	840	891	6,1
الفحم (آلاف الأطنان)	**2.572**	**3.083**	**2.968**	**3,7 -**
. استهلاك المكتب الوطني للكهرباء	2.376	2.281	2.344	2,8
. استهلاك الآخرين	196	802	624	22,2 -
الغازالطبيعي (ملايين الأمتار المكعبة).....	**25**	**20**	**30**	**50,0**
الكهرباء (ملايين كيلواط في الساعة)	**9.929**	**10.240**	**10.754**	5,0
منه : الإمدادات الخارجية	243	127	124	2,4 -

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن (مديرية الطاقة)

و المكتب الوطني للكهرباء.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

IV-1 - مقياس الإنتاج الصناعي

(الأساس 100 : 1992)

	الترجيح	1996	1997	التغيرات %	
				1996/1995	1997/1996
مجموع الصناعات التحويلية	**1000**	***110,5**	**115,1**	***3,2**	**4,2**
الصناعات الغذائية، المشروبات والتبغ	**249**	**113,2**	**113,1**	**3,2**	**0,1 -**
الصناعات الغذائية (1)	184	113,7	114,7	2,4	0,9
المشروبات والتبغ	65	111,7	108,6	5,7	2,8 -
صناعات النسيج، الملابس والجلد	**223**	**109,7**	**116,0**	**3,0**	**5,7**
منتجات النسيج والملابس الداخلية	113	91,4	95,9	1,3 -	4,9
الملابس باستثناء الأحذية	90	130,6	139,7	6,1	7,0
الجلد والمواد والأحذية الجلدية	20	118,5	122,8	10,0	3,6
صناعات كيماوية وشبه كيماوية	**218**	**112,3**	**120,2**	**3,0**	**7,0**
منتجات كيماوية وشبه كيماوية	151	*109,7	118,5	*1,5	8,0
منتجات من المطاط والبلاستيك	30	119,4	120,4	6,5	0,8
الورق ، الورق المقوى والطباعة	37	117,1	126,8	6,2	8,3
صناعات ميكانيكية، معدنية، كهربائية وإلكترونية	**180**	**104,1**	**108,9**	**1,4**	**4,6**
منتجات الصناعة المعدنية الأساسية	22	108,6	122,3	1,9 -	12,6
منتوجات معدنية باستثناء الآلات	61	100,9	103,0	-	2,1
آلات ومعدات التجهيز	20	96,3	102,2	10,6 -	6,1
معدات النقل	41	106,2	111,2	14,6	4,7
معدات كهربائية وإلكترونية	34	110,3	112,5	0,1 -	2,0
آلات المكتب وأدوات دقيقة للقياس ومراقبة النظر والساعات	2	82,0	101,7	12,0 -	24,0
الخشب ومواد البناء	**129**	**112,6**	**117,3**	**6,0**	**4,2**
الخشب والأدوات الخشبية	21	104,1	103,7	2,7	0,4 -
منتوجات تحويل معادن المقالع	108	114,2	119,9	6,6	5,0
صناعات تحويلية أخرى	**1**	**118,5**	**120,1**	**2,2 -**	**1,4**

(*) أرقام مراجعة.

(1) منتجات الصناعات الغذائية (فرع 10) ومنتجات أخرى للصناعات الغذائية (فرع 11).

المصدر : وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

١-٧ - دخول السياح

	1993	1994	1995	1996	*1997	1997/1996 %
I. السياح من جنسية أجنبية	**3.068.211**	**2.427.744**	**1.678.054**	**1.801.165**	**1.963.570**	**9,0**
أ. سياحة الاقامة	**2.945.700**	**2.293.744**	**1.527.877**	**1.637.972**	**1.832.122**	**11,9**
أوروبا	**1.413.235**	**1.298.351**	**1.237.485**	**1.334.643**	**1.504.763**	**12,7**
فرنسا	488.679	439.493	424.378	499.730	590.034	18,1
اسبانيا	267.916	212.636	199.133	196.511	218.782	11,3
بريطانيا العظمى	97.233	113.904	128.916	103.082	83.096	19,4 -
المانيا	222.281	214.195	162.151	212.538	225.697	6,2
ايطاليا	120.225	103.691	101.212	91.485	122.525	33,9
دول أخرى	216.901	214.432	221.695	231.297	264.629	14,4
بلدان عربية	**1.354.184**	**802.346**	**106.513**	**112.482**	**116.577**	**3,6**
المغرب العربي	1.306.121	751.375	56.562	60.569	62.636	3,4
أمريكا الشمالية	**111.194**	**112.831**	**104.893**	**103.049**	**112.667**	**9,3**
الولايات المتحدة	91.055	85.834	80.168	77.356	87.571	13,2
بلدان أخرى	**67.087**	**80.216**	**78.986**	**87.798**	**98.115**	**11,8**
ب. سياحة العبور	**122.511**	**134.000**	**150.177**	**163.193**	**131.448**	**19,5 -**
II. المغاربة المقيمون بالخارج	**1.081.556**	**1.171.693**	**1.062.454**	**1.055.365**	**1.276.232**	**20,9**
المجموع	**4.149.767**	**3.599.437**	**2.740.508**	**2.856.530**	**3.239.802**	**13,4**

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة السياحة.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

1-VI - الرقم الاستدلالي لتكلفة المعيشة (385 مادة)

(الأساس 100 : 1989)

المجموعات	1996 المتوسط السنوي	1996 دجنبر	1997 يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	1997 المتوسط السنوي	التغيرات % دجنبر97 / دجنبر96	التغيرات % 1997* / 1996*
التغذية	155.0	154,7	155,1	152,6	151.0	155,2	152,6	150,6	150,0	151,1	153,3	158,0	155,0	154,9	153,3	0,1	1,1-
الملبس	142,0	143,8	144,4	145,2	145,4	146,2	146,7	147,2	147,8	148,1	148,7	149,0	149,4	150,0	147,3	4,3	3,8
المسكن	146,3	147,5	147,6	147,6	147,8	148,1	148,2	148,4	148,6	148,7	148,8	149,1	149,5	149,9	148,5	1,6	1,5
التجهيز المنزلي	130,3	132,4	132,6	132,8	132,8	133,0	133,4	133,9	134,1	134,1	134,2	134,2	134,3	134,6	133,7	1,7	2,6
العلاجات الطبية	131,1	131,9	132,5	132,5	133,3	133,3	133,4	133,6	134,6	134,7	134,5	134,5	134,9	134,9	133,9	2,3	2,2
النقل والمواصلات	138,1	139,5	139,9	140,1	140,2	140,5	140,5	145,8	145,8	145,9	147,7	147,9	146,5	146,6	144,0	5,1	4,3
الترفيه و الثقافة	140,0	144,9	145,0	145,1	145.0	145,1	145,2	145,4	146,1	146,1	147,2	147,6	147,8	147,8	146,1	2,0	4,4
مواد وخدمات أخرى	150,2	153,0	153,2	153,3	153,3	153,4	154,0	154,9	155,1	155,3	155,5	156.0	156,1	156,2	154,7	2,1	3,0
**المقياس العام ..... **	**147,7**	**148,7**	**149.0**	**148.0**	**147,4**	**149,4**	**148,4**	**148,1**	**148.0**	**148,6**	**149,9**	**152,1**	**150,8**	**150,9**	**149,2**	**1,5**	**1,0**

(*) المتوسط السنوي.

المصدر : وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط.

الرقم الاستدلالي لتكلفة المعيشة بالنسبة للمدن*

المدن	1995	1996	1997	التغيرات % 1996	التغيرات % 1997
أكادير	147,7	152,4	152,6	3,1	0,1
الدارالبيضاء	142,9	147,6	149,7	3,3	1,4
فاس	144,0	147,5	149,0	2.5	1,0
القنيطرة	140,7	143,6	143,9	2,0	0,2
مراكش	146,4	150,2	149,9	2,6	0,2-
وجدة	137,2	142,0	144,4	3,5	1,7
الرباط	143,5	147,2	148,4	2,5	0,8
تطوان	144,3	148,3	149,4	2,8	0,7
مكناس	146,2	149,9	150,9	2,5	0,7
طنجة	145,1	150,2	152,7	3,5	1,7
العيون	138,3	143,6	143,5	3,8	0,1-
**المجموع ..... **	**143,4**	**147,7**	**149,2**	**3,0**	**1,0**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2-VI - الرقم الاستدلالي لأسعار الجملة (231 مادة)

(الأساس 100 : 1977)

البنـــــود	1996		1997													التغيرات %	
	المتوسط السنوي	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر97 / دجنبر96	*1997 / *1996
القطاع الفلاحي.....	**369,7**	**355,5**	**350,5**	**358,7**	**358,9**	**353,5**	**349,8**	**346,0**	**349,8**	**348,1**	**347,6**	**344,7**	**346,8**	**348,6**	**353,6**	**0,9**	**5,2-**
الحبوب والقطاني اليابسة	317,1	297,8	311,9	332,4	330,4	325,3	319,6	313,7	310,1	307,9	305,2	304,3	301,2	295,2	297,1	11,6	1,6-
الزراعات الصناعية والزيتية	394,7	344,8	318,2	340,0	331,8	321,5	321,9	323,4	315,3	313,9	311,0	310,6	310,2	309,9	309,0	1,4-	19,4-
زراعات الخضر	434,5	411,3	359,6	352,5	351,7	348,1	337,4	333,8	333,5	340,1	356,9	373,3	378,7	396,8	411,8	14,3-	17,2-
منتوجات الغراسة وزراعة الكروم	436,0	425,2	405,8	386,8	389,1	395,2	390,4	391,6	404,9	409,5	421,1	419,3	418,4	418,1	424,6	9,0-	6,9-
منتوجات تربية المواشي	254,3	251,9	248,7	248,8	248,2	248,3	250,7	247,2	263,5	269,6	243,6	231,8	248,7	238,5	245,2	1,2-	2,2-
المنتوجات الغابوية	438,0	441,9	454,3	469,9	468,8	467,2	451,2	448,8	447,5	451,3	450,3	450,2	448,6	447,9	449,3	6,3	3,7
منتوجات الصيد البحري	511,1	532,9	585,6	612,2	634,5	602,1	600,5	583,4	590,2	543,5	580,8	562,8	545,1	582,5	589,0	14,9	14,6
القطاع الصناعي	**356,3**	**357,9**	**361,2**	**365,5**	**364,3**	**363,6**	**362,4**	**360,8**	**360,2**	**359,3**	**360,2**	**359,7**	**359,5**	**361,1**	**357,3**	**2,1**	**1,4**
الطاقة	523,0	536,7	529,1	532,3	532,0	532,0	531,3	519,2	519,2	521,9	521,9	527,9	534,4	540,2	536,7	0,8-	1,2
الصناعات الغذائية	319,0	318,6	318,4	323,3	321,4	320,4	318,3	317,4	316,5	315,8	318,2	316,7	316,1	318,0	318,3	1,5	0,2-
الألبسة والنسيج	259,1	257,5	260,6	260,9	260,9	260,9	260,9	260,9	260,9	260,9	260,9	260,9	259,8	260,9	258,7	1,3	0,6
صناعات التعدين	408,0	413,0	432,4	438,3	435,2	435,2	434,7	434,5	434,5	434,7	434,1	431,4	431,4	432,1	412,8	6,1	6,0
صناعات خفيفة أخرى	363,4	362,0	363,7	368,4	369,1	368,2	367,2	367,1	366,0	361,2	361,0	360,8	358,8	358,4	358,4	1,8	0,1
**المقياس العام	**361,6**	**357,0**	**356,9**	**362,8**	**362,1**	**359,6**	**357,4**	**354,9**	**356,1**	**354,9**	**355,2**	**353,8**	**354,5**	**356,1**	**355,8**	**1,6**	**1,3-**

(*) المتوسط السنوي.

المصدر : وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3-VI - الرقم الاستدلالي لأثمان الإنتاج الصناعي

(الأساس 100 = يوليوز 1975 - يونيو 1976)

	الترجيح %	المتوسط السنوي 1996	1997				التغيرات % 1997/1996
			ثلاثة أشهر الأولى	ثلاثة أشهر الثانية	ثلاثة أشهر الثالثة	ثلاثة أشهر الرابعة	المتوسط السنوي
الصناعة الغذائية	**46,06**	**341,3**	**343,7**	**338,3**	**338,0**	**337,9**	**339,5**	**0,5 -**
منتوجات الصناعة الغذائية	18,61	282,7	283,1	283,4	283,4	283,4	283,3	0,2
منتوجات أخرى للصناعة الغذائية	22,35	349,1	351,0	337,8	337,0	336,8	340,7	2,4 -
المشروبات والتبغ	5,10	521,3	533,2	541,5	541,5	541,5	539,4	3,5
الملابس والنسيج	**13,46**	**446,3**	**444,8**	**444,8**	**444,8**	**443,1**	**444,4**	**0,4 -**
منتوجات النسيج والملابس الداخلية	10,34	392,8	392,8	392,8	392,8	390,6	392,3	0,1 -
الجلد والأحذية الجلدية	3,12	624,0	617,3	617,3	617,3	617,3	617,3	1,1 -
الصناعة المعدنية	**21,29**	**476,6**	**476,4**	**480,1**	**480,9**	**481,2**	**479,7**	**0,7**
منتوجات الصناعة المعدنية الأساسية	1,52	382,3	382,3	412,3	421,3	426,1	410,5	7,4
مصنوعات حديدية	8,23	444,9	438,2	438,2	437,8	437,8	438,0	1,6 -
معدات التجهيز الميكانيكي	1,71	340,1	349,0	367,6	367,6	367,6	363,0	6,7
معدات النقل	6,84	625,6	633,2	633,2	634,0	634,0	633,6	1,3
معدات كهربائية وإلكترونية	2,99	348,8	344,2	344,1	344,1	344,1	344,1	1,4 -
صناعات خفيفة أخرى	**19,19**	**418,9**	**409,6**	**409,9**	**418,2**	**420,8**	**414,6**	**1,0 -**
خشب ومواد من خشب	3,15	414,9	408,1	408,1	413,1	413,1	410,6	1,0 -
ورق وورق مقوى والطباعة	3,46	494,7	443,1	443,2	456,4	465,9	452,2	8,6 -
مواد مصدرها تحويل معادن المحاجر	3,14	551,3	549,3	549,2	575,1	580,2	563,4	2,2
أجهزة المكتب وآلات الدقة والساعات	0,16	178,3	178,3	178,3	178,3	178,3	178,3	-
منتوجات كيماوية وشبه كيماوية	6,74	350,3	351,7	352,6	355,0	355,2	353,6	0,9
مواد المطاط والبلاستيك	1,89	392,7	401,2	401,2	401,2	401,2	401,2	2,2
منتوجات الصناعات الأخرى	0,65	242,8	245,3	245,3	245,3	245,3	245,3	1,0
المجموع	**100,00**	**399,2**	**398,2**	**396,6**	**398,2**	**398,5**	**397,9**	**0,3 -**

المصدر : وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

VI-4 - مؤشرات حول وضعية التشغيل والبطالة في الوسط الحضري

(عدد السكان بالآلاف والمعدلات بالنسبة المئوية)

	1996	1997
سكان المدن	**14.137**	**14.525**
السكان النشيطون البالغون 15 سنة فما فوق	**4.806**	**4.992**
منهم : - السكان النشيطون المشتغلون	3.935	4.147
- السكان النشيطون العاطلون	871	845
المعدل الإجمالي للنشاط (1)	**34,7**	**34,9**
معدل البطالة	**18,1**	**16,9**
. حسب الجنس		
ذكور	16,1	15,3
إناث	23,6	21,8
. حسب فئات السن		
15 إلى 24 سنة	32,0	29,9
25 إلى 34 سنة	24,3	24,1
35 إلى 44 سنة	7,3	6,1
45 سنة فما فوق	3,5	2,9
. حسب المستوى التعليمي		
الأشخاص الذين لم يحصلوا على شهادة	11,6	9,8
الحاصلون على شهادة متوسطة	27,2	25,3
الحاصلون على شهادة عليا	24,3	24,3

(1) نسبة السكان النشيطين في الوسط الحضري (الأشخاص العاملون أو الذين يبحثون عن منصب شغل) إلى العدد الإجمالي لسكان المدن.

المصدر : وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

1-VII - ميزان التجارة الخارجية

(بملايين الدراهم)

	1995	*1996	**1997
1. البضاع العامة			
الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين	72.869	71.963	74.868
الصادرات مسلمة بميناء الشحن	40.240	41.356	44.652
الرصيد	32.629 -	30.607 -	30.216 -
التغطية (بالنسبة المئوية)	55,2	57,5	59,6
2. المعاملات المنجزة في إطار نظام القبول المؤقت بدون أداء			
الواردات	12.635	12.649	15.691
الصادرات	18.449	18.656	22.502
القيمة المضافة	5.814	6.007	6.811
3. مجموع المبادلات مع الخارج (1+2)			
الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين	85.504	84.612	90.559
الصادرات مسلمة بميناء الشحن	58.689	60.012	67.154
الرصيد	26.815 -	24.600 -	23.405 -
التغطية (بالنسبة المئوية)	68,6	70,9	74,2

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

2-VII - بنية المبادلات التجارية

الحصص بالنسبة المئوية حسب المجموعات	الواردات		الصادرات	
	1996	1997	1996	1997
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	15,6	13,6	31,6	29,3
الطاقة ومواد التزييت	15,6	16,5	1,7	1,8
المواد الخام	10,7	10,9	14,8	17,3
أنصاف المنتوجات	23,4	23,7	25,7	26,4
المنتوجات منتهية الصنع	34,7	35,3	26,2	25,2
. مواد التجهيز	21,4	21,1	3,2	3,2
. مواد الاستهلاك	13,3	14,2	23,0	22,0
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3-VII - الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين

(بآلاف الأطنان و بملايين الدراهم)

	*1996			**1997		
	الوزن	القيمة		الوزن	القيمة	
		المبالغ	التغيرات %		المبالغ	التغيرات %
المواد الغذائية و المشروبات و التبغ...	**3.915**	**11.222**	**3,5 -**	**3.893**	**10.149**	**9,6 -**
الطاقة و مواد التزييت	**9.833**	**11.199**	**11,4**	**10.084**	**12.338**	**10,2**
منها زيت البترول الخام	(5.743)	(7.397)	(10,1)	(6.014)	(8.389)	(13,4)
المواد الخام	**4.116**	**7.745**	**14,6 -**	**4.580**	**8.184**	**5,7**
. من أصل حيواني ونباتي	1.266	5.518	13,5 -	1.334	5.697	3,2
. من أصل معدني	2.850	2.227	17,2 -	3.246	2.487	11,7
أنصاف المنتوجات	**2.871**	**16.840**	**5,8 -**	**2.854**	**17.746**	**5,4**
المنتوجات منتهية الصنع	**368**	**24.957**	**3,0**	**394**	**26.451**	**6,0**
. مواد التجهيز.....	208	15.376	5,4 -	214	15.812	2,8
- الفلاحي	(26)	(956)	(85,6)	(19)	(648)	(32,2-)
- الصناعي	(182)	(14.420)	(8,4-)	(195)	(15.164)	(5,2)
. مواد الاستهلاك	160	9.581	20,1	180	10.639	11,0
المجموع	**21.103**	**71.963**	**1,2 -**	**21.805**	**74.868**	**4,0**

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

4-VII - الصادرات مسلمة بميناء الشحن

(بآلاف الأطنان و بملايين الدراهم)

	*1996			**1997		
	الوزن	القيمة		الوزن	القيمة	
		المبالغ	التغيرات %		المبالغ	التغيرات %
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ...	**1.329**	**13.079**	**5,5**	**1.257**	**13.078**	**-**
مواد الطاقة والتزييت	**365**	**673**	**24,0 -**	**443**	**792**	**17,7**
المواد الخام	**12.083**	**6.122**	**8,5**	**13.830**	**7.732**	**26,3**
. من أصل حيواني ونباتي	126	1.571	3,7 -	182	1.858	18,3
. من أصل معدني	11.957	4.551	13,4	13.648	5.874	29,1
أنصاف المنتوجات	**3.927**	**10.630**	**1,5**	**4.005**	**11.780**	**10,8**
المنتوجات منتهية الصنع	**111**	**10.852**	**0,1**	**117**	**11.270**	**3,9**
. مواد التجهيز	22	1.335	1,8	21	1.421	6,4
. مواد الاستهلاك	89	9.517	0,2 -	96	9.849	3,5
المجموع	**17.815**	**41.356**	**2,8**	**19.652**	**44.652**	**8,0**

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

5-VII - الواردات حسب أهم المنتجات

(بملايين الدراهم)

	1994	1995	*1996	**1997
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**7.348**	**11.629**	**11.222**	**10.149**
القمح	1.491	3.997	4.137	3.486
السكر	1.164	1.320	1.349	1.521
المنتوجات اللبنية	759	814	731	538
الشاي	681	695	501	655
التبغ	828	509	577	565
الذرة	425	707	893	844
الشعير	89	536	48	122
مواد أخرى	1.911	3.051	2.986	2.418
الطاقة ومواد التزييت	**10.239**	**10.053**	**11.199**	**12.338**
زيت البترول الخام	6.902	6.721	7.397	8.389
الفحم	560	817	1.172	1.186
زيت الغاز والفيول	1.028	722	877	747
مواد أخرى	1.749	1.793	1.753	2.016
المواد الخام	**7.497**	**9.067**	**7.745**	**8.184**
الزيوت والحبوب الزيتية	1.946	2.137	2.436	2.302
الأخشاب الخام	1.734	1.964	1.544	1.784
خيوط النسيج والقطن	1.428	1.587	1.350	1.532
الكبريت الخام	1.126	1.585	1.234	1.440
مواد أخرى	1.263	1.794	1.181	1.126
أنصاف المنتوجات	**16.661**	**17.883**	**16.840**	**17.746**
القضبان والهياكل من الحديد والصلب	760	778	653	654
الصفائح والأوراق من الحديد والصلب	827	1.248	961	939
المواد الكيماوية، الاسمدة، الاصباغ ومواد التطهير	4.302	4.534	5.000	4.801
المواد البلاستيكية الاصطناعية	1.943	2.297	2.132	2.315
خيوط الغزل والقطن	873	814	839	908
الورق والورق المقوى	1.092	1.430	1.284	1.363
الحديد والفولاذ	1.166	1.784	1.313	1.594
مواد أخرى	5.698	4.998	4.658	5.172
مواد التجهيز	**16.980**	**16.257**	**15.376**	**15.812**
الفلاحي	832	515	956	648
الصناعي	16.148	15.742	14.420	15.164
مواد الاستهلاك	**7.238**	**7.980**	**9.581**	**10.639**
السيارات السياحية	736	659	1559	1657
الأثواب من القطن والالياف	1.347	1.496	1.496	1.534
الأدوات البلاستيكية	275	389	513	600
الأدوية	927	974	1.007	1.183
الورق والمواد من الورق	426	421	513	534
مواد أخرى	3.527	4.041	4.493	5.131
المجموع	**65.963**	**72.869**	**71.963**	**74.868**

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

6-VII - الصادرات حسب أهم المنتجات

(بملايين الدراهم)

	1994	1995	*1996	**1997
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**10.352**	**12.393**	**13.079**	**13.078**
الحوامض	1.383	1.716	2.700	2.375
البواكير	1.044	1.421	1.274	1.491
مصبرات السمك	1.440	1.542	1.535	1.663
السمك الطري	742	762	811	969
الرخويات والقشريات	3.521	4.310	4.110	3.842
مصبرات الخضر والفواكه	977	1.308	1.346	1.396
مواد أخرى	1.245	1.334	1.303	1.342
الطاقة ومواد التزييت	**770**	**886**	**673**	**792**
المواد الخام من أصل حيواني	**1.429**	**1.631**	**1.571**	**1.858**
عجين الورق	504	569	285	409
النباتات والورود	283	300	300	266
الأغرة	144	152	167	170
زيت الزيتون	5	117	409	501
مواد أخرى	493	493	410	512
المواد الخام من أصل معدني	**4.005**	**4.014**	**4.551**	**5.874**
الفوسفاط	2.515	2.426	3.030	4.136
مواد أخرى	1.490	1.588	1.521	1.738
أنصاف المنتوجات	**9.105**	**10.472**	**10.630**	**11.780**
الحامض الفوسفوري	3.937	4.699	4.598	5.723
الأسمدة الطبيعية والكيماوية	2.489	3.076	3.321	3.356
الرصاص والفضة	517	608	646	716
خيوط القطن والالياف	505	484	340	287
مواد أخرى	1.657	1.605	1.725	1.698
مواد التجهيز	**1.296**	**1.312**	**1.335**	**1.421**
المنتوجات منتهية الصنع	**9.589**	**9.532**	**9.517**	**9.849**
الملابس الجاهزة	3.804	3.640	3.412	3.322
الملابس الداخلية	2.708	2.856	3.046	3.238
الزرابي	301	289	247	238
الأحذية	562	607	635	741
الأثواب من الألياف والقطن	282	313	292	349
مواد أخرى	1.932	1.827	1.885	1.961
المجموع	**36.546**	**40.240**	**41.356**	**44.652**

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

7-VII - التوزيع الجغرافي للمبادلات

(بملايين الدراهم)

	الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين		الصادرات مسلمة بميناء الشحن		الأرصدة	
	*1996	**1997	*1996	**1997	*1996	**1997
أوروبا	**44.433**	**44.728**	**27.391**	**29.306**	**17.042 -**	**15.422 -**
الاتحاد الأوروبي	**38.953**	**38.975**	**25.407**	**27.076**	**13.546 -**	**11.899 -**
فرنسا	15.003	15.528	11.699	12.001	3.304 -	3.527 -
إسبانيا	6.306	6.749	4.089	4.803	2.217 -	1.946 -
ألمانيا	4.375	3.751	1.614	1.538	2.761 -	2.213 -
إيطاليا	5.148	4.580	2.607	2.852	2.541 -	1.728 -
المملكة المتحدة	2.022	2.099	1.600	1.718	422 -	381 -
هولندا	1.428	1.635	1.111	1.207	317 -	428 -
الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورج	1.626	1.573	1.457	1.511	169 -	62 -
دول أخرى ضمن الاتحاد الأوروبي	3.045	3.060	1.230	1.446	1.815 -	1.614 -
دول أخرى	**5.480**	**5.753**	**1.984**	**2.230**	**3.496 -**	**3.523 -**
آسيا	**10.383**	**13.051**	**7.728**	**8.554**	**2.655 -**	**4.497 -**
الدول العربية بالشرق الأوسط	4.655	6.558	965	971	3.690 -	5.587 -
اليابان	1.328	1.982	2.874	2.470	1.546 +	488 +
الهند	456	348	2.608	3796	2.152 +	3.448 +
الصين	1.270	1.742	145	435	1.125 -	1.307 -
دول أخرى	2.674	2.421	1.136	882	1.538 -	1.539 -
أمريكا	**10.833**	**10.672**	**2.756**	**3.120**	**8.077 -**	**7.552 -**
الولايات المتحدة الأمريكية	5.336	4.888	1.432	1.570	3.904 -	3.318 -
كندا	1.564	1.607	324	290	1.240 -	1.317 -
البرازيل	2.170	1.961	247	398	1.923 -	1.563 -
المكسيك	118	125	495	559	377 +	434 +
دول أخرى	1.645	2.091	258	303	1.387 -	1.788 -
إفريقيا	**5.767**	**5.980**	**3.141**	**3.126**	**2.626 -**	**2.854 -**
دول اتحاد المغرب العربي	**2.475**	**1.772**	**1.996**	**1.751**	**479 -**	**21 -**
ليبيا	1.213	310	1.092	1.242	121 -	932 +
الجزائر	891	1.092	309	32	582 -	1.060 -
تونس	368	364	517	381	149 +	17 +
موريطانيا	3	6	78	96	75 +	90 +
دول عربية أخرى	**123**	**153**	**35**	**116**	**88 -**	**37 -**
دول أخرى	**3.169**	**4.055**	**1.110**	**1.259**	**2.059 -**	**2.796 -**
أوقيانوسيا	**547**	**437**	**340**	**546**	**207 -**	**109 +**
المجموع	**71.963**	**74.868**	**41.356**	**44.652**	**30.607 -**	**30.216 -**

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

1-VIII - ميزان الأداءات مع الخارج

(بملايين الدراهم)

	*1996			**1997		
	المداخيل	النفقات	الأرصدة	المداخيل	النفقات	الأرصدة
أ. حساب المعاملات الجارية	**109.206,9**	**108.447,3**	**+ 759,6**	**113.864,2**	**114.748,6**	**- 884,4**
السلع	**60.019,1**	**79.142,6**	**- 19.123,5**	**67.060,3**	**84.819,5**	**- 17.759,2**
ـ البضائع العامة	41.259,6	66.419,7	- 25.160,1	44.362,5	69.046,4	- 24.683,9
ـ السلع المستوردة بدون أداء و المعاد تصديرها بعد التحويل	18.656,4	12.649,2	+ 6.007,2	22.501,8	15.691,4	+ 6.810,4
ـ مشتريات السلع بالموانىء	103,1	73,7	+ 29,4	196,0	81,7	+ 114,3
الخدمات	**24.437,5**	**15.533,3**	**+ 8.904,2**	**23.401,5**	**16.374,7**	**+ 7.026,8**
ـ النقل	3.621,7	5.213,3	- 1.591,6	3.927,6	5.415,0	- 1.487,4
ـ الأسفار	14.761,7	2.615,6	+ 12.146,1	13.824,0	2.999,7	+ 10.824,3
ـ خدمات الاتصالات	431,9	147,8	+ 284,1	851,8	260,3	+ 591,5
ـ خدمات التأمين	376,8	368,7	+ 8,1	289,7	381,6	- 91,9
ـ رسوم الامتياز والترخيص	43,5	1.158,4	- 1.114,9	37,7	1.171,1	- 1.133,4
ـ خدمات أخرى مقدمة للمقاولات	2.393,1	1.838,6	+ 554,5	1.886,4	1.792,6	+ 93,8
ـ خدمات مسداة من طرف الإدارات العمومية أو لها (غير مدرجة في أماكن أخرى)	2.808,8	4.190,9	- 1.382,1	2.584,3	4.354,4	- 1.770,1
المداخيل	**1.647,0**	**13.053,1**	**- 11.406,1**	**1.642,0**	**12.786,5**	**- 11.144,5**
ـ الدخل من الاستثمارات الخصوصية	106,5	1.123,6	- 1.017,1	46,1	1.672,5	- 1.626,4
ـ الدخل من الاستثمارات والاقتراضات العمومية	1.540,5	11.929,5	- 10.389,0	1.595,9	11.114,0	- 9.518,1
التحويلات الجارية	**23.103,3**	**718,3**	**+ 22.385,0**	**21.760,4**	**767,9**	**+ 20.992,5**
ـ العمومية	813,3	378,7	+ 434,6	775,5	322,6	+ 452,9
ـ الخصوصية	22.290,0	339,6	+ 21.950,4	20.984,9	445,3	+ 20.539,6
ب. الحساب الرأسمالي والمالي	**20.519,6**	**20.389,4**	**+ 130,2**	**25.657,1**	**21.207,0**	**+ 4.450,1**
1. الحساب الرأسمالي	**680,7**	**41,4**	**+ 639,3**	**4,4**	**47,9**	**- 43,5**
ـ تحويلات المهاجرين	680,7	41,4	**+ 639,3**	4,4	47,9	- 43,5
2. العمليات المالية	**19.838,9**	**20.348,0**	**- 509,1**	**25.652,7**	**21.159,1**	**+ 4.493,6**
القطاع الخاص	**5.412,5**	**3.065,2**	+ 2.347,3	**15.465,9**	**2.719,1**	+ 12.746,8
ـ قروض تجارية	-	1.652,2	- 1.652,2	3.192,2	1.517,2	+ 1.675,0
ـ سلفات واستثمارات	4.912,4	1.413,0	+ 3.499,4	12.273,7	1.201,9	+ 11.071,8
ـ رساميل خصوصية أخرى	500,1	-	+ 500,1	-	-	-
القطاع العام	**14.224,3**	**17.178,9**	**- 2.954,6**	**9.613,6**	**18.440,0**	**- 8.826,4**
ـ قروض تجارية	5.815,0	9.873,5	- 4.058,5	3.408,7	10.585,2	- 7.176,5
ـ سلفات	8.409,3	6.891,7	+ 1.517,6	6.204,9	7.825,3	- 1.620,4
ـ العمليات مع صندوق النقد الدولي	-	413,7	- 413,7	-	29,5	- 29,5
عمليات أخرى	**202,1**	**103,9**	**+ 98,2**	**573,2**	**-**	**+ 573,2**
ج. بند التفاوت الإحصائي	**1.654,2**	**-**	**+ 1.654,2**	**1.704,3**	**-**	**+ 1.704,3**
المجموع	**131.380,7**	**128.836,7**	**+ 2.544,0**	**141.225,6**	**135.955,6**	**+ 5.270,0**

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

1-IX - أسعار أهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب (1)

(أسعار التحويل)

	نهاية دجنبر 1996		نهاية مارس 1997		نهاية يونيو 1997		نهاية شتنبر 1997		نهاية دجنبر 1997	
	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
1 فرنك فرنسي	1,67520	1,68530	1,64730	1,65720	1,62000	1,62970	1,62250	1,63220	1,61630	1,62600
1 دولار الولايات المتحدة الأمريكية	8,7731	8,8259	9,2918	9,3477	9,5257	9,5829	9,6318	9,6897	9,6850	9,7432
1 دولار كندي	6,4026	6,4411	6,7339	6,7744	6,9216	6,9632	6,9733	7,0152	6,7538	6,7944
1 جنيه إسترليني	14,901	14,990	15,175	15,266	15,869	15,964	15,529	15,622	16,024	16,120
1 مارك ألماني	5,6473	5,6813	5,5495	5,5828	5,4632	5,4961	5,4496	5,4823	5,4081	5,4406
1 فلوران هولندي	5,0318	5,0621	4,9336	4,9632	4,8536	4,8828	4,8386	4,8676	4,7985	4,8274
100 فرنكات بلجيكية	27,414	27,578	26,895	27,057	26,478	26,637	26,407	26,566	26,218	26,376
1 فرنك سويسري	6,4998	6,5388	6,4193	6,4579	6,5295	6,5687	6,6236	6,6634	6,6565	6,6965
1000 ليرة إيطالية	5,7369	5,7713	5,5548	5,5881	5,5967	5,6304	5,5739	5,6074	5,5030	5,5360
100 بسيطة إسبانية	6,6991	6,7394	6,5554	6,5948	6,4650	6,5038	6,4533	6,4920	6,3875	6,4259
100 ين ياباني	7,5414	7,5867	7,5263	7,5715	8,3249	8,3750	7,9611	8,0089	7,4399	7,4846
1 وحدة نقدية أوروبية	10,896	10,961	10,787	10,852	10,727	10,792	10,682	10,746	10,691	10,755

(1) يقوم بنك المغرب كذلك كل يوم عمل بتسعير العملات التالية : الكرونا النرويجية ، الكرونا السويدية، الكرونا الدنماركية، الشلين النمساوي، الاسكودو البرتغالي، المارك الفنلاندي، الدينارالتونسي، الدينار الكويتي، الريال السعودي، درهم الإمارات العربية المتحدة، الدينار الليبي، الدينار الجزائري، و الاوقية الموريطانية.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

X-1 - بيان تطور موارد وتحملات الخزينة

(بملايين الدراهم)

	السنة المالية يوليوز 95 - يونيو 96	السنة المالية يوليوز 96 - يونيو 97
1 . الموارد العادية	**71.233**	**79.747**
الموارد الجبائية	**63.052**	**67.903**
الضرائب المباشرة	18.133	20.075
الرسوم الجمركية	11.567	11.956
الضرائب غير المباشرة	30.154	32.394
رسوم التسجيل والتمبر	3.198	3.478
الموارد غيرالجبائية	**8.181**	**11.844**
الاحتكارات والاستغلالات	3.009	3.490
عوائد أملاك الدولة	150	138
مداخيل أخرى	3.352	3.658
حصيلة عمليات الخوصصة	1.670	4.558
2 . التحملات	**86.324**	**85.792**
النفقات العادية	**65.052**	**67.433**
فوائد الدين	17.485	17.070
. (الداخلي)	(9.142)	(9.364)
. (الخارجي)	(8.343)	(7.706)
التسيير	43.794	47.163
منها : نفقات الموظفين	(31.647)	(34.182)
دعم بعض الأسعار	3.773	3.200
الرصيد العادي	**6.181 +**	**12.314 +**
نفقات الاستثمار	**21.272**	**18.359**
عجز الميزانية	**15.091 -**	**6.045 -**
(النسبة المائوية مقابل الناتج الداخلي الإجمالي)	(5,0)	(1,9)
3 . تغير مأخرات الأداء	**893**	**675**
عجز التمويل (1-2+3)	**14.198 -**	**5.370 -**
التمويل الصافي	**14.198**	**5.370**
التمويل الخارجي	**148 -**	**4.632 -**
. الهبات	-	-
. الاقتراضات الخارجية الصافية	9.056	5.566
. الاستخماد	9.204 -	10.198 -
صندوق النقد الدولي	**487 -**	**318 -**
التمويل الداخلي	**14.833**	**13.320**
. التسليفات الداخلية الصافية	6.738	6.777
. التمويل النقدي	4.312	1.274
- (بنك المغرب)	(7.048)	(2.952-)
- (البنوك)	(3.478-)	(2.469)
- (الودائع لدى الخزينة والشيكات البريدية)	(742)	(1.757)
. تمويلات أخرى	3.783	2.269

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

X-2 - بيان تطور الموارد العادية للخزينة

	السنة المالية يوليوز 95 - يونيو 96	السنة المالية يوليوز 96 - يونيو 97	التغيرات %
الموارد الجبائية	**63.052**	**67.903**	**7,7**
الضرائب المباشرة	**18.133**	**20.075**	**10,7**
الضريبة على الشركات	6.246	7.316	17,1
الضريبة العامة على الدخل	8.082	8.959	10,9
الضريبة على الحاصلات من التوظيفات المالية ذات الدخل الثابت	1.610	1.857	15,3
ضريبة نتاج الأسهم	230	330	43,5
ضريبة الأرباح العقارية	410	477	16,3
واجب التضامن الوطني	685	394	42,5 -
ضرائب مباشرة أخرى	870	742	14,7 -
الرسوم الجمركية	**11.567**	**11.956**	**3,4**
رسوم الاستيراد	5.418	6.108	12,7
الاقتطاع الجبائي عند الاستيراد	6.114	5.823	4,8 -
رسوم جمركية أخرى	35	25	28,6 -
الضرائب غير المباشرة	**30.154**	**32.394**	**7,4**
الضريبة على القيمة المضافة	16.337	18.105	10,8
. على المعاملات الداخلية	(7.168)	(7.759)	8,2
. عند الاستيراد	(9.169)	(10.346)	12,8
الرسوم الداخلية على الاستهلاك	13.817	14.289	3,4
. منتوجات الطاقة	(8.105)	(8.835)	9,0
. التبغ	(4.687)	(4.473)	4,6 -
. رسوم أخرى	1.025	981	4,3 -
التسجيل والتنبر	**3.198**	**3.478**	**8,8**
الموارد غير الجبائية	**8.181**	**11.844**	**44,8**
مؤسسات الاحتكار	3.009	3.490	16,0
الأملاك المخزنية	150	138	8,0 -
موارد أخرى	3.352	3.658	9,1
الخوصصة	1.670	4.558	172,9
مجموع الموارد العادية	**71.233**	**79.747**	**12,0**

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

X-3 - تقديرات نفقات الميزانية العامة

(بملايين الدراهم)

	قانون المالية لسنة 1996 - 97	قانون المالية لسنة 1997 - 98
نفقات التسيير	**50.605**	**57.577**
نفقات الموظفين	33.343	37.708
معدات الوزارات	9.522	10.311
التحملات المشتركة	6.100	6.988
منها : دعم الأسعار	(3.000)	(3.200)
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	1.640	2.570
نفقات الدين العمومي	**32.629**	**32.513**
الدين الداخلي	15.815	16.163
الدين الخارجي	16.814	16.350
نفقات الاستثمار	**15.129**	**16.642**
مجموع النفقات	**98.363**	**106.732**

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية.

X-4 - تقديرات موارد الميزانية العامة

(بملايين الدراهم)

	قانون المالية لسنة 1996 - 97	قانون المالية لسنة 1997 - 98
الموارد الجبائية	**61.667**	**70.079**
الضرائب المباشرة	19.380	21.739
الرسوم الجمركية	10.767	13.445
الضرائب غير المباشرة	27.611	30.843
منها : رسوم على المنتجات النفطية	(8.417)	(9.391)
رسوم التسجيل والتنبر	3.909	4.052
الموارد غيرالجبائية	**12.583**	**11.729**
موارد أملاك الدولة	386	228
الاحتكارات والاستغلالات	4.222	4.166
موارد مختلفة	2.965	2.875
موارد ناجمة عن تخفيف النفقات	10	460
موارد الخوصصة	5.000	4.000
موارد الاقتراض	**14.300**	**13.000**
الداخلية	6.800	5.000
الخارجية	7.500	8.000
مجموع الموارد	**88.550**	**94.808**

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

XI-1 - تطور السيولة البنكية

(بملايين الدراهم)	دجنبر 96	التغيرات بالمقارنة مع الشهر السابق 1997 (1)											
	المبالغ الجارية	يناير\دجنبر	فبراير\يناير	مارس\فبراير	أبريل\مارس	ماي\أبريل	يونيو\ماي	يوليوز\يونيو	غشت\يوليوز	شتنبر\غشت	أكتوبر\شتنبر	نونبر\أكتوبر	دجنبر\نونبر
عملة "البنك المركزي"	**58.307**	**- 1.816**	**+ 1.570**	**- 180**	**- 873**	**- 41**	**- 1.146**	**+ 987**	**- 3.922**	**+ 617**	**+ 539**	**+ 1.496**	**- 1.092**
- الأوراق والقطع النقدية المتداولة	47.853	- 1.024	+ 51	+ 607	- 1.619	+ 394	+ 329	- 1.652	- 1.846	+ 683	+ 675	+ 463	+ 308
- الودائع	1.795	+ 12	+ 71	+ 53	- 43	+ 145	+ 1	+ 87	- 507	- 213	+ 58	- 11	- 36
- حسابات البنوك والخزينة	8.550	- 812	+ 1.389	- 841	+ 806	- 606	- 1.437	+ 2.583	- 1.614	+ 185	- 216	+ 1.012	- 1.337
- عناصر أخرى	109	+ 8	+ 59	+ 1	- 17	+ 26	- 39	- 31	+ 45	- 38	+ 22	+ 32	- 27
الموجودات الصافية من احتياطيات													
الصرف لدى بنك المغرب	**35.224**	**+ 390**	**+ 213**	**- 6**	**- 949**	**+ 1.234**	**+ 3.067**	**+ 247**	**+ 483**	**+ 1.760**	**- 1.142**	**- 1.210**	**+ 812**
ديون بنك المغرب على الخزينة	**18.125**	**+ 72**	**- 689**	**+ 603**	**- 175**	**- 503**	**+ 297**	**- 1.189**	**+ 1.818**	**- 1.488**	**- 157**	**+ 1.050**	**+ 331**
ديون مختلفة لبنك المغرب	**7.635**	**+ 384**	**+ 82**	**- 89**	**+ 340**	**- 321**	**+ 39**	**+ 400**	**- 435**	**- 580**	**+ 244**	**- 32**	**+ 23**
عوامل أخرى	**5.826-**	**+ 424**	**- 782**	**+ 175**	**+ 746**	**- 138**	**- 56**	**+ 204**	**- 531**	**+ 105**	**+ 132**	**+ 33**	**- 311**
المجموع	**3.149**	**- 546**	**+ 394**	**+ 503**	**- 911**	**+ 231**	**+ 2.201**	**- 649**	**+ 2.587-**	**- 414**	**- 384**	**+ 1.337**	**- 237**
التجاءات البنوك لبنك المغرب (2)	**3.149**	**+ 546**	**- 394**	**- 503**	**+ 911**	**- 231**	**- 2.201**	**+ 649**	**- 2.587**	**+ 414**	**+ 384**	**- 1.337**	**+ 237**
- طلبات العروض	2.950	+ 743	- 464	- 450	+ 682	- 148	+ 2.328	- 356	+ 2.000	- 71	- 36	+ 1.075	- 210
- استحفاظات لمدة 5 أيام	189	- 189	+ 37	- 22	+ 221	- 72	- 128	+ 294	- 586	+ 486	- 351	- 264	+ 28
- استحفاظات لمدة 24 ساعة	10	- 8	+ 33	- 31	+ 8	- 11	- 1	+ 1	- 1	+ 1	- 3	+ 2	- 1

(1) تحتسب التغيرات من شهر لآخر على أساس المبالغ الجارية الشهرية التي تمثل معدل نهايات الأسابيع.

تعبر العلامة (+) عن الأثر التوسعي على خزائن البنوك والعلامة (-) على الأثر التضييقي.

(2) تعادل علامة (-) انخفاضا في التجاء البنوك لبنك المغرب وعلامة (+) تزايدا في هذا الالتجاء.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2-XI - تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية

(بملايين الدراهم)

المعدل اليومي خلال الأسبوع	طلبات العروض	استحفاظات لمدة 5 أيام	استحفاظات لمدة 24 ساعة	المجموع
2 إلى 7 يناير 1997	2.800	-	58	2.858
8 إلى 14 يناير	3.630	763	9	4.402
15 إلى 21 يناير	4.225	120	3	4.348
22 إلى 28 يناير	3.995	-	1	3.996
29 يناير إلى 4 فبراير	3.390	-	2	3.392
5 إلى 11 فبراير	2.930	-	4	2.934
12 إلى 18 فبراير	3.740	61	-	3.801
19 إلى 25 فبراير	2.946	-	63	3.009
26 فبراير إلى 4 مارس	3.300	44	1	3.345
5 إلى 11 مارس	3.770	45	8	3.823
12 إلى 18 مارس	3.629	-	2	3.631
19 إلى 25 مارس	1.920	-	2	1.922
26 مارس إلى فاتح أبريل	1.855	-	1	1.856
2 إلى 8 أبريل	2.065	-	112	2.177
9 إلى 15 أبريل	4.560	-	19	4.579
16 إلى 22 أبريل	3.305	276	112	3.693
23 إلى 29 أبريل	3.915	486	73	4.474
30 أبريل إلى 6 ماي	3.575	419	28	4.022
7 إلى 13 ماي	3.750	286	15	4.051
14 إلى 20 ماي	3.800	-	-	3.800
21 إلى 27 ماي	2.975	-	32	3.007
28 ماي إلى 3 يونيو	2.465	-	4	2.469
4 إلى 10 يونيو	2.010	839	1	2.850
11 إلى 17 يونيو	1.635	-	1	1.636
18 إلى 24 يونيو	295	-	-	295
25 يونيو إلى فاتح يوليوز	-	-	7	7
2 إلى 9 يوليوز	-	-	3	3
10 إلى 15 يوليوز	-	-	-	-
16 إلى 22 يوليوز	715	-	3	718
23 إلى 29 يوليوز	1.800	-	1	1.801
30 يوليوز إلى 5 غشت	865	-	3	868
6 إلى 12 غشت	2.500	1.213	58	3.771
13 إلى 20 غشت	3.850	917	28	4.795
21 إلى 26 غشت	3.100	-	5	3.105
27 غشت إلى 2 شتنبر	2.820	-	-	2.820
3 إلى 9 شتنبر	3.000	-	8	3.008
10 إلى 16 شتنبر	2.820	286	10	3.116
17 إلى 23 شتنبر	2.500	-	3	2.503
24 إلى 30 شتنبر	2.480	-	5	2.485
فاتح إلى 7 أكتوبر	2.235	1.000	19	3.254
8 إلى 14 أكتوبر	3.509	450	7	3.966
15 إلى 21 أكتوبر	3.475	161	-	3.636
22 إلى 28 أكتوبر	3.000	-	1	3.001
29 أكتوبر إلى 4 نونبر	1.460	-	1	1.461
5 إلى 11 نونبر	1.200	143	11	1.354
12 إلى 18 نونبر	3.010	357	1	3.368
19 إلى 25 نونبر	800	179	4	983
26 نونبر إلى 2 دجنبر	1.635	-	1	1.636
3 إلى 9 دجنبر	2.825	615	20	3.460
10 إلى 16 دجنبر	2.910	-	1	2.911
17 إلى 23 دجنبر	1.100	-	12	1.112
24 إلى 30 دجنبر	650	-	2	652
31 دجنبر 97	1.200	-	9	1.209
المتوسط	**2.489**	**163**	**15**	**2.667**

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3-XI - معدلات الفائدة المعمول بها في السوق النقدية

(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

1997	معدل تدخلات بنك المغرب				معدل سوق ما بين البنوك (2)	
	7 أيام (طلبات العروض)	5 أيام	24 ساعة	السعر المتوسط المرجح (1)	المتوسط الشهري	نهاية الشهر
يناير	6,5	8	12	6,59	7,09	6,52
فبراير	6,5	8	12	6,54	6,68	6,52
مارس	6,5	8	12	6,51	6,33	6,09
أبريل	6,5	8	12	6,68	7,28	8,16
مايو	6,5	8	12	6,58	7,16	6,42
يونيو	6,5	8	12	7,3	6,29	5,5
يوليوز	6,5	8	12	6,85	5,68	6,09
غشت	6,5	8	12	6,7	7	6,57
شتنبر	6,5	8	12	6,54	6,67	6,96
أكتوبر	6,5	8	12	6,68	7,18	6,04
نونبر	6,5	8	12	6,64	6,52	7,07
دجنبر	6,5	8	12	6,58	6,69	6,74

(1) المعدل المتوسط المرجح للنسب المطبقة على التسبيقات لأمد 7 أيام، 5 أيام و 24 ساعة.

(2) السعر المتوسط المرجح.

المصدر : بنك المغرب.

4-XI - معدلات الفائدة الدائنة

(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل	
	في دجنبر 1996	في دجنبر 1997
1. ودائع لدى البنوك		
حسابات تحت الطلب	دون مكافأة	دون مكافأة
الحسابات على الدفاتر	7 (حد أدنى)	7 (حد أدنى) (1)
حسابات أخرى	معدل حر	معدل حر
2. الحسابات على دفاترصندوق التوفير الوطني	8	8 (2)
3. أذينات الخزينة لمدة 6 أشهر موجهة للجمهور	8,5	7,5 (3)
4. أذينات لمدة سنتين مخصصة للمغاربة القاطنين بالخارج	9,5	8,5
5. أذينات لمدة 5 سنوات (حساب رأس المال)	9	9

(1) خفض معدل الفائدة للحسابات على الدفاتر إلى 6% (حد أدنى) ابتداء من 2 يناير 1998.

(2) خفض معدل الفائدة للحسابات على دفاتر صندوق التوفير الوطني إلى 6,25% ابتداء من يناير 1998.
لقد أصبح هذا المعدل يساوي السعر المتوسط لأذينات الخزينة لأمد 5 سنوات الصادرة بالمزاد خلال الستة أشهر السالفة ناقص 2,5 نقطة.

(3) خفض معدل الفائدة لأذينات الخزينة على صيغ لمدة 6 أشهر إلى 7% ثم 6,5% على التوالي في 2 يناير وفاتح أبريل 1998.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

5-XI - سعر الفائدة المتوسط المرجح للحسابات والأذينات لأجل

(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

1997	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 6 أ شهر	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 12 شهرا	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 6 و 12 شهرا
يناير	7,65	8,7	8,21
فبراير	7,67	8,7	8,23
مارس	7,65	8,67	8,15
أبريل	7,54	8,66	8,1
مايو	7,63	8,63	8,14
يونيو	7,51	8,57	8,14
يوليوز	7,41	8,59	8,06
غشت	7,62	8,77	8,46
شتنبر	7,6	8,74	8,35
أكتوبر	7,27	8,16	7,81
نونبر	7,17	8,03	7,64
دجنبر	7,13	7,98	7,62

المصدر : بنك المغرب.

6-XI - معدلات الفائدة المطبقة على أذينات الخزينة الصادرة في إطار الاقتراضات الوطنية

(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

الاقتراضات الوطنية	دجنبر 1996	دجنبر 1997
- لمدة سنة واحدة	9	7,5 (1)
- لمدة ثلاث سنوات	9,5	8 (1)
- لمدة خمس سنوات	10	8,5 (1)

(1) معدلات الفائدة المطبقة على إصدارات دجنبر 1997 والتي حدد تاريخ ابتداء احتساب فوائدها في 5 يناير 1998. خفضت هذه المعدلات بنسبة 0,5 نقطة ابتداء من 2 أبريل 1998.

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

XI-7 - معدلات الفائدة المطبقة على سندات الدين القابلة للتداول

(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	1996	1997
سندات الإيداع		
عشرة أيام	-	-
من أكثر من عشرة أيام إلى أقل من 3 أشهر	7	6 إلى 8
من 3 إلى أقل من 6 أشهر	-	7,125 إلى 7,15
من 6 إلى أقل من 12 شهرا	7 إلى 9	7,35 إلى 9
من 12 إلى أقل من 18 شهرا	8,5	7,75 إلى 8,75
من 18 شهرا إلى أقل من سنتين	-	8 إلى 9
من سنتين إلى أقل من 3 سنوات	9,5	8,1 إلى 9,5
من 3 إلى أقل من 5 سنوات	9,75	8,35 إلى 9,75
من 5 إلى أقل من 7 سنوات	-	8,85 إلى 10
7 سنوات	10	10
سندات شركات التمويل		
من أكثر من سنتين إلى أقل من 3 سنوات	9,5	8,46 إلى 9,5
من 3 إلى أقل من 5 سنوات	9,75 إلى 10	8,5 إلى 10
من 5 إلى أقل من 7 سنوات	10,25	9 إلى 10,25
7 سنوات	-	9,2 إلى 9,25
أوراق الخزينة		
عشرة أيام	-	-
من أكثر من عشرة أيام إلى أقل من 3 أشهر	-	-
من 3 إلى أقل من 6 أشهر	-	-
من 6 إلى أقل من 12 شهرا	-	-
12 شهرا	-	9,75

المصدر : بنك المغرب.

XI-8 - معدلات الفائدة المطبقة على الأذينات والسندات الإلزامية الصادرة في السوق السندية

(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	1996	1997
أذينات وسندات إلزامية صادرة عن بعض المؤسسات المالية وغير المالية		
5 سنوات	10	-
7 سنوات	10	-
8 سنوات	10	-
10 سنوات	10,25	10
15 سنة	-	10,5

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

9-XI - معدلات الفائدة الأساسية المنشورة من طرف أهم البنوك

(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

معدلات الفائدة الأساسية	1997	
	يناير - شتنبر	أكتوبر - دجنبر
قروض التصدير	8,5	8
قروض أخرى لأمد قصير.....	9,75	9,25
قروض لأمد متوسط	10	9,5
قروض لأمد طويل	10,75	10,25

10-XI - معدلات الفائدة المدينة

(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

1997	ثلاثة أشهر الأولى		ثلاثة أشهر الثانية		ثلاثة أشهر الثالثة		ثلاثة أشهر الرابعة	
	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى
قروض التصدير	8	13	8	13	8	11,5	8	11,5
قروض أخرى لأمد قصير.....	8,25	13,75	8,25	13,75	8,25	13,75	8	13,75
قروض لأمد متوسط (مقاولات صغرى ومتوسطة).....	9	13,25	9	13,25	9	13,25	9	13,25
قروض أخرى لأمد متوسط	9	13,75	9	13,75	9	13,75	9	13,75
قروض لأمد طويل	9	13,75	9	13,75	9	13,75	9	13,75

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

1-XII - المجمعات النقدية

(بملايين الدراهم)

المكونات	نهاية دجنبر 1996			نهاية دجنبر 1997		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
		المبالغ	%		المبالغ	%
النقود الائتمانية	46.447	3.294	7,6	48.662	2.215	4,8
النقود الكتابية	84.346	3.018	3,7	92.198	7.852	9,3
المجمع م 1	**130.793**	**6.312**	**5,1**	**140.860**	**10.067**	**7,7**
التوظيفات تحت الطلب (م 2 - م 1)	23.466	2.187	10,3	25.983	2.517	10,7
المجمع م 2	**154.259**	**8.499**	**5,8**	**166.843**	**12.584**	**8,2**
التوظيفات لأجل محدد (م 3 - م 2)	57.284	4.790	9,1	64.121	6.837	11,9
المجمع م 3	**211.543**	**13.289**	**6,7**	**230.964**	**19.421**	**9,2**

المصدر : بنك المغرب.

2-XII - مجمعات التوظيفات السائلة

(بملايين الدراهم)

المكونات	نهاية دجنبر 1996			نهاية دجنبر 1997		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
		المبالغ	%		المبالغ	%
التوظيفات السائلة 1	23.859	1.028	4,5	20.011	3.848 -	16,1 -
التوظيفات السائلة 2	220	220	-	2.708	2.488	1.130,9
التوظيفات السائلة 3	1.696	1.684	14.033,3	3.057	1.361	80,2
مجموع التوظيفات السائلة	**25.775**	**2.932**	**12,8**	**25.776**	**1**	**-**

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3-XII - بيان التطورالشهري للمجمع م 1

(بملايين الدراهم)

المكونات	1996	1997											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الائتمانية	46.447	47.153	46.623	46.048	47.715	47.126	47.251	49.736	50.419	49.050	48.997	48.592	48.662
النقود الكتابية	84.346	84.126	85.013	86.668	85.880	84.439	91.232	88.421	87.929	88.262	88.807	89.249	92.198
المجمع م 1.....	**130.793**	**131.279**	**131.636**	**132.716**	**133.595**	**131.565**	**138.483**	**138.157**	**138.348**	**137.312**	**137.804**	**137.841**	**140.860**

المصدر : بنك المغرب.

4-XII - بيان التطورالشهري للنقود الائتمانية

(بملايين الدراهم)

المكونات	1996	1997											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الأوراق المتداولة	47.953	48.321	48.051	47.714	49.241	48.728	48.821	51.209	52.183	50.782	50.415	50.124	50.245
النقد المعدني المتداول	750	758	762	763	763	766	767	776	788	796	801	809	817
المجموع.....	**48.703**	**49.079**	**48.813**	**48.477**	**50.004**	**49.494**	**49.588**	**51.985**	**52.971**	**51.578**	**51.216**	**50.933**	**51.062**
يسقط منها :													
محصل الصندوق لدى البنوك ولدى المحاسبين العموميين	*2.256*	*1.926*	*2.190*	*2.429*	*2.289*	*2.368*	*2.337*	*2.249*	*2.552*	*2.528*	*2.219*	*2.341*	*2.400*
مجموع النقود الائتمانية	**46.447**	**47.153**	**46.623**	**46.048**	**47.715**	**47.126**	**47.251**	**49.736**	**50.419**	**49.050**	**48.997**	**48.592**	**48.662**

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

5-XII - بيان التطورالشهري للنقود الكتابية

(بملايين الدراهم)

المكونات	1996	1997											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الكتابية													
الودائع تحت الطلب لدى معهد الاصدار	1.882	1.816	1.653	1.763	1.740	1.518	1.603	1.493	2.197	2.141	2.190	2.091	2.127
الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع	74.432	73.430	74.368	75.878	75.135	75.727	80.465	78.662	78.485	78.898	78.275	78.763	81.998
مجموع الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي	**76.314**	**75.246**	**76.021**	**77.641**	**76.875**	**77.245**	**82.068**	**80.155**	**80.682**	**81.039**	**80.465**	**80.854**	**84.125**
الودائع تحت الطلب لدى الشيكات البريدية	1.721	1.772	1.793	1.823	1.751	1.824	1.913	1.887	1.911	1.914	1.903	1.960	1.871
الودائع تحت الطلب لدى الخزينة	6.311	7.108	7.199	7.204	7.254	5.370	7.251	6.379	5.336	5.309	6.439	6.435	6.202
مجموع الودائع لدى الشيكات البريدية والخزينة	**8.032**	**8.880**	**8.992**	**9.027**	**9.005**	**7.194**	**9.164**	**8.266**	**7.247**	**7.223**	**8.342**	**8.395**	**8.073**
مجموع النقود الكتابية	**84.346**	**84.126**	**85.013**	**86.668**	**85.880**	**84.439**	**91.232**	**88.421**	**87.929**	**88.262**	**88.807**	**89.249**	**92.198**

المصدر : بنك المغرب.

6-XII - بيان التطورالشهري للودائع تحت الطلب لدى البنوك

(بملايين الدراهم)

المكونات	1996	1997											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
حسابات الشيكات	47.879	47.716	47.812	47.845	48.251	48.975	50.038	50.695	50.268	49.882	50.075	50.174	50.915
منها : حسابات المغاربة القاطنين بالخارج	(19.463)	(19.613)	(19.613)	(19.634)	(19.789)	(20.005)	(20.749)	(21.239)	(20.359)	(20.317)	(20.276)	(20.228)	(20.094)
الحسابات الجارية	22.149	21.115	21.868	22.476	21.509	21.684	24.762	22.410	23.431	24.166	23.260	23.564	25.754
ودائع أخرى	4.404	4.599	4.688	5.557	5.375	5.068	5.665	5.557	4.786	4.850	4.940	5.025	5.329
المجموع	**74.432**	**73.430**	**74.368**	**75.878**	**75.135**	**75.727**	**80.465**	**78.662**	**78.485**	**78.898**	**78.275**	**78.763**	**81.998**

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

7-XII - بيان التطورالشهري للمجمع م 2 والمجمع م 3

(بملايين الدراهم)

المكونات	1996	1997											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
المجمع م 1	**130.793**	**131.279**	**131.636**	**132.716**	**133.595**	**131.565**	**138.483**	**138.157**	**138.348**	**137.312**	**137.804**	**137.841**	**140.860**
التوظيفات تحت الطلب													
(م 2 - م 1)	**23.466**	**23.643**	**23.959**	**24.091**	**24.454**	**24.482**	**24.547**	**24.817**	**24.926**	**25.154**	**25.645**	**25.791**	**25.983**
الحسابات على دفاتر لدى البنوك	19.600	19.738	20.032	19.877	20.209	20.225	20.262	20.502	20.584	20.759	21.178	21.282	21.430
الحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني	3.866	3.905	3.927	4.214	4.245	4.257	4.285	4.315	4.342	4.395	4.467	4.509	4.553
المجموع م 2	**154.259**	**154.922**	**155.595**	**156.807**	**158.049**	**156.047**	**163.030**	**162.974**	**163.274**	**162.466**	**163.449**	**163.632**	**166.843**
التوظيفات لأجل محدد													
(م 3 - م 2)	**57.284**	**58.220**	**58.602**	**58.969**	**58.973**	**59.172**	**59.468**	**59.452**	**59.803**	**61.102**	**62.696**	**63.222**	**64.121**
شهادات الإيداع	479	577	568	585	483	528	572	523	584	535	515	513	594
الحسابات والسندات لأجل محدد	56.805	57.643	58.034	58.384	58.490	58.644	58.896	58.929	59.219	60.567	62.181	62.709	63.527
المجموع م 3	**211.543**	**213.142**	**214.197**	**215.776**	**217.022**	**215.219**	**222.498**	**222.426**	**223.077**	**223.568**	**226.145**	**226.854**	**230.964**

المصدر : بنك المغرب.

8-XII - بيان التطورالشهري لمجمعات التوظيفات السائلة

(بملايين الدراهم)

المكونات	1996	1997											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
مجمع التوظيفات السائلة 1													
أذينات الخزينة لستة أشهر (1) ..	9.653	9.408	8.969	8.705	8.479	8.167	8.191	7.994	7.763	8.062	8.042	8.041	8.247
أذينات الخزينة القابلة للتداول (2)	14.097	13.807	13.345	14.390	13.671	13.878	13.352	13.339	13.389	13.830	13.402	13.265	11.554
أوراق الخزينة (1)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سندات شركات التمويل (1) ...	109	115	110	109	109	109	109	111	118	127	127	146	210
المجموع	**23.859**	**23.330**	**22.424**	**23.204**	**22.259**	**22.154**	**21.652**	**21.444**	**21.270**	**22.019**	**21.571**	**21.452**	**20.011**
مجمع التوظيفات السائلة 2													
السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض (1)	220	270	284	564	1.100	1.164	1.247	1.511	1.827	2.049	2.026	2.260	2.708
المجموع	**220**	**270**	**284**	**564**	**1.100**	**1.164**	**1.247**	**1.511**	**1.827**	**2.049**	**2.026**	**2.260**	**2.708**
مجمع التوظيفات السائلة 3													
السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستثمر في الأسهم والأصول المتنوعة (1)	1.696	1.744	2.372	2.876	2.627	2.536	2.448	2.547	2.720	2.840	2.904	2.970	3.057
المجموع	**1.696**	**1.744**	**2.372**	**2.876**	**2.627**	**2.536**	**2.448**	**2.547**	**2.720**	**2.840**	**2.904**	**2.970**	**3.057**
مجموع مجمعات التوظيفات السائلة.....	**25.775**	**25.344**	**25.080**	**26.644**	**25.986**	**25.854**	**25.347**	**25.502**	**25.817**	**26.908**	**26.501**	**26.682**	**25.776**

(1) اكتتابات المقاولات غير المالية والخواص.

(2) المبلغ الجاري للاقتراضات الوطنية وسندات الخوصصة وأذينات الخزينة بالمزايدة (المكتتب فيها من طرف الخواص والمقاولات غير المالية)

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

XII-9 - بيان تطور مقابلات المجمع م 3

(بملايين الدراهم)

المكونات	نهاية دجنبر 1996			نهاية دجنبر 1997		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
		المبالغ	%		المبالغ	%
I. الموجودات الخارجية الصافية	**35.379**	**2.544**	**7,7**	**40.649**	**5.270**	**14,9**
. بنك المغرب	35.214	2.867	8,9	40.355	5.141	14,6
. بنوك الودائع	165	323 -	66,3 -	294	129	78,2
الائتمان الداخلي الإجمالي						
أ. الديون على الخزينة	**81.637**	**3.450**	**4,4**	**86.369**	**4.732**	**5,8**
. الديون الصافية لبنك المغرب	18.758	268	1,4	19.680	922	4,9
. . ديون البنوك	54.847	1.939	3,7	58.616	3.769	6,9
. ديون الخواص والمقاولات غير المالية	8.032	1.243	18,3	8.073	41	0,5
ب. القروض المقدمة للاقتصاد.....	**149.442**	**12.840**	**9,4**	**159.424**	**9.982**	**6,7**
. بنوك الودائع.....	142.056	13.073	10,1	152.029	9.973	7,0
. بنك المغرب	7.386	233 -	3,1 -	7.395	9	0,1
ج. مقابل الموجودات بالحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني	**3.866**	**574**	**17,4**	**4.553**	**687**	**17,8**
المجموع (أ+ب+ج)	**234.945**	**16.864**	**7,7**	**250.346**	**15.401**	**6,6**
يسقط منها : الموارد ذات الطابع غير النقدي	***54.335***	***4.488***	***9,0***	***53.142***	***1.193-***	***2,2 -***
II. الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي	**180.610**	**12.376**	**7,4**	**197.204**	**16.594**	**9,2**
مجموع المقابلات (II+I)	**215.989**	**14.920**	**7,4**	**237.853**	**21.864**	**10,1**
صافي العناصر الأخرى.....	**4.446-**	**1.631-**	**57,9 -**	**6.889-**	**2.443-**	**55,0 -**
المجموع م 3	**211.543**	**13.289**	**6,7**	**230.964**	**19.421**	**9,2**

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

XII-10 - بيان التطورالشهري لمقابلات المجمع م 3

(بملايين الدراهم)

المكونات	1996	1997											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
I. الموجودات الخارجية الصافية													
بنك المغرب	35.214	36.175	36.434	35.891	36.759	36.974	41.016	39.754	40.733	41.902	40.767	40.332	40.355
البنوك	165	829	481	1.179	491	11-	145	277	75	214-	43-	154-	294
المجموع (I)	**35.379**	**37.004**	**36.915**	**37.070**	**37.250**	**36.963**	**41.161**	**40.031**	**40.808**	**41.688**	**40.724**	**40.178**	**40.649**
II. الائتمان الداخلي الإجمالي													
أ. الديون على الخزينة													
الديون الصافية لبنك المغرب	18.758	18.900	17.645	18.440	17.452	16.081	18.995	18.333	18.796	16.524	18.510	17.605	19.680
ديون البنوك	54.847	54.215	54.926	54.380	55.103	56.004	55.316	55.810	56.166	57.753	58.014	58.897	58.616
ديون المؤسسات غير المالية والخواص (2)	8.032	8.880	8.992	9.027	9.005	7.194	9.164	8.266	7.247	7.223	8.342	8.395	8.073
المجموع	**81.637**	**81.995**	**81.563**	**81.847**	**81.560**	**79.279**	**83.475**	**82.409**	**82.209**	**81.500**	**84.866**	**84.897**	**86.369**
ب. القروض المقدمة للاقتصاد (1)													
البنوك	142.056	143.129	144.107	144.033	146.961	146.961	146.472	148.746	148.866	148.353	150.730	151.185	152.029
بنك المغرب	7.386	7.411	7.443	7.514	7.515	7.571	7.603	7.655	7.216	7.194	7.226	7.357	7.395
المجموع	**149.442**	**150.540**	**151.550**	**151.547**	**154.476**	**154.532**	**154.075**	**156.401**	**156.082**	**155.547**	**157.956**	**158.542**	**159.424**
ج. مقابل الموجودات في الحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني (3)	**3.866**	**3.905**	**3.927**	**4.214**	**4.245**	**4.257**	**4.285**	**4.315**	**4.342**	**4.395**	**4.467**	**4.509**	**4.553**
المجموع (أ+ب+ج)	**234.945**	**236.440**	**237.040**	**237.608**	**240.281**	**238.068**	**241.835**	**243.125**	**242.633**	**241.442**	**247.289**	**247.948**	**250.346**
يسقط منها : الموارد ذات الطابع غير النقدي	***54.335***	***54.352***	***54.578***	***54.804***	***54.712***	***54.037***	***55.582***	***55.832***	***55.395***	***55.322***	***54.756***	***54.662***	***53.142***
اقتراضات البنوك (4)	*32.791*	*32.570*	*32.060*	*32.021*	*31.832*	*31.557*	*32.240*	*32.079*	*31.713*	*31.775*	*31.678*	*31.848*	*30.577*
الاحتياطيات المكونة لدى البنوك صافي الأموال الذاتية لبنك المغرب والبنوك (5)	*10.661*	*10.867*	*11.324*	*11.815*	*11.966*	*11.835*	*12.193*	*12.174*	*12.139*	*12.135*	*12.158*	*12.078*	*12.130*
	10.883	*10.915*	*11.194*	*10.968*	*10.914*	*10.645*	*11.149*	*11.579*	*11.543*	*11.412*	*10.920*	*10.736*	*10.435*
II. الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي	**180.610**	**182.088**	**182.462**	**182.804**	**185.569**	**184.031**	**186.253**	**187.293**	**187.238**	**186.120**	**192.533**	**193.286**	**197.204**
مجموع المقابلات (II+I)	**215.989**	**219.092**	**219.377**	**219.874**	**222.819**	**220.994**	**227.414**	**227.324**	**228.046**	**227.808**	**233.257**	**233.464**	**237.853**
صافي العناصر الأخرى (6) ...	4.446-	5.950-	5.180-	4.098-	5.797-	5.775-	4.916-	4.898-	4.969-	4.240-	7.112-	6.610-	6.889-
المجمع م 3	**211.543**	**213.142**	**214.197**	**215.776**	**217.022**	**215.219**	**222.498**	**222.426**	**223.077**	**223.568**	**226.145**	**226.854**	**230.964**

(1) يرجع للتفاصيل المتعلقة بمكونات الموجودات الخارجية الصافية والديون على الخزينة والقروض المقدمة للاقتصاد على التوالي للجداول XII-11 و XII-12 وXII-13.

(2) مقابل الودائع لدى الخزينة العمومية ومصلحة الشيكات البريدية المحتسبة ضمن النقود الكتابية.

(3) تودع الأموال المجمعة من طرف صندوق التوفير الوطني لدى صندوق الإيداع والتدبير. لذلك لا يمكن تصنيفها ما بين الديون على الخزينة والقروض للاقتصاد.

(4) الاقتراضات الداخلية والخارجية للبنوك (يرجع للموارد البنكية في الجدول XIII-1).

(5) فائض الأموال الذاتية (رأس المال والمخصصات) على مجموع المعقرات ومحفظة سندات المساهمة.

(6) فائض العناصر الأخرى لخصوم النظام المصرفي على العناصر الأخرى للأصول.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

11-XII - بيان التطور الشهري للموجودات الخارجية

(بملايين الدراهم)

المكونات	1996	1997											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاحتياطيات الدولية الإجمالية لدى بنك المغرب													
الموجودات من الذهب	1.950	1.950	1.950	1.950	1.950	1.950	1.950	1.950	1.950	1.950	1.950	1.950	1.950
الموجودات من العملات القابلة للتحويل	32.724	33.712	33.988	33.527	34.395	34.690	38.732	37.462	38.477	39.706	38.510	38.078	38.161
الموجودات من حقوق السحب الخاصة.....	66	66	78	29	29	19	19	127	73	22	22	12	12
رصيد الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.....	761	761	761	761	761	761	761	761	761	761	761	761	761
الاكتتاب في صندوق النقد العربي	261	264	268	266	269	272	274	277	274	272	270	270	270
العملات الغير القابلة للتحويل....	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
المجموع (أ)	**35.780**	**36.771**	**37.063**	**36.551**	**37.422**	**37.710**	**41.754**	**40.595**	**41.553**	**42.729**	**41.531**	**41.089**	**41.172**
الالتزامات الخارجية لبنك المغرب													
الالتجاء للمؤسسات الدولية.....	192	191	191	192	192	192	192	191	191	191	191	192	193
إلتزامات أخرى	374	405	438	468	471	544	546	650	629	636	573	565	624
المجموع (ب).....	**566**	**596**	**629**	**660**	**663**	**736**	**738**	**841**	**820**	**827**	**764**	**757**	**817**
(I) مجموع الموجودات الخارجية الإجمالية لدى بنك المغرب (أ-ب)	**35.214**	**36.175**	**36.434**	**35.891**	**36.759**	**36.974**	**41.016**	**39.754**	**40.733**	**41.902**	**40.767**	**40.332**	**40.355**
ج. الموجودات الخارجية الإجمالية لدى بنوك													
الودائع (1)	**2.650**	**2.987**	**3.374**	**3.713**	**3.477**	**3.209**	**3.336**	**3.254**	**3.109**	**3.039**	**2.927**	**2.988**	**3.703**
د. الالتزامات الخارجية لبنوك الودائع (2).....	**2.485**	**2.158**	**2.893**	**2.534**	**2.986**	**3.220**	**3.191**	**2.977**	**3.034**	**3.253**	**2.970**	**3.142**	**3.409**
(II) . مجموع الالتزامات الخارجية للبنوك (ج-د).....	**165**	**829**	**481**	**1.179**	**491**	**11-**	**145**	**277**	**75**	**214-**	**43-**	**154-**	**294**
مجموع الموجودات الخارجية الصافية (II+I)	**35.379**	**37.004**	**36.915**	**37.070**	**37.250**	**36.963**	**41.161**	**40.031**	**40.808**	**41.688**	**40.724**	**40.178**	**40.649**

(1) يتعلق الأمر بالموجودات من العملات الأجنبية لدى البنوك وبالودائع بالعملات الأجنبية لدى المراسلين بالخارج. وقد تم استبعاد ودائع البنوك بالعملات الأجنبية لدى بنك المغرب لكونها تكون ديونا على مؤسسة مقيمة.

(2) يتعلق الأمر بالأساس بالحسابات الدائنة للمراسلين الأجانب لدى البنوك وبالودائع بالعملات الأجنبية للزبناء.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

12-XII - بيان التطور الشهري للديون على الخزينة

(بملايين الدراهم)

المكونات	1996	1997											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الديون الخاصة ببنك المغرب													
تسبيقات للدولة (1)	17.899	18.309	17.496	17.282	17.186	15.950	16.061	18.137	17.998	16.140	18.572	17.002	19.383
تعبئة السفاتج الجمركية وسندات الالتزام المكفولة	-	305	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الشيكات قيد الخصم	1.653	935	1.096	2.100	1.088	998	3.762	794	1.401	1.176	734	1.305	1.060
ودائع بنك المغرب بحساب الشيكات البريدية	22	36	25	43	48	41	52	30	50	27	47	104	22
المجموع الإجمالي ...	**19.574**	**19.585**	**18.617**	**19.425**	**18.322**	**16.989**	**19.875**	**18.961**	**19.449**	**17.343**	**19.353**	**18.411**	**20.465**
يسقط منها :													
موجودات سائلة لدى المحاسبين العموميين (2)	*816*	*685*	*972*	*986*	*870*	*907*	*880*	*627*	*653*	*819*	*843*	*806*	*785*
المجموع (I)	**18.758**	**18.900**	**17.645**	**18.439**	**17.452**	**16.082**	**18.995**	**18.334**	**18.796**	**16.524**	**18.510**	**17.605**	**19.680**
ديون البنوك													
محفظة السندات العمومية	54.673	54.058	54.863	54.317	55.022	55.917	55.169	55.636	56.088	57.662	57.948	58.798	58.541
. أذينات الخزينة بالحسابات الجارية	(52.625)	(52.230)	(53.160)	(52.908)	(53.541)	(54.291)	(53.477)	(53.587)	(54.187)	(55.869)	(56.107)	(57.218)	(57.056)
. اقتراضات الدولة	(2.048)	(1.828)	(1.703)	(1.409)	(1.481)	(1.626)	(1.692)	(2.049)	(1.901)	(1.793)	(1.841)	(1.580)	(1.485)
. ودائع البنوك لدى الخزينة ومركزالشيكات البريدية	174	157	63	63	81	87	147	174	78	91	66	99	75
المجموع (II)	**54.847**	**54.215**	**54.926**	**54.380**	**55.103**	**56.004**	**55.316**	**55.810**	**56.166**	**57.753**	**58.014**	**58.897**	**58.616**
ديون المؤسسات غير المالية والخواص													
مقابل قيمة الودائع بالخزينة وبالشيكات البريدية	8.032	8.880	8.992	9.027	9.005	7.194	9.164	8.266	7.247	7.223	8.342	8.395	8.073
المجموع (III)	**8.032**	**8.880**	**8.992**	**9.027**	**9.005**	**7.194**	**9.164**	**8.266**	**7.247**	**7.223**	**8.342**	**8.395**	**8.073**
مجموع الديون الصافية على الخزينة (III+II+I) ..	**81.637**	**81.995**	**81.563**	**81.846**	**81.560**	**79.280**	**83.475**	**82.410**	**82.209**	**81.500**	**84.866**	**84.897**	**86.369**

(1) التسبيقات الاتفاقية وتسهيلات الصندوق.

(2) الأوراق والقطع النقدية لدى المحاسبين العموميين والحساب الدائن للخزينة لدى بنك المغرب في حدود مليون درهم.

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

XII-13 - القروض المقدمة للاقتصاد

(بملايين الدراهم)

	1996	1997											
القروض الموزعة من طرف البنوك	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
قروض لأجل قصير	**66.504**	**66.988**	**67.643**	**66.721**	**69.018**	**68.816**	**67.600**	**69.196**	**68.486**	**67.880**	**69.147**	**68.383**	**68.636**
. تسهيلات الصندوق	31.031	32.304	32.468	31.816	34.502	33.802	33.288	33.559	33.360	33.106	33.840	34.058	34.208
. الأوراق التجارية المسحوبة على المغرب	6.282	5.761	5.445	5.492	5.618	5.836	5.991	6.100	5.982	5.953	6.063	6.226	6.744
. تسبيقات على البضائع وسندات التخزين	5.418	5.403	5.271	4.997	5.026	4.869	4.547	4.658	4.850	4.658	4.629	4.512	4.471
. خصم الشيكات	1.598	1.172	1.434	1.202	1.336	1.504	1.325	1.387	1.132	1.367	1.430	1.485	1.398
. قروض مباشرة للاستهلاك	2.497	2.482	2.472	2.338	2.063	2.061	2.091	2.162	2.206	2.213	2.231	2.208	2.206
. قروض للتجهيز	785	767	740	741	882	849	869	671	681	688	664	663	620
. قروض للتصدير (1)	4.250	4.183	4.218	3.999	3.812	3.755	3.478	3.838	3.789	3.572	3.124	2.972	3.203
. قروض للسكنى	335	324	320	311	306	307	307	299	307	303	296	299	313
. اعتمادات أخرى	8.095	8.345	8.962	9.367	8.946	9.190	9.210	9.888	9.558	9.547	10.079	9.237	8.941
. قروض أخرى قصيرة الأجل (2)	6.213	6.247	6.313	6.458	6.527	6.643	6.494	6.634	6.621	6.473	6.791	6.723	6.532
قروض لأجل متوسط	**29.119**	**29.906**	**30.339**	**30.635**	**30.720**	**30.805**	**30.929**	**31.278**	**31.577**	**31.490**	**31.716**	**31.769**	**31.364**
. قروض للتجهيز	10.245	10.452	10.581	10.245	10.399	10.646	10.581	10.763	10.995	11.065	11.563	11.559	12.079
. قروض للتصدير (1)	40	40	40	40	43	40	40	33	33	33	33	33	25
. قروض للسكنى	2.665	2.729	2.715	2.773	2.771	2.772	2.786	2.772	2.809	2.868	2.922	2.943	3.000
. قروض مباشرة للاستهلاك	1.522	1.564	1.585	1.866	1.908	1.915	1.981	2.038	2.040	2.049	2.186	2.281	2.290
. اعتمادات أخرى	1.938	1.640	1.620	1.881	1.673	1.749	1.787	1.753	1.747	1.768	1.814	1.854	1.865
. قروض أخرى متوسطة الأجل (2)	12.709	13.481	13.798	13.830	13.926	13.683	13.754	13.919	13.953	13.707	13.198	13.099	12.105
قروض لأجل طويل	**25.459**	**25.837**	**25.459**	**25.981**	**26.206**	**26.260**	**26.379**	**26.492**	**26.538**	**25.634**	**26.203**	**26.712**	**27.435**
. قروض للتجهيز	1.230	1.217	1.211	1.204	1.262	1.241	1.287	1.305	1.265	1.184	1.276	1.281	1.296
. قروض للسكنى	4.894	4.950	4.950	4.998	5.054	5.090	5.137	5.185	5.280	5.341	5.400	5.436	5.480
. اعتمادات أخرى	1.014	999	1.022	1.017	1.018	1.033	1.057	1.042	1.084	1.088	1.111	1.093	1.163
. قروض أخرى طويلة الأجل (2)	18.321	18.671	18.276	18.762	18.872	18.896	18.898	18.960	18.909	18.021	18.416	18.902	19.496
ديون غير مرتبة	**4.258**	**4.457**	**4.436**	**4.619**	**4.893**	**4.994**	**5.426**	**5.624**	**5.862**	**6.260**	**6.499**	**6.661**	**7.204**
ديون معلقة الأداء (3)	**16.337**	**15.568**	**15.865**	**15.701**	**15.763**	**15.738**	**15.802**	**15.783**	**15.886**	**16.585**	**16.607**	**16.498**	**16.564**
مجموع القروض المقدمة للاقتصاد (أ)	**141.677**	**142.756**	**143.742**	**143.657**	**146.600**	**146.613**	**146.136**	**148.373**	**148.349**	**147.849**	**150.172**	**150.023**	**151.203**
ب. محفظة سندات التوظيف (4)	**379**	**373**	**365**	**376**	**361**	**348**	**336**	**373**	**517**	**504**	**558**	**1.162**	**826**
I. مجموع القروض المقدمة للبنوك (أ+ب)	**142.056**	**143.129**	**144.107**	**144.033**	**146.961**	**146.961**	**146.472**	**148.746**	**148.866**	**148.353**	**150.730**	**151.185**	**152.029**
II. قروض بنك المغرب	**7.386**	**7.411**	**7.443**	**7.514**	**7.515**	**7.571**	**7.603**	**7.655**	**7.216**	**7.194**	**7.226**	**7.357**	**7.395**
المجموع (I+II)	**149.442**	**150.540**	**151.550**	**151.547**	**154.476**	**154.532**	**154.075**	**156.401**	**156.082**	**155.547**	**157.956**	**158.542**	**159.424**

(1) الديون المترتبة على الخارج والتمويل المسبق للصادرات.

(2) يتعلق الأمر بالقروض المقدمة من لدن الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والقرض العقاري والسياحي وبنك العمل وصندوق التجهيز الجماعي التي لايتوفر توزيعها حسب نوعيتها.

(3) ديون مثيرة للشك و مشكوك فيها و مفتقدة تماما.

(4) اكتتابات البنوك في السندات المصدرة من لدن القطاع غير المصرفي.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

14-XII - مجمعات النقد والتوظيفات السائلة
1982 - 1997

(بملايين الدراهم)

المبلغ الجاري عند نهاية دجنبر	النقود الائتمانية	النقود الكتابية	المجموع م 1	م 2 - م 1 (1)	المجموع م 2	م 3 - م 2 (2)	المجموع م 3	مجموع التوظيفات السائلة 1 (3)	مجموع التوظيفات السائلة 2 (4)	مجموع التوظيفات السائلة 3 (5)	مجموع التوظيفات السائلة
1982	12.011	19.146	31.157	1.735	32.892	7.653	40.545	336	-	-	336
1983	13.624	21.211	34.835	2.259	37.094	9.651	46.745	250	-	-	250
1984	14.750	22.867	37.617	2.744	40.361	11.359	51.720	217	-	-	217
1985	16.176	27.206	43.382	3.137	46.519	14.415	60.934	2.505	-	-	2.505
1986	18.676	32.057	50.733	4.159	54.892	15.851	70.743	7.778	-	-	7.778
1987	19.980	35.252	55.232	5.890	61.122	16.485	77.607	13.442	-	-	13.442
1988	21.884	41.274	63.158	7.513	70.671	18.795	89.466	12.106	-	-	12.106
1989	24.786	45.272	70.058	9.317	79.375	21.441	100.816	14.748	-	-	14.748
1990	29.477	54.102	83.579	11.491	95.070	24.882	119.952	16.185	-	-	16.185
1991	34.215	61.078	95.293	14.051	109.344	31.190	140.534	14.453	-	-	14.453
1992	35.687	65.977	101.664	14.912	116.576	37.466	154.042	15.080	-	-	15.080
1993	37.118	69.502	106.620	15.960	122.580	43.988	166.568	16.425	-	-	16.425
1994	41.020	76.960	117.980	18.686	136.666	47.463	184.129	21.750	-	-	21.750
1995	43.153	81.328	124.481	21.279	145.760	52.494	198.254	22.831	-	8	22.839
1996	46.447	84.346	130.793	23.466	154.259	57.284	211.543	23.859	220	1.696	25.775
1997	48.662	92.198	140.860	25.983	166.843	64.121	230.964	20.011	2.708	3.057	25.776

(1) الحسابات على دفاتر لدى البنوك وصندوق التوفير الوطني.

(2) الحسابات والسندات لأجل محدد لدى البنوك وشهادات الإيداع.

(3) أذينات الخزينة لستة أشهر للعموم وسندات الدين القابلة للتداول (أذينات الخزينة وسندات شركات التمويل وأوراق الخزينة) المكتتب فيها من لدن الخواص والمقاولات غير المالية.

(4) الأصول التي تصدرها مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستثمر في سندات الاقتراض (منذ 1995) والتي توجد بحوزة الخواص والمقاولات غير المالية.

(5) الأصول التي تصدرها مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستثمر في الأسهم والمؤسسات التي تستثمر في الأسهم وفي سندات الاقتراض (منذ 1995) والتي توجد بحوزة الخواص والمقاولات غير المالية.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

15-XII - مقابلات م 3

1982 - 1997

(بملايين الدراهم)

المبلغ الجاري عند نهاية دجنبر	الموجودات الخارجية الصافية			الديون على الخزينة				القروض المقدمة للاقتصاد			مقابل الموجودات في الحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني (4)	الانتمان الداخلي الإجمالي (5) (4)+(3)+(2)	الموارد ذات الطابع غيرالنقدي (6)	الانتمان الداخلي ذو الطابع النقدي (7) (6)-(5)	مجموع مقابلات م 3 (7)+(1)	صافي العناصر الأخرى
	بنك المغرب	البنوك	المجموع (1)	بنك المغرب	البنوك	المؤسسات والخواص	المجموع (2)	بنك المغرب	البنوك	المجموع (3)						
1982	743	18	761	8.389	9.315	2.746	20.450	730	25.045	25.775	552	46.777	7.612	39.165	39.926	+ 619
1983	55 -	19	36 -	10.977	12.423	2.141	25.541	1.072	29.691	30.763	626	56.930	9.086	47.844	47.808	1.063 -
1984	299	56	355	10.845	13.109	2.085	26.039	1.713	34.015	35.728	719	62.486	9.932	52.554	52.909	1.189 -
1985	973	136	1.109	10.090	17.889	2.270	30.249	3.043	39.335	42.378	780	73.407	11.868	61.539	62.648	1.714 -
1986	1.705	57	1.762	9.599	25.139	2.524	37.262	5.184	43.259	48.443	897	86.602	15.250	71.352	73.114	2.371 -
1987	2.985	305	3.290	8.850	28.277	3.108	40.235	5.835	46.668	52.503	1.053	93.791	18.021	75.770	79.060	1.453 -
1988	4.293	336	4.629	10.276	32.690	4.675	47.641	6.033	52.513	58.546	1.236	107.423	20.991	86.432	91.061	1.595 -
1989	3.951	137	4.088	10.818	37.701	5.483	54.002	6.699	59.441	66.140	1.428	121.570	22.920	98.650	102.738	1.922 -
1990	16.599	795	17.394	11.549	34.576	5.837	51.962	6.814	70.139	76.953	1.663	130.578	28.108	102.470	119.864	+ 88
1991	24.435	735	25.170	12.158	35.345	6.470	53.973	6.844	87.846	94.690	1.917	150.580	33.116	117.464	142.634	2.100 -
1992	31.504	703	32.207	9.971	41.427	6.561	57.959	7.001	99.112	106.113	2.150	166.222	40.764	125.458	157.665	3.623 -
1993	36.901	820	37.721	9.982	46.292	6.531	62.805	7.045	104.936	111.981	2.342	177.128	45.190	131.938	169.659	3.091 -
1994	40.752	472	41.224	8.238	54.738	6.783	69.759	7.307	114.922	122.229	2.754	194.742	48.211	146.531	187.755	3.626 -
1995	32.347	488	32.835	18.490	52.908	6.789	78.187	7.619	128.983	136.602	3.292	218.081	49.847	168.234	201.069	2.815 -
1996	35.214	165	35.379	18.758	54.847	8.032	81.637	7.386	142.056	149.442	3.866	234.945	54.335	180.610	215.989	4.446 -
1997	40.355	294	40.649	19.680	58.616	8.073	86.369	7.395	152.029	159.424	4.553	250.346	53.142	197.204	237.853	6.889 -

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

1-XIII - استخدامات وموارد مجموع البنوك

(بملايين الدراهم)

	دجنبر 1995	دجنبر 1996	دجنبر 1997
الاستخدامات			
الموجودات بالصندوق والأصول السائلة	9.574	10.503	12.302
منها : أوراق نقدية أجنبية وشيكات بالعملة الصعبة	(251)	(278)	(291)
ودائع بالدرهم لدى بنك المغرب	(8.079)	(8.251)	(9.783)
ودائع لدى الخزينة العامة ولدى مصلحة الشيكات البريدية	(45)	(174)	(75)
ودائع بالعملة الأجنبية لدى بنك المغرب	-	(205)	(359)
الموجودات لدى البنوك والقروض الممنوحة لهم	2.380	2.035	2.926
المراسلون بالخارج وماشابههم	2.232	2.372	3.412
محفظة أذينات الخزينة وسندات الدولة	52.863	54.673	58.541
القروض المقدمة للاقتصاد	128.661	141.677	151.203
محفظة سندات التوظيف ماعدا سندات الدولة	4.624	5.034	7.007
منها : سندات الإيداع المكتتبة من طرف البنوك	-	(447)	(1.344)
سندات مصدرة من طرف مؤسسات غير بنكية	(322)	(379)	(826)
محفظة سندات مساهمة واستخدامات مشابهة	5.347	6.128	6.645
مستعقرات	7.414	8.152	9.002
فائض الاستخدامات المختلفة على الموارد المختلفة	-	-	-
مجموع الاستخدامات	**213.095**	**230.574**	**251.038**
الموارد			
حسابات الزبائن الدائنة تحت الطلب بالدرهم	73.231	74.432	81.998
. حسابات الشيكات	46.145	47.879	50.916
(حسابات الشيكات للمغاربة القاطنين بالخارج)	(19.111)	(19.463)	(20.094)
. حسابات جارية	22.248	22.149	25.754
. ودائع أخرى	4.838	4.404	5.328
حسابات على الدفاتر	17.987	19.600	21.430
حسابات وأذينات لأجل استحقاق ثابت	52.494	56.804	63.527
سندات الإيداع	-	1.493	2.874
منها : اكتتابات المؤسسات غير المالية والخواص	-	(479)	(594)
حسابات الزبائن الدائنة تحت الطلب ولأجل بالعملات الأجنبية	763	903	1.206
حسابات البنوك والاقتراضات من البنوك	5.846	5.709	8.206
صافي الاقتراض من المؤسسات المالية المتخصصة	541	1.129	916
المراسلون بالخارج وما شابههم	1.294	1.581	2.203
اقتراضات إلزامية بالدرهم	14.604	14.884	13.825
اقتراضات خارجية	15.947	16.210	14.901
الالتجاء لبنك المغرب	1.232	2.508	1.209
المخصصات	8.804	10.661	12.130
الأموال الذاتية	20.277	22.637	23.716
فائض الموارد المختلفة على الاستخدامات المختلفة	75	2.023	2.897
مجموع الموارد	**213.095**	**230.574**	**251.038**

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2-XIII - استخدامات وموارد شركات الائتمان لأجل الاستهلاك

(بملايين الدراهم)

	31 دجنبر 1995	31 دجنبر 1996	31 دجنبر 1997
الاستخدامات			
المستعقرات	159	182	229
منها :			
. مستعقرات عينية	(106)	(137)	(169)
. مستعقرات مالية	(44)	(31)	(26)
القروض	5.708	7.333	10.233
مدينون مختلفون وحسابات التسوية	116	78	158
الأصول السائلة	80	117	163
استخدامات مختلفة صافية	26	9	70
المجموع	6.089	7.719	10.853
الموارد			
الأموال الذاتية وما شابهها	1.229	1.538	2.001
المخصصات	731	766	835
ديون التمويل	980	1.779	3.689
دائنون مختلفون وحسابات التسوية	1.288	1.211	1.345
حسابات الخزينة	1.861	2.425	2.983
المجموع	6.089	7.719	10.853

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3-XIII - استخدامات وموارد شركات الائتمان الإيجاري

(بملايين الدراهم)

	دجنبر 1995	دجنبر 1996	دجنبر 1997
الاستخدامات			
المستعقرات	34	38	66
القروض	3.919	4.671	5.644
مدينون مختلفون وحسابات التسوية	138	193	253
الأصول السائلة	7	7	93
المجموع	4.098	4.909	6.056
الموارد			
الأموال الذاتية وما شابهها	614	647	808
المخصصات	239	280	337
ديون التمويل	2.448	2.848	3.682
دائنون مختلفون وحسابات التسوية	337	471	588
حسابات خزينة	460	663	641
المجموع	4.098	4.909	6.056

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

1-XIV - حركات الأموال بشبابيك بنك المغرب

(بملايين الدراهم)

	1995		1996		1997	
	الدفعات	السحوبات	الدفعات	السحوبات	الدفعات	السحوبات
يناير	3.417	3.677	3.441	3.565	3.528	3.904
فبراير	2.674	2.969	2.801	3.069	3.372	3.106
مارس	3.705	3.016	3.458	3.181	3.567	3.231
أبريل	2.976	3.887	2.922	4.142	3.158	4.686
ماي	3.105	3.404	3.863	2.814	3.706	3.195
يونيو	2.990	2.941	2.571	3.654	3.033	3.127
يوليوز	2.507	4.629	2.406	5.473	2.921	5.318
غشت	3.516	3.952	3.965	4.405	3.428	4.414
شتنبر.....	3.916	2.910	3.818	2.663	4.248	2.855
أكتوبر.....	3.494	3.060	3.998	3.575	4.183	3.820
نونبر.....	3.504	2.918	3.415	3.392	3.447	3.163
دجنبر.....	3.098	3.739	3.130	3.706	3.713	3.842
المجموع	**38.902**	**41.102**	**39.788**	**43.639**	**42.304**	**44.661**

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2-XIV - عمليات التبادل في غرف المقاصة

1997	عدد العمليات (بالآلاف)			القيمة الإجمالية (بملايين الدراهم)				النسبة المائوية للقيم المرجعة	
	السندات	الشيكات	المجموع	السندات	الشيكات	التحويلات	المجموع	السندات	الشيكات
يناير	167	1.387	1.554	4.580	29.743	11.657	45.980	21,4	3,0
فبراير	159	1.265	1.424	4.362	26.366	11.125	41.853	21,8	3,0
مارس	177	1.335	1.512	4.516	29.565	12.678	46.759	22,4	3,0
أبريل	169	1.388	1.557	4.484	31.800	13.647	49.931	22,1	2,8
ماي	167	1.375	1.542	4.496	30.510	19.002	54.008	21,8	2,8
يونيو	168	1.366	1.534	4.505	28.852	22.671	56.028	21,2	2,9
يوليوز	179	1.480	1.659	4.785	34.116	16.456	55.357	21,2	2,8
غشت	162	1.248	1.410	4.526	28.831	15.011	48.368	20,4	2,9
شتنبر.....	167	1.243	1.410	4.714	30.000	14.083	48.797	20,0	3,0
أكتوبر.....	197	1.519	1.716	5.010	35.223	16.130	56.363	19,1	2,4
نونبر.....	174	1.301	1.475	4.706	28.151	14.530	47.387	19,4	2,2
دجنبر.....	218	1.457	1.675	5.008	32.187	17.733	54.928	18,8	2,3
المجموع	**2.104**	**16.364**	**18.468**	**55.692**	**365.344**	**184.723**	**605.759**	***20,8**	***2,8**

(*) يتعلق الأمر بالمتوسط الشهري.

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

1-XV - حجم المعاملات في السوق النقدية ما بين البنوك

(بملايين الدراهم)

حجم المعاملات الشهرية	1996	1997											
	المتوسط	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط
سلفات البنوك (1)	5.505	5.274	5.567	5.666	7.440	5.630	9.067	11.417	6.040	6.287	8.422	9.237	8.202	7.354
السلفات ما بين البنوك	(4.591)	(4.517)	(5.024)	(4.975)	(7.184)	(5.180)	(8.590)	(11.147)	(5.121)	(5.701)	(7.531)	(7.610)	(7.754)	(6.707)
سلفات شركات التمويل (2)	53	8	16	82	5	23	105	38	27	-	-	2	22	27
سلفات صندوق الإيداع والتدبير	467	341	270	252	263	988	185	687	410	355	303	160	351	380
مجموع السلفات	**6.025**	**5.623**	**5.853**	**6.000**	**7.708**	**6.641**	**9.357**	**12.142**	**6.477**	**6.642**	**8.725**	**9.399**	**8.575**	**7.762**
اقتراضات البنوك	5.961	5.500	5.595	5.637	7.223	6.455	9.247	12.026	6.276	6.364	8.283	8.729	8.167	7.458
اقتراضات شركات التمويل	25	123	172	146	95	82	46	58	62	59	173	109	127	104
اقتراضات صندوق الإيداع والتدبير	39	-	86	217	390	104	64	58	139	219	269	561	281	199
مجموع الاقتراضات	**6.025**	**5.623**	**5.853**	**6.000**	**7.708**	**6.641**	**9.357**	**12.142**	**6.477**	**6.642**	**8.725**	**9.399**	**8.575**	**7.761**
معدلات الفائدة														
. المتوسط اليومي	7,29	7,09	6,68	6,33	7,28	7,16	6,29	5,67	7	6,67	7,18	6,52	6,69	6,71
. نهاية الشهر	7,23	6,50	6,50	6,25	8,25	7,25	5,50	6	6,75	7	6	7,25	6,75	6,66

(1) بما فيها البنك الوطني للإنماء الاقتصادي، القرض العقاري والسياحي، الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، بنك العمل وصندوق التجهيز الجماعي.

(2) الصندوق المغربي للصفقات ودار الضمان.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2-XV - المبلغ الجاري للسلفات والاقتراضات في السوق النقدية القائمة بين البنوك

(بملايين الدراهم)

المبلغ الجاري في آخر الشهر	1996	1997											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
سلفات البنوك (1)	1.568	1.858	1.964	1.756	2.503	2.145	2.824	3.014	2.185	1.879	2.319	2.546	2.393
السلفات ما بين البنوك	(1.356)	(1.334)	(1.405)	(1.000)	(1.492)	(1.143)	(2.065)	(2.581)	(1.742)	(1.261)	(2.027)	(2.184)	(1.966)
سلفات شركات التمويل (2)	5	5	21	5	5	7	5	5	-	4	14	2	15
سلفات صندوق الإيداع والتدبير	8	49	-	93	90	90	131	124	44	44	106	44	94
مجموع السلفات	**1.581**	**1.912**	**1.985**	**1.854**	**2.598**	**2.242**	**2.960**	**3.143**	**2.229**	**1.927**	**2.439**	**2.592**	**2.502**
اقتراضات البنوك	1.534	1.881	1.869	1.850	2.527	2.148	2.933	3.129	2.172	1.866	2.391	2.377	2.502
اقتراضات شركات التمويل	47	31	30	4	29	-	27	14	36	17	48	35	-
اقتراضات صندوق الإيداع والتدبير	-	-	86	-	42	94	-	-	21	44	-	180	-
مجموع الاقتراضات	**1.581**	**1.912**	**1.985**	**1.854**	**2.598**	**2.242**	**2.960**	**3.143**	**2.229**	**1.927**	**2.439**	**2.592**	**2.502**

(1) بما فيها البنك الوطني للإنماء الاقتصادي، القرض العقاري والسياحي، الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، بنك العمل وصندوق التجهيز الجماعي.

(2) الصندوق المغربي للصفقات ودار الضمان.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3-XV - الاكتتابات في أذينات الخزينة بالمزايدة

(بملايين الدراهم)

المـــــــدة	1996					1997					
	البنوك*	صندوق الإيداع والتدبير	شركات التأمين	مكتتبون آخرون	المجموع	البنوك*	صندوق الإيداع والتدبير	شركات التأمين	مؤسسات التوظيف الجماعي وشركات البورصة	مكتتبون آخرون	المجموع
13 أسبوعا	721	25	-	6	752	580	-	11	20	35	646
26 أسبوعا	4.261	210	10	10	4.491	394	-	-	-	94	488
52 أسبوعا	1.172	200	205	216	1.793	4.160	225	246	134	430	5.195
مجموع الأمد القصير (I)	**6.154**	**435**	**215**	**232**	**7.036**	**5.134**	**225**	**257**	**154**	**559**	**6.329**
سنتان	-	280	136	98	514	400	-	-	235	-	635
5 سنوات	6.774	1.265	849	101	8.989	6.000	1.349	958	518	16	8.841
مجموع الأمد المتوسط (II)	**6.774**	**1.545**	**985**	**199**	**9.503**	**6.400**	**1.349**	**958**	**753**	**16**	**9.476**
10 سنوات	3.390	1.204	247	-	4.841	946	1.442	2.085	41	-	4.514
15 سنة	21	1.250	1.560	-	2.831	120	140	2.747	40	-	3.047
مجموع الأمد الطويل (III)	**3.411**	**2.454**	**1.807**	**-**	**7.672**	**1.066**	**1.582**	**4.832**	**81**	**-**	**7.561**
المجموع (III+II+I)	**16.339**	**4.434**	**3.007**	**431**	**24.211**	**12.600**	**3.156**	**6.047**	**988**	**575**	**23.366**

(*) بما فيها البنك الوطني للإنماء الاقتصادي، الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، بنك العمل وصندوق التجهيز الجماعي.

المصدر : بنك المغرب.

4-XV - معدلات الفائدة المطبقة على أذينات الخزينة بالمزايدة

المـــــــدة	1996			1997		
	المعدل الأدنى	المعدل الأعلى	المعدل السنوي المرجح	المعدل الأدنى	المعدل الأعلى	المعدل السنوي المرجح
13 أسبوعا	7,45	7,5	7,5	7	7,5	7,35
26 أسبوعا	8,25	8,5	8,46	7,5	8,35	7,79
52 أسبوعا	9	9	9	7	9	8,22
سنتان	9,4	9,5	9,5	7,85	9,5	8,61
5 سنوات	10	10	10	8,5	10	9,21
10 سنوات	10,25	10,25	10,25	9	10,25	9,58
15 سنة	10,5	10,5	10,5	9,5	10,5	10,12

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

5-XV - المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بالمزايدة

(بملايين الدراهم)

المـــــــدة	1996					1997					
	البنوك*	صندوق الإيداع والتدبير (1)	شركات التأمين و مؤسسات الاحتياط	مكتتبون آخرون	المجموع	البنوك*	صندوق الإيداع والتدبير (1)	شركات التأمين و مؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي وشركات البورصة	مكتتبون آخرون	المجموع
13 أسبوعا	416	25	-	3	444	-	-	-	-	-	-
26 أسبوعا	3.228	85	-	123	3.436	220	-	-	-	-	220
52 أسبوعا	1.127	25	299	242	1.693	3.466	250	227	443	809	5.195
مجموع الأمد القصير (I)	**4.771**	**135**	**299**	**368**	**5.573**	**3.686**	**250**	**227**	**443**	**809**	**5.415**
سنتان	-	168	248	98	514	495	-	172	361	121	1.149
5 سنوات	9.656	2.460	2.454	357	14.927	14.292	3.556	3.599	1.402	231	23.080
مجموع الأمد المتوسط (II) ..	**9.656**	**2.628**	**2.702**	**455**	**15.441**	**14.787**	**3.556**	**3.771**	**1.763**	**352**	**24.229**
10 سنوات	5.010	3.072	1.794	7	9.883	5.900	4.452	3.960	78	7	14.397
15 سنة	3.000	4.932	3.256	-	11.188	3.000	5.005	6.132	98	-	14.235
مجموع الأمد الطويل (III) ...	**8.010**	**8.004**	**5.050**	**7**	**21.071**	**8.900**	**9.457**	**10.092**	**176**	**7**	**28.632**
المجموع (III+II+I)	**22.437**	**10.767**	**8.051**	**830**	**42.085**	**27.373**	**13.263**	**14.090**	**2.382**	**1.168**	**58.276**

(*) بما فيها البنك الوطني للإنماء الاقتصادي، الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، بنك العمل وصندوق التجهيز الجماعي.

(1) باستثناء المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بحوزة منظمات الاحتياط الاجتماعي التي يديرها صندوق الإيداع والتدبير.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

1-XVI - توظيفات العناصر الاقتصادية غير المالية حسب نوعية الأدوات المالية

(بملايين الدراهم)

	المبلغ الجاري عند نهاية السنة			التغيرات	
	*1995	*1996	1997	1996	1997
1. الموجودات السائلة	**126.598**	**133.337**	**143.591**	**6.739**	**10.254**
- أوراق وقطع نقدية	43.153	46.447	48.640	3.294	2.193
- ودائع تحت الطلب (باستثناء الحسابات على دفاتر)	83.445	86.890	94.951	3.445	8.061
. لدى النظام المصرفي	73.625	75.462	83.034	1.837	7.572
. الخزينة العمومية ومركز الشيكات البريدية	6.789	8.032	8.073	1.243	41
. ودائع أخرى تحت الطلب (1)	3.031	3.396	3.844	365	448
ب. توظيفات لأجل قصير	**84.579**	**91.072**	**98.267**	**6.493**	**7.195**
- حسابات على دفاتر	21.279	23.281	25.983	2.002	2.702
. النظام المصرفي	17.987	19.415	21.430	1.428	2.015
. صندوق التوفير الوطني	3.292	3.866	4.553	574	687
- ودائع لأجل	51.488	56.144	62.866	4.656	6.722
. النظام المصرفي	51.488	56.144	62.866	4.656	6.722
- سندات الدين القابلة للتداول القصيرة الأجل	-	9	5	9	4 -
- أذينات الخزينة لأجل قصير	11.750	11.638	9.413	112 -	2.225 -
. أذينات لأجل ستة أشهر لدى العموم	9.450	9.653	8.247	203	1.406 -
. اقتراضات لمدة سنة واحدة	1.903	1.423	321	480 -	1.102 -
. اقتراضات لمدة سنتين (مخصصة للمغاربة المقيمين بالخارج)	289	259	15	30 -	244 -
. مزايدات	108	303	830	195	527
- أوراق خزينة المقاولات	62	-	-	62 -	-
ج. توظيفات لأجل متوسط	**12.116**	**13.374**	**11.681**	**1.258**	**1.693 -**
- أذينات الخزينة لأجل متوسط	12.116	12.764	10.882	648	1.882 -
. سندات الخوصصة	-	944	826	944	118 -
. اقتراضات الخزينة لمدة ثلاث و خمس سنوات	11.196	10.759	9.331	437 -	1.428 -
. مزايدات	-	334	232	334	102 -
. سندات أخرى لأجل متوسط	920	727	493	193 -	234 -
- سندات الدين القابلة للتداول المتوسطة الأجل	-	610	799	610	189
د. سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	**-**	**1.915**	**5.765**	**1.915**	**3.850**
ه. ادخار مؤسسي	**56.962**	**64.289**	**70.755**	**7.327**	**6.466**
- صناديق مؤسسات التقاعد والاحتياط	29.479	33.566	**36.410	4.087	2.844
منها : الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح التقاعد	(10.950)	(12.333)	(13.298)	(1.383)	(965)
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	(10.265)	(11.805)	(12.790)	(1.540)	(985)
- الاحتياطيات التقنية لشركات التأمين	27.483	30.723	**34.345	3.240	3.622
مجموع جزئي	**280.255**	**303.987**	**330.059**	**23.732**	**26.072**
و. أسهم الشركات (2)					
- الإصدارات الجديدة	-	-	-	**8.459**	**6.472**
- أسهم المقاولات العمومية التي تم تحويلها للقطاع الخاص	-	-	-	**1.874**	**459**
المجموع	**-**	**-**	**-**	**34.065**	**33.003**
ز. تعديل للمطابقة	**-**	**-**	**-**	**1.602 -**	**1.568 -**
مجموع تدفقات التوظيفات الصافية	**-**	**-**	**-**	**32.463**	**31.435**

(1) يتعلق الأمر أساسا بالودائع تحت الطلب غير المؤسسية لدى صندوق الإيداع والتدبير.

(2) نظرا لعدم توفر المعطيات المتعلقة بالأسهم التي بحوزة العناصر الاقتصادية غير المالية، لا تؤخذ في الاعتبار إلا الاكتتابات الجديدة في سندات الشركات سواء في السوق الأولية أو في إطار عمليات الخوصصة.

(*) أرقام مصححة.

(**) أرقام مقدرة.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2-XVI - توظيفات العناصرالاقتصادية غير المالية

حسب نوعية المصدر

(بملايين الدراهم)

شبكات التجميع	المبلغ الجاري عند نهاية السنة			التغيرات	
	*1995	*1996	1997	1996	1997
- النظام المصرفي	**143.100**	**151.531**	**167.924**	**8.431**	**16.393**
- شركات التمويل	-	**109**	**210**	**109**	**101**
- شبكة الخزينة العمومية والبريد	**33.947**	**36.300**	**32.921**	**2.353**	**3.379-**
- صندوق الإيداع والتدبير والمصالح المسيرة [1]	**13.981**	**15.729**	**17.142**	**1.748**	**1.413**
- مؤسسات التأمين والاحتياط	**46.012**	**51.956**	**57.457**	**5.944**	**5.501**
منها : - شركات التأمين	(27.483)	(30.723)	**(34.345)	(3.240)	(3.622)
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	(10.265)	(11.805)	(12.790)	(1.540)	(985)
- مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	-	**1.915**	**5.765**	**1.915**	**3.850**
مجموع الوسطاء الماليين	**237.040**	**257.540**	**281.419**	**20.500**	**23.879**
السوق الأولية للأدوات المالية الخاصة [2]				**10.271**	**6.931**
تعديل للمطابقة				**1.602-**	**1.568-**
مجموع التوظيفات				**29.169**	**29.242**
أوراق وقطع نقدية	**43.153**	**46.447**	**48.640**	**3.294**	**2.193**
المجمـــــوع				**32.463**	**31.435**

(1) صندوق الإيداع والتدبير، النظام الجماعي لمنح التقاعد والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين.

(2) نظرا لعدم توفر المعطيات المتعلقة بالأسهم التي بحوزة العناصر الاقتصادية غير المالية، لا تؤخذ في الاعتبار إلا الاكتتابات الجديدة في سندات الشركات سواء في السوق الأولية أو في إطار عمليات الخوصصة.

(*) أرقام مصححة.

(**) أرقام مقدرة.

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3-XVI -استعمال الأصول المالية للعناصر الاقتصادية غير المالية

(بملايين الدراهم)

	المبلغ الجاري عند نهاية السنة			التغيرات	
	*1995	*1996	1997	1996	1997
I. التمويل الداخلي للاقتصاد					
أ. تمويل الخزينة العمومية	-	-	-	**12.407**	**12.948**
- من لدن الوسطاء الماليين	-	-	-	**8.754**	**16.555**
. تسبيقات بنك المغرب	18.508	18.772	19.676	264	904
. ودائع لدى الخزينة ومركز الشيكات البريدية	65	85	89	20	4
. محفظة السندات العمومية للبنوك	52.863	54.673	58.541	1.810	3.868
. محفظة السندات العمومية لدى باقي الوسطاء الماليين	19.307	25.463	37.003	6.156	11.540
. أسهم المقاولات العمومية التي تم تحويلها للقطاع الخاص (1)..	-	-	-	504	239
- من لدن المقاولات والخواص	-	-	-	**3.653**	**3.607-**
. ودائع لدى الخزينة ومركز الشيكات البريدية	6.789	8.032	8.073	1.243	41
. أذينات لمدة 6 أشهر	9.450	9.653	8.247	203	1.406 -
. اقتراضات الخزينة	13.388	12.441	9.667	947 -	2.774 -
. سندات الخوصصة	-	944	826	944	118 -
. أذينات الخزينة الأخرى (2).....	1.028	1.364	1.555	336	191
. أسهم المقاولات العمومية التي تم تحويلها للقطاع الخاص (1)..	-	-	-	1.874	459
ب. تمويل الجماعات المحلية	**3.595**	**4.091**	**4.571**	**496**	**480**
- من لدن صندوق التجهيز الجماعي	3.595	4.091	4.571	496	480
ج. تمويل المقاولات والخواص	-	-	-	**22.701**	**19.342**
- من لدن الوسطاء الماليين	**146.107**	**160.411**	**173.281**	**14.304**	**12.870**
. القروض	143.737	158.537	171.594	14.800	13.057
. محفظة السندات	2.370	1.874	**1.687	496 -	187 -
- بواسطة سوق الأوراق المالية	-	-	-	**8.397**	**6.472**
. أوراق الخزينة	62	-	-	62 -	-
. أسهم الشركات (3)	-	-	-	8.459	6.472
إجمالي التمويل الداخلي للاقتصاد	-	-	-	**35.604**	**32.770**
منه : - الوساطة المالية	-	-	-	23.554	29.905
- التمويل المباشر	-	-	-	12.050	2.865
II. الموجودات الصافية من العملات الأجنبية	**32.835**	**35.379**	**40.649**	**2.544**	**5.270**
III. استخدامات صافية أخرى (4).....				**5.685-**	**6.605-**
مجموع الاستخدامات (III+II+I)				**32.463**	**31.435**

(1) نظرا لعدم توفر المعطيات المتعلقة بالمعاملات في السوق الثانوية فإن الاكتتابات الأولى وحدها تؤخذ في الاعتبار.

(2) سندات التجهيز، أذينات بالمزايدة، واكتتابات برسم استخدام حساب رأس المال.

(3) نظرا لعدم توفر المعطيات المتعلقة بالأسهم التي بحوزة العناصر الاقتصادية غير المالية، فإن الإصدارات الجديدة للشركات وحدها تؤخذ في الاعتبار.

(4) الفارق ما بين مجموع توظيفات العناصر الاقتصادية غير المالية ومجموع الاستخدامات.

(*) أرقام مصححة.

(**) أرقام مقدرة.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير الاقتصاد والمالية رقم 1968.98 صادر في 23 من جمادى الآخرة 1419 (15 أكتوبر 1998) بتأهيل الوسطاء الماليين لمسك حسابات السندات.

وزير الاقتصاد والمالية ،

بناء على القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم في الحساب والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.246 بتاريخ 29 من شعبان 1417 (9 يناير 1997) ولاسيما المادة 24 منه ؛

وعلى الرأي الذي أبداه الوديع المركزي بتاريخ 2 أكتوبر 1998 ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يؤهل الوسطاء الماليون التالي بيانهم لمسك حسابات السندات عملا بالمادة 24 من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه :

- البنك التجاري المغربي ؛
- البنك المغربي للتجارة الخارجية ؛
- الشركة العامة المغربية للأبناك ؛
- بنك الوفاء ؛
- الشركة المغربية للإيداع والقرض ؛
- مصرف المغرب ؛
- البنك المغربي للتجارة والصناعة ؛
- البنك المغربي لإفريقيا والشرق ؛
- مصرف المغرب Capital ؛
- الوسيط ؛
- «Upline sécurities» ؛
- «Somacovam» ؛
- «Maroc services intermédiation» ؛
- سيتي بنك ؛
- «Casablanca finance intermédiation» ؛
- التجاري «Intermédiation» ؛
- «Maroc-Inter-Titres» ؛
- البنك المغربي للتجارة والصناعة ـ «البورصة» ؛
- الشركة العامة للبورصة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 23 من جمادى الآخرة 1419 (15 أكتوبر 1998).

الإمضاء : فتح الله والعلو.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص خاصة

مرسوم رقم 2.98.954 صادر في 12 من رجب 1419 (2 نوفمبر 1998) بالإذن للصندوق الوطني للقرض الفلاحي في إنشاء شركة استثمار ذات رأس مال قابل للتغيير تسمى «الشركة الخضراء التابعة للصندوق الوطني للقرض الفلاحي».

الوزير الأول،

بيان الأسباب

بما أن الصندوق الوطني للقرض الفلاحي يعتزم إنشاء شركة استثمار ذات رأس مال قابل للتغيير تسمى «الشركة الخضراء» على إثر العمل بالنصوص التشريعية المتعلقة بسوق رؤوس الأموال وخاصة الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.213 الصادر في 21 سبتمبر 1993 في شأن الهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة ؛

وحيث إن إنشاء الشركة المذكورة من لدن الصندوق الوطني للقرض الفلاحي يساعد هذا الأخير على تنويع خدماته والمحافظة على عملائه ؛

وبما أن الشركة الآنفة الذكر ستنهج سياسة توظيف متنوعة وأن رأس مالها الأصلي المحدد بعشرين مليون درهم يكتتب بمجموعه من لدن الصندوق ؛

وبناء على المادة 8 من القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.90.01 بتاريخ 15 من رمضان 1410 (11 أبريل 1990)، كما وقع تغييره ؛

وباقتراح من وزير القطاع العام والخوصصة،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يؤذن للصندوق الوطني للقرض الفلاحي في إنشاء شركة استثمار ذات رأس مال قابل للتغيير تسمى «الشركة الخضراء التابعة للصندوق الوطني للقرض الفلاحي».

المادة الثانية

يسند إلى وزير القطاع العام والخوصصة تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 12 من رجب 1419 (2 نوفمبر 1998).

الإمضاء : عبد الرحمن يوسفي.

وقعه بالعطف :

وزير القطاع العام والخوصصة،

الإمضاء : رشيد الفيلالي.

مرسوم رقم 2.98.956 صادر في 12 من رجب 1419 (2 نوفمبر 1998) في شأن البيع المباشر للمؤسسة الفندقية المسماة « Transatlantique » بالدار البيضاء.

الوزير الأول،

بناء على القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.90.01 بتاريخ 15 من رمضان 1410 (11 أبريل 1990) ولاسيما الفقرة 2 بالمادة 4 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.90.402 الصادر في 25 من ربيع الأول 1411 (16 أكتوبر 1990) بناء على الإذن المنصوص عليه في المادة 5 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 39.89 ولاسيما المادة 19 منه ؛

وعلى القانون رقم 11.91 المتعلق بالموافقة على المرسوم رقم 2.90.402 بتاريخ 25 من ربيع الأول 1411 (16 أكتوبر 1990) الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.6 بتاريخ 13 من جمادى الأولى 1413 (9 نوفمبر 1992) ؛

وبعد موافقة لجنة التحويل بتاريخ 30 سبتمبر 1998 ؛

وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.98.955 الصادر في 12 من رجب 1419 (2 نوفمبر 1998) بتعيين المؤسسة الفندقية المسماة « Transatlantique » لتكون محل بيع مباشر ؛

وعلى عقد البيع المبرم في 2 أكتوبر 1998 بين وزير القطاع العام والخوصصة والمجموعة الفندقية المسماة «الحدائق» الخاضعة للقانون المغربي والكائن مقرها الاجتماعي بزنقة طاطا، رقم 1 بالدار البيضاء والنائب عنها السيد بوعبد الله داود ؛

وباقتراح من وزير القطاع العام والخوصصة،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تباع المؤسسة الفندقية المسماة « Transatlantique » بالدار البيضاء المملوكة للمكتب الوطني للسكك الحديدية إلى المجموعة الفندقية المسماة «الحدائق» مقابل ثمن مبلغه أربعة عشر مليون درهم (14.000.000 د).

المادة الثانية

ينشر في الجريدة الرسمية كل من مقرر لجنة التحويل المتعلق ببيع المؤسسة المذكورة وهذا المرسوم الذي يسند تنفيذه إلى وزير القطاع العام والخوصصة.

وحرر بالرباط في 12 من رجب 1419 (2 نوفمبر 1998).

الإمضاء : عبد الرحمن يوسفي.

وقعه بالعطف :

وزير القطاع العام والخوصصة،

الإمضاء : رشيد الفيلالي.

*

* *

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لجنة التحويل

مقرر الموافقة

عقدت لجنة التحويل برئاسة السيد رشيد الفيلالي، وزير القطاع العام والخوصصة يوم 30 سبتمبر 1998 في الساعة العاشرة صباحا اجتماعا حضره السادة :

- عبد الفتاح بنمنصور ؛
- عمر البحراوي ؛
- عبد الرزاق المصدق ؛
- المهدي بنزكري ؛
- سعد حصار.

وذلك للنظر في الطلب الذي قدمه الوزير المكلف بتحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص في شأن الموافقة على مشروع البيع المباشر للمؤسسة الفندقية المسماة « Transatlantique » بالدار البيضاء.

وبعد بحث التقرير الذي عرضه عليها الوزير المكلف بتحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، قررت لجنة التحويل الموافقة على الاقتراح المتعلق بالبيع المباشر للمؤسسة الفندقية المذكورة إلى المجموعة الفندقية المسماة «الحدائق» وذلك بثمن مبلغه أربعة عشر مليون درهم (14.000.000 د) وفقا لأحكام المادة 4 من القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.90.01 بتاريخ 15 من رمضان 1410 (11 أبريل 1990).

وحرر بالرباط في 30 سبتمبر 1998.

الرئيس :
وزير القطاع العام والخوصصة،
الإمضاء : رشيد الفيلالي.

عبد الفتاح بنمنصور. عمر البحراوي. عبد الرزاق المصدق.
المهدي بنزكري. سعد حصار.

مرسوم رقم 2.98.958 صادر في 12 من رجب 1419 (2 نوفمبر 1998) بتحويل المؤسسة الفندقية المسماة «تينسولين» بزاكورة عن طريق البيع المباشر

الوزير الأول،

بناء على القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.90.01 بتاريخ 15 من رمضان 1410 (11 أبريل 1990) ولاسيما الفقرة 2 من المادة 4 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.90.402 الصادر في 25 من ربيع الأول 1411 (16 أكتوبر 1990) بناء على الإذن المنصوص عليه في المادة 5 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 39.89 ولاسيما المادة 19 منه ؛

وبعد الاطلاع على القانون رقم 11.91 المتعلق بالموافقة على المرسوم رقم 2.90.402 بتاريخ 25 من ربيع الأول 1411 (16 أكتوبر 1990) والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.6 بتاريخ 13 من جمادى الأولى 1413 (9 نوفمبر 1992) ؛

وبعد موافقة لجنة التحويل بتاريخ 17 أغسطس 1998 ؛

وعلى المرسوم رقم 2.98.957 الصادر في 12 من رجب 1419 (2 نوفمبر 1998) بتعيين الفندق «تينسولين» بزاكورة ليكون محل بيع مباشر ؛

وعلى عقد البيع المبرم في 6 أكتوبر 1998 بين وزير القطاع العام والخوصصة والسيد لحسن تيزلوين، المغربي، المقيم بفندق «La Fibule de Draa» بزاكورة ؛

وباقتراح من وزير القطاع العام والخوصصة،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تباع المؤسسة الفندقية المسماة «تينسولين» بزاكورة المملوكة للمكتب الوطني المغربي للسياحة إلى السيد لحسن تيزلوين، المغربي، الحامل بطاقة التعريف الوطنية رقم P 27899 المسلمة بتاريخ 24 أبريل 1998 مقابل ثمن مبلغه خمسة ملايين وخمسمائة ألف درهم (5.500.000 د).

المادة الثانية

ينشر في الجريدة الرسمية كل من مقرر موافقة لجنة التحويل المتعلقة ببيع المؤسسة المذكورة وهذا المرسوم الذي يسند تنفيذه إلى وزير القطاع العام والخوصصة.

وحرر بالرباط في 12 من رجب 1419 (2 نوفمبر 1998).

الإمضاء : عبد الرحمن يوسفي.

وقعه بالعطف :
وزير القطاع العام والخوصصة،
الإمضاء : رشيد الفيلالي.

*

* *

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لجنة التحويل

مقرر الموافقة

عقدت لجنة التحويل برئاسة السيد رشيد الفيلالي وزير القطاع العام والخوصصة يوم 17 أغسطس 1998 في الساعة الثانية والنصف زوالا اجتماعا حضره السادة :

- عبد الفتاح بنمنصور ؛
- سعد حصار ؛
- المهدي بنزكري ؛
- عمر البحراوي.

وذلك للنظر في الطلب الذي قدمه الوزير المكلف بتحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص في شأن الموافقة على مشروع البيع المباشر للمؤسسة الفندقية المسماة «تينسولين» بزاكورة.

وبعد بحث التقرير الذي عرضه عليها الوزير المكلف بتحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، قررت لجنة التحويل الموافقة على الاقتراح المتعلق بالبيع المباشر للمؤسسة الفندقية المذكورة إلى السيد لحسن تيزلوين وذلك بثمن مبلغه خمسة ملايين وخمسمائة ألف درهم (5.500.000 د) وفقا لأحكام المادة 4 من القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.90.01 بتاريخ 15 من رمضان 1410 (11 أبريل 1990).

وحرر بالرباط في 17 أغسطس 1998.

الرئيس :
وزير القطاع العام والخوصصة،
الإمضاء : رشيد الفيلالي.

عبد الفتاح بنمنصور. سعد حصار.
المهدي بنزكري. عمر البحراوي.

مرسوم رقم 2.98.968 صادر في 13 من رجب 1419 (3 نوفمبر 1998) بالموافقة على مقرر المجلس الجماعي لمكناسة ـ الزيتون (عمالة الإسماعيلية) القاضي بتفويت هذه الجماعة قطعا أرضية من الأملاك الجماعية الخاصة لفائدة بعض الأفراد والشركات.

الوزير الأول،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.76.583 الصادر في 5 شوال 1396 (30 سبتمبر 1976) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف الصادر في 17 من صفر 1340 (19 أكتوبر 1921) في شأن الأملاك البلدية، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وعلى القرار الصادر في فاتح جمادى الأولى 1340 (31 ديسمبر 1921) بتحديد كيفية إدارة شؤون الأملاك البلدية، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبعد الاطلاع على مقرر المجلس الجماعي لمكناسة ـ الزيتون خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ 2 ذي الحجة 1417 (10 أبريل 1997) ؛

وباقتراح من وزير الدولة وزير الداخلية وبعد استشارة وزير الاقتصاد والمالية،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يوافق على المقرر الصادر عن المجلس الجماعي لمكناسة ـ الزيتون في 2 ذي الحجة 1417 (10 أبريل 1997) والقاضي بتفويت هذه الجماعة 18 قطعة أرضية من الأملاك الجماعية الخاصة، تقتطع من الرسم العقاري عدد 4650 ك وتقع بالحي الصناعي بسيدي بوزكري. ويبين الجدول التالي أرقامها وأسماء المستفيدين منها ورسومها العقارية ومساحاتها وأثمنتها الإجمالية ؛

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أرقام القطع الأرضية	مراجعها العقارية	مساحتها (بالمتر المربع)	أسماء المستفيدين والشركات	ثمن التفويت بالدرهم
4	54256/05	10154	علي الدرقاوي	904.628
7	54259	3191	عباس المنضري	322.550
9	54261	4380	عثمان مطاحن	430.920
11	54263	5607	أ.م.ت.و.س.أ.	533.988
17	54269	9868	شركة فيديليك.	882.105
45	54297	2348	شركة سيتيفير.	242.886
47	54299	1388	شركة كاسبة تويل.	145.740
49	54301	4653	شركة سيكوشمس.	432.240
56	54308	2853	جلول مايوصى و حماد بوفلجة	290.609
60	54312	1599	محمد رحاوي	159.900
61	54313	1614	محمد رحاوي	169.470
73	54325	2670	محمد المقريني	260.300
76	54328	3150	محمد الحسن العلوي	303.500
80	54332	1685	بوشتة المصدق	176.925
84	54336	1396	شركة سارة فريكو	139.600
93	54345	1841	عبد الله اجبابدي	193.305
14	54266	5132	شركة سوغولفا	494.088
8	54260	3456	صولادور	347.592
	المجموع :.....	67102	المجموع :.....	6.430.346

وقد رسمت حدود القطع الأرضية المذكورة بوضوح في المخطط المضاف إلى أصل هذا المرسوم.

المادة الثانية . ـ ينجر التفويت الموافق عليه بموجب هذا المرسوم بثمن إجمالي قدره ستة ملايين وأربعمائة وثلاثون ألفا وثلاثمائة وستة وأربعون درهما (6.430.346 د).

المادة الثالثة . ـ يسند إلى رئيس المجلس الجماعي لمكناسة الزيتون تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 13 من رجب 1419 (3 نوفمبر 1998).

الإمضاء : عبد الرحمن يوسفي.

وقعه بالعطف :
وزير الدولة وزير الداخلية،

قرار لوزير الاقتصاد والمالية رقم 1754.98 صادر في 11 من جمادى الأولى 1419 (3 سبتمبر 1998) باعتماد الشركة المسماة «عقار الوفاء» للقيام بعمليات القرض العقاري والقرض الخاص بالبناء.

وزير الاقتصاد والمالية،

بناء على المرسوم الملكي المعتبر بمثابة قانون رقم 552.67 بتاريخ 26 من رمضان 1388 (17 ديسمبر 1968) يتعلق بالقرض العقاري والقرض الخاص بالبناء والقرض الفندقي، كما وقع تغييره ولاسيما الفصل 2 منه ؛

وعلى قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 552.98 الصادر في 7 محرم 1419 (4 ماي 1998) بتحديد الشروط المتعلقة باعتماد مؤسسات القرض التي تقوم بعمليات القرض العقاري والقرض الخاص بالبناء ؛

وعلى قرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 1097.96 الصادر في 12 من محرم 1417 (30 ماي 1996) باعتماد الشركة المسماة «عقار الوفاء» بوصفها شركة تمويل ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تعتمد الشركة المسماة «عقار الوفاء» الكائن مقرها بشارع عبد المومن، رقم 1-3 بالدار البيضاء للقيام بعمليات القرض العقاري والقرض الخاص بالبناء وفقا لأحكام المرسوم الملكي المعتبر بمثابة قانون المشار إليه أعلاه رقم 552.67 بتاريخ 26 من رمضان 1388 (17 ديسمبر 1968).

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 11 من جمادى الأولى 1419 (3 سبتمبر 1998).

الإمضاء : فتح الله والعلو.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني رقم 1919.98 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء.

الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.98.38 الصادر في 17 من ذي القعدة 1418 (16 مارس 1998) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصل الأول منه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.98.39 الصادر في 3 صفر 1419 (29 ماي 1998) المتعلق باختصاصات ووضعية الوزراء المنتدبين لدى الوزراء ؛

وعلى قرار وزير التربية الوطنية رقم 1415.98 الصادر في 15 من صفر 1419 (10 يونيو 1998) بتفويض بعض الاختصاصات إلى الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض إلى السيدة التهامية الوزاني، المكلفة بتسيير مديرية التعاون والإرتقاء بالتعليم الخاص، الإمضاء أو التأشير نيابة عن الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني على جميع الوثائق المتعلقة بالمديرية المذكورة ماعدا المراسيم والقرارات التنظيمية.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998).

الإمضاء : عبد الله ساعف.

قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني رقم 1920.98 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء.

الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.98.38 الصادر في 17 من ذي القعدة 1418 (16 مارس 1998) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصل الأول منه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.98.39 الصادر في 3 صفر 1419 (29 ماي 1998) المتعلق باختصاصات ووضعية الوزراء المنتدبين لدى الوزراء ؛

وعلى قرار وزير التربية الوطنية رقم 1415.98 الصادر في 15 من صفر 1419 (10 يونيو 1998) بتفويض بعض الاختصاصات إلى الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض إلى السيد محمد خرباش، المفتش الممتاز، الإمضاء أو التأشير نيابة عن الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني على جميع الوثائق المتعلقة بالعمل التربوي بقطاع التعليم الثانوي والتقني ما عدا المراسيم والقرارات التنظيمية.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998).

الإمضاء : عبد الله ساعف.

قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني رقم 1921.98 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء.

الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.98.38 الصادر في 17 من ذي القعدة 1418 (16 مارس 1998) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصل الأول منه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.98.39 الصادر في 3 صفر 1419 (29 ماي 1998) المتعلق باختصاصات ووضعية الوزراء المنتدبين لدى الوزراء ؛

وعلى قرار وزير التربية الوطنية رقم 1415.98 الصادر في 15 من صفر 1419 (10 يونيو 1998) بتفويض بعض الاختصاصات إلى الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض إلى السيدة يامنة لمغفري، المكلفة بتسيير مديرية اللاتركيز والتنظيم والإعلاميات، الإمضاء أو التأشير نيابة عن الوزير المنتدب لدى

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني على جميع الوثائق المتعلقة بالمديرية المذكورة ما عدا المراسيم والقرارات التنظيمية.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998).

الإمضاء : عبد الله ساعف.

قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني رقم 1922.98 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء.

الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.98.38 الصادر في 17 من ذي القعدة 1418 (16 مارس 1998) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصل الأول منه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.98.39 الصادر في 3 صفر 1419 (29 ماي 1998) المتعلق باختصاصات ووضعية الوزراء المنتدبين لدى الوزراء ؛

وعلى الفقرتين 4 و 5 من الفصل 354 من قانون المسطرة المدنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.74.447 الصادر في 11 من رمضان 1394 (28 سبتمبر 1974) ؛

وعلى قرار وزير التربية الوطنية رقم 1415.98 الصادر في 15 من صفر 1419 (10 يونيو 1998) بتفويض بعض الاختصاصات إلى الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض إلى السيد عبد السلام زروال، المكلف بتسيير مديرية الشؤون القانونية والمنازعات، الإمضاء نيابة عن الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني على مقررات انتداب الوكيل القضائي للمملكة النيابة عن الوزارة المكلفة بالتعليم الثانوي والتقني أمام المجلس الأعلى.

المادة الثانية

إذا تغيب السيد عبد السلام زروال أو عاقه عائق ناب عنه السيد فؤاد قادري، رئيس قسم المنازعات.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998).

الإمضاء : عبد الله ساعف.

قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني رقم 1923.98 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء.

الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.98.38 الصادر في 17 من ذي القعدة 1418 (16 مارس 1998) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصل الأول منه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.98.39 الصادر في 3 صفر 1419 (29 ماي 1998) المتعلق باختصاصات ووضعية الوزراء المنتدبين لدى الوزراء ؛

وعلى قرار وزير التربية الوطنية رقم 1415.98 الصادر في 15 من صفر 1419 (10 يونيو 1998) بتفويض بعض الاختصاصات إلى الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض إلى السيد عبد السلام زروال، المكلف بتسيير مديرية الشؤون القانونية والمنازعات، الإمضاء أو التأشير نيابة عن الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني على جميع الوثائق والمقررات المتعلقة بالمديرية المذكورة ما عدا المراسيم والقرارات التنظيمية.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998).

الإمضاء : عبد الله ساعف.

قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني رقم 1924.98 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء.

الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.98.38 الصادر في 17 من ذي القعدة 1418 (16 مارس 1998) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصل الأول منه ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى الظهير الشريف رقم 1.98.39 الصادر في 3 صفر 1419 (29 ماي 1998) المتعلق باختصاصات ووضعية الوزراء المنتدبين لدى الوزراء ؛

وعلى قرار وزير التربية الوطنية رقم 1415.98 الصادر في 15 من صفر 1419 (10 يونيو 1998) بتفويض بعض الاختصاصات إلى الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني ؛

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الأولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويض عن مصاريف التنقل والقيام بمأموريات، كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.73.312 بتاريخ 10 صفر 1394 (5 مارس 1974) ولا سيما الفصل 20 منه،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض إلى الموظفين التالية أسماؤهم، المكلفين بتسيير المديريات التابعة للإدارة المركزية للوزارة المكلفة بالتعليم الثانوي والتقني، الإمضاء نيابة عن الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني على الأوامر الصادرة للموظفين والمأمورين التابعين لهم للقيام بمأموريات داخل المملكة كل منهم في حدود الاعتمادات المفتوحة بالفصل الخاص بكل مديرية والمتعلق بتعويضات التنقل :

السادة والسيدات :

- عبد الرحمان رامي، المكلف بتسيير مديرية المناهج ؛
- محمد خرباش، المفتش الممتاز ؛
- صالح بنيمنة، المكلف بتسيير مديرية الدعم التربوي ؛
- الحسين بوهروال، المكلف بتسيير مديرية الرياضة المدرسية ؛
- محمد فاتحي، المكلف بتسيير مديرية تقويم النظام التربوي ؛
- حبيبة البوعزاوي، المكلفة بتسيير مديرية التربية غير النظامية ؛
- أحمد العربي، المكلف بتسيير مديرية الموارد البشرية ؛
- عبد الرحمان دابو، المكلف بتسيير مديرية البنايات والتجهيز ؛
- يامنة لمغفري، المكلفة بتسيير مديرية اللاتركيز والتنظيم والإعلاميات ؛
- التهامية الوزاني، المكلفة بتسيير مديرية التعاون والارتقاء بالتعليم الخاص ؛
- لطيفة العبيدة ، المكلفة بتسيير مديرية الميزانية ومراقبة التدبير ؛
- عبد السلام زروال، المكلف بتسيير مديرية الشؤون القانونية والمنازعات.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998).

الإمضاء : عبد الله ساعف.

قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني رقم 1925.98 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء.

الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.98.38 الصادر في 17 من ذي القعدة 1418 (16 مارس 1998) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصل الأول منه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.98.39 الصادر في 3 صفر 1419 (29 ماي 1998) المتعلق باختصاصات ووضعية الوزراء المنتدبين لدى الوزراء ؛

وعلى قرار وزير التربية الوطنية رقم 1415.98 الصادر في 15 من صفر 1419 (10 يونيو 1998) بتفويض بعض الاختصاصات إلى الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني ؛

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الأولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويض عن مصاريف التنقل والقيام بمأموريات، كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.73.312 بتاريخ 10 صفر 1394 (5 مارس 1974) ولا سيما الفصل 20 منه،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض إلى السيد عبد الإلاه كمال، المكلف بتسيير مديرية الشؤون الإدارية والعامة، الإمضاء نيابة عن الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني على الأوامر الصادرة للموظفين التابعين للوزارة المكلفة بالتعليم الثانوي والتقني للقيام بمأموريات داخل المملكة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998).

الإمضاء : عبد الله ساعف.

قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني رقم 1926.98 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء.

الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.98.38 الصادر في 17 من ذي القعدة 1418 (16 مارس 1998) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصل الأول منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.93.44 بتاريخ 7 ذي القعدة 1413 (29 أبريل 1993) المتعلق بوضعية الكتاب العامين للوزارات، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.98.39 الصادر في 3 صفر 1419 (29 ماي 1998) المتعلق باختصاصات ووضعية الوزراء المنتدبين لدى الوزراء ؛

وعلى قرار وزير التربية الوطنية رقم 1415.98 الصادر في 15 من صفر 1419 (10 يونيو 1998) بتفويض بعض الاختصاصات إلى الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض إلى السيد أحمد المريني، الكاتب العام لوزارة التربية الوطنية في حدود الاختصاصات الموكولة إليه، الإمضاء أو التأشير نيابة عن الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني على جميع الوثائق المتعلقة بقطاع التعليم الثانوي والتقني ما عدا المراسيم والقرارات التنظيمية.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998).

الإمضاء : عبد الله ساعف.

قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني رقم 1927.98 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء.

الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.98.38 الصادر في 17 من ذي القعدة 1418 (16 مارس 1998) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصل الأول منه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.98.39 الصادر في 3 صفر 1419 (29 ماي 1998) المتعلق باختصاصات ووضعية الوزراء المنتدبين لدى الوزراء ؛

وعلى قرار وزير التربية الوطنية رقم 1415.98 الصادر في 15 من صفر 1419 (10 يونيو 1998) بتفويض بعض الاختصاصات إلى الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني ؛

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض إلى السيد عبد الإله المصدق، المكلف بمهمة المفتش العام، في حدود الاختصاصات الموكولة إليه، الإمضاء نيابة عن الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني على الأوامر الصادرة للموظفين للقيام بمهام التفتيش العام داخل المملكة (قطاع التعليم الثانوي والتقني).

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998).

الإمضاء : عبد الله ساعف.

قرار للوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني رقم 1928.98 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء.

الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.98.38 الصادر في 17 من ذي القعدة 1418 (16 مارس 1998) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصل الأول منه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.98.39 الصادر في 3 صفر 1419 (29 ماي 1998) المتعلق باختصاصات ووضعية الوزراء المنتدبين لدى الوزراء ؛

وعلى قرار وزير التربية الوطنية رقم 1415.98 الصادر في 15 من صفر 1419 (10 يونيو 1998) بتفويض بعض الاختصاصات إلى الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض إلى السيد ادريس كروج ، المتصرف الممتاز، المكلف بتسيير قسم التدبير المندمج للموظفين، الإمضاء أو التأشير نيابة عن الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتعليم الثانوي والتقني على جميع الوثائق المتعلقة بتسيير شؤون موظفي التعليم الثانوي والتقني ما عدا التوظيف المباشر وإعادة التوظيف والإلحاق وإنهاء الإلحاق والمراسيم والقرارات التنظيمية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في فاتح جمادى الآخرة 1419 (23 سبتمبر 1998).

الإمضاء : عبد الله ساعف.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1892.98 صادر في 2 جمادى الآخرة 1419 (24 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء

وزير التربية الوطنية،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.98.38 الصادر في 17 من ذي القعدة 1418 (16 مارس 1998) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصل الأول منه ؛

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الأولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويض عن مصاريف التنقل والقيام بمأموريات، كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.73.312 بتاريخ 10 صفر 1394 (5 مارس 1974) ولاسيما الفصل 20 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض إلى السيد عبد الرحمان رامي، أستاذ التعليم العالي، مدير مركز تكوين مفتشي التعليم بالرباط، في حدود الاختصاصات الموكولة إليه، الإمضاء أو التأشير نيابة عن وزير التربية الوطنية على الأوامر الصادرة للموظفين التابعين للمركز المشار إليه أعلاه للقيام بمأموريات داخل المملكة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 2 جمادى الآخرة 1419 (24 سبتمبر 1998).

الإمضاء : إسماعيل العلوي.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1893.98 صادر في 2 جمادى الآخرة 1419 (24 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء

وزير التربية الوطنية،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.98.38 الصادر في 17 من ذي القعدة 1418 (16 مارس 1998) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصل الأول منه،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض إلى السيد سيدي عبد الحق العمراني، المفتش الممتاز، مدير مركز التوجيه والتخطيط التربوي بالرباط، في حدود الاختصاصات الموكولة إليه، الإمضاء أو التأشير نيابة عن وزير التربية الوطنية على الأوامر الصادرة للموظفين التابعين للمركز المشار إليه أعلاه للقيام بمأموريات داخل المملكة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 2 جمادى الآخرة 1419 (24 سبتمبر 1998).

الإمضاء : إسماعيل العلوي.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1894.98 صادر في 2 جمادى الآخرة 1419 (24 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء

وزير التربية الوطنية،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.98.38 الصادر في 17 من ذي القعدة 1418 (16 مارس 1998) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصل الأول منه ؛

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الأولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويض عن مصاريف التنقل والقيام بمأموريات، كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.73.312 بتاريخ 10 صفر 1394 (5 مارس 1974) ولاسيما الفصل 20 منه،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض إلى السيد سيدي عبد الحق العمراني، المفتش الممتاز، مدير مركز التوجيه والتخطيط التربوي بالرباط، في حدود الاختصاصات الموكولة إليه، الإمضاء أو التأشير نيابة عن وزير التربية الوطنية على الأوامر الصادرة للموظفين التابعين للمركز المشار إليه أعلاه للقيام بمأموريات داخل المملكة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 2 جمادى الآخرة 1419 (24 سبتمبر 1998).

الإمضاء : إسماعيل العلوي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1895.98 صادر في 2 جمادى الآخرة 1419 (24 سبتمبر 1998) بتفويض الإمضاء

وزير التربية الوطنية،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.98.38 الصادر في 17 من ذي القعدة 1418 (16 مارس 1998) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصل الأول منه،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض إلى السيد سيدي عبد الحق العمراني، المفتش الممتاز، مدير مركز التوجيه والتخطيط التربوي بالرباط، الإمضاء أو التأشير نيابة عن وزير التربية الوطنية على الوثائق المتعلقة بمركز التوجيه والتخطيط التربوي ولاسيما على شهادات النجاح في المباريات والامتحانات المنظمة بهذا المركز وكذا التعويض عن الساعات الإضافية.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 2 جمادى الآخرة 1419 (24 سبتمبر 1998).

الإمضاء : إسماعيل العلوي.

قرار لوزير الصحة رقم 1966.98 صادر في 20 من جمادى الآخرة 1419 (12 أكتوبر 1998) بتغيير وتتميم القرار رقم 877.98 الصادر في 19 من ذي القعدة 1418 (18 مارس 1998) بتفويض الإمضاء.

وزير الصحة،

بعد الإطلاع على القرار رقم 877.98 الصادر في 19 من ذي القعدة 1418 (18 مارس 1998) بتفويض الإمضاء،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي المادة الأولى من القرار المشار إليه أعلاه رقم 877.98 الصادر في 19 من ذي القعدة 1418 (18 مارس 1998).

« المادة الأولى. ـ يفوض إلى موظفي وزارة الصحة الواردة أسماؤهم في «الجدول التالي ..... بميزانية وزارة الصحة.

«يفوض كذلك إلى الموظفين المشار إليهم أعلاه ..... وفسخها :

مصالح الإدارة المركزية	المفوض إليهم
.....	.....
مديرية المستشفيات والعلاجات المتنقلة	الدكتورة سعيدة شجاع الجرندي، مديرة المستشفيات والعلاجات المتنقلة بالنيابة بوزارة الصحة.
.....	.....

(الباقي لا تغيير فيه).

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 20 من جمادى الآخرة 1419 (12 أكتوبر 1998).

الإمضاء : عبد الواحد الفاسي.

قرار لوزير الصحة رقم 1967.98 صادر في 20 من جمادى الآخرة 1419 (12 أكتوبر 1998) بتغيير القرار رقم 809.98 الصادر في 10 ذي الحجة 1418 (8 أبريل 1998) بتفويض الإمضاء.

وزير الصحة،

بعد الإطلاع على القرار رقم 809.98 الصادر في 10 ذي الحجة 1418 (8 أبريل 1998) بتفويض الإمضاء،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تغير على النحو التالي المادة الأولى من القرار المشار إليه أعلاه رقم 809.98 الصادر في 10 ذي الحجة 1418 (8 أبريل 1998)

« المادة الأولى. ـ يفوض إلى موظفي وزارة الصحة الواردة أسماؤهم في الجدول التالي ..... للقيام بمأموريات داخل المملكة :

المفوض إليهم	النواب
.....	.....
الدكتورة سعيدة شجاع الجرندي، مديرة المستشفيات والعلاجات المتنقلة بالنيابة بوزارة الصحة.	السيد عبد القادر ابن موسى، متصرف ممتاز بنفس المديرية.
.....	.....

(الباقي لا تغيير فيه).

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 20 من جمادى الآخرة 1419 (12 أكتوبر 1998).

الإمضاء : عبد الواحد الفاسي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.